

المستقبل العربي الجديد



الأثار غير المدروسة للثروة النفطية

UNU

تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية

إعداد : د. أحمد يوسف أحمد
إشراف وتقديم : أحمد بهاء الدين



دار المستقبل العربي

جامعة الأمم المتحدة
منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط

اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحي الجويلي

دمنهور

تأثير الثروة النفطية
على العلاقات السياسية العربية

جامعة الأمم المتحدة

منتدى العالم الثالث • مكتب الشرق الأوسط

تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية

إعداد : د. أحمد يوسف أحمد
إشراف وتقديم : أحمد بهاء الدين



دار المستقبل العربي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٩٨٥

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت ، مصر الجديدة

ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو « تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية » .

وكما هو المتبع في الدراسات التي تقوم بها جامعة الأمم المتحدة فإن الدراسة الموجودة بين دفتي هذا الكتاب ، ليست دراسة بالمعنى المألوف للكلمة . فهي ليست دراسة فردية قام بها الدكتور أحمد يوسف وأشرف عليها كاتب هذه السطور ، ولا هي بالتالي تحمل وجهة نظر أحدهما أو كليهما إنما هي دراسات مرت بمراحل مختلفة ، واحتوت على عناصر شتى .

أبرز هذه المراحل هي :

المرحلة الأولى ، أن الباحث الذي أعد هذه الدراسة ، قدم فيها كل وجهات النظر المتعلقة بهذا الموضوع ، والمسجلة في شتى الأدبيات ذات القيمة في هذا المجال ، من كتب ودراسات ومقالات في الصحف والمجلات ، بغض النظر عن اختلاف الآراء الواردة فيها .

المرحلة الثانية ، أن هذه المرحلة الأولى من مشروع الدراسة وزعت بعد ذلك على عدد من أهل الرأي والخبرة في هذا الموضوع ، وبعض من ساهموا في اتخاذ قرارات بتولية محضة ، بل بتولية سياسية ، حتى يحيط كل منهم إحاطة كاملة بكل ماكتب حول هذا الموضوع .

المرحلة الثالثة ، أن هذه النخبة من الباحثين وأهل الرأي وأهل المشاركة في اتخاذ بعض القرارات ، بعد أن قرأوا الدراسة فرادى ، اجتمعوا في ندوة في القاهرة في فندق جرين بيراميدز حيث ناقشوا كل

معارضته الدراسة من آراء وما سجلته من أدبيات ذات علاقة بالموضوع .

المرحلة الرابعة ، كانت قيام الباحث الدكتور أحمد يوسف أحمد بصياغة نتائج جهد ومناقشات هذه المراحل الثلاث ، في سياق واحد ، تخرج فيه كل عناصر الرأى بشتى مراحلها ، بحيث يمكن أن تكون قراءة هذه الدراسة مساعدة لكل من يريد أن يستخلص من مادتها الفنية ، النتائج التى يريد أن يستخلصها .

لهذا ، فالدراسة التى بين يدى القارىء ليست رأيا فرديا ولا اتجاهها فكريا واحدا يعبر عنه صاحبه ، ولكنها جماع عدد كبير جدا من الآراء المسجلة في الكتب والصحف والمجلات ، والآراء الشفوية المسجلة لمن كان لهم احتكاك بالمراحل والأحداث التى تغطيها مساحة البحث ، وحصوله عرض هذا كله على المناقشة والأخذ والرد بين نخبة من أهل الخبرة والرأى والقرار ، تختلف نظراتهم بحكم اتجاهاتهم الفكرية ، أو بحكم انتماءاتهم القطرية ، أو بحكم مواقعهم في السلطة خلال بعض الأحداث وبالتالي اختلاف الزوايا التى نظروا منها إلى الحدث الواحد .

وقد قسم الباحث هذه المادة الضخمة تحت أبواب يمكن وضعها تحت عنوانين كبيرين : الأول هو دراسة « النظام العربى الإقليمى » ذاته وما طرأ عليه من مستجدات وتفاعلات بسبب ظهور القوة النفطية ، والثانى هو « التفاعلات الخارجية لهذا النظام الإقليمى العربى » . فالنظف بالذات ثروة استراتيجية عالمية . وهو ليس شأننا عربيا خاصا فقط ، تقف تفاعلاته عند حدود العالم العربى ، ولكنه شأن عالمى ، وبالتالي فإن الأطراف الدولية المختلفة ، سواء كانت دولا كبرى أو دولا غنية فقط أو دولا فقيرة ، كلها تتأثر وتتفاعل بما يحدث لهذه القوة ويترك أثره على علاقاتها بهذا الكيان الذى نسميه مجازا « النظام الإقليمى العربى » .

والواقع أنه من الصعب أن يضيف المرء إلى هذا العمل زوايا جديدة تتعلق بموضوع هذه الدراسة أو يضيف رأيا لم يعبر عنه أحد من الذين ساهموا بشكل غير مباشر بمؤلفاتهم وكتاباتهم السابقة أو بملاحظاتهم ومناقشتهم التالية لهذا البحث .

ولكن هذه الصعوبة ليست مطلقة .

فقد لاحظت — مثلا — عند الاستعراض النهائى لكل ماسلف ، أن تركيز البحث بحكم موضوعه بالطبع ، على عنصر النفط ، ربما تجاهل عناصر أخرى في ديناميكية الأحداث التى تعرض لها ... وربما كان من اللازم ولو مجرد الإشارة إليها ، دون الدخول في تفاصيلها ، حتى لا نبعد عن

الموضوع الرئيسى وهو تأثير النفط .

ففيما يتعلق مثلا بما سماه البحث — بحق — نهاية وجود مركز واحد للقيادة — هو مصر — وظهر مراكز متعددة للتأثير على الأحداث العربية فلاشك أن النفط كان له الدور الأكبر . ليس فقط لأنه أعطى دول النفط أهمية أكبر في العلاقات الدولية ، ولا لأنه أيضا جعلها أهم دول تساعد اقتصاديا سائر دول المنطقة العربية ، ولكن لأن انتقال مراكز الجذب الحضارى من عواصم الوديان القديمة إلى عواصم الصحراوات الجديدة ، نقل إليها ثقلا ثقافيا نتيجة فتح المدارس والجامعات ، وهجرة الأساتذة والخبراء والعقول المفكرة ، التى كانت تؤثر في بيئتها الجديدة ، ولكنها كانت تتأثر بها أيضا . وتدفق المطبوعات من مناطق التأثير الجديدة الى العواصم القديمة ، مدعومة بخبرة عربية متعددة وبدعم مالى نفطى . وصار لهذه المطبوعات — كتبها أو صحافتها — تأثير بين جماهير الدول القديمة لايمكن تجاهله .

وشتان بين وضع كانت الجامعات فيه في القاهرة وبيروت وبغداد ودمشق فقط ، وبين وضع صار فيه في كل قطر مايقرب من عشر جامعات . وفي كل إمارة جامعة أو أكثر .

يضاف إلى ذلك ، أن القيادة المصرية في مرحلة مركز التأثير الواحد — وكانت قيادة ناصرية — تعرضت لتحديات بالغة الأهمية ، ليس مصدرها النفط . ولكن مصدرها يناير سياسى وفكرية أخرى ، ولم تخل منها الساحة قط ، رغم السيطرة الناصرية الطاغية على الجماهير . تلك التحديات التى تمثلت في حزب البعث العربى الاشتراكي (الذى أسس في الأربعينات) والحركات الشيوعية العربية التى قويت في بعض البلاد العربية في الثلاثينات وحركة القوميين العرب .. إلى آخره .

الأمر الثانى الذى أحب أن أسجله كملاحظة عامة ، على مجمل الآراء التى شملها هذا البحث ، أن اتجاه الكتابات السابقة ، أو المناقشات التى دارت في الندوة الأخيرة ، كانت تميل إلى التركيز إلى حد كبير على سليات ظهور النفط في الحياة العربية وفي النظام الاقليمى العربى .

وتقدرى أن هذا التركيز على السليات ، على صحة معظمه ، لايمثل الحقيقة كلها . وأن ثمة إيجابيات بالغة الأهمية جاءت مع النفط ، لايجوز إهمالها .

فليس قليلا ، أن نرى الحياة بمعناها المعاصر تدب في كثير من أوصال الأمة العربية ، التى كانت ميتة . وليس قليلا ان بلادا بأكملها كانت لاتوجد على الخريطة ولاتدخل في حساب العرب انفسهم انتشر فيها العمران ، والتعليم ، والبنى التحتية من طرق ومطارات ومدن وصحف وجامعات ومدارس . بينما كان هذا كله شيئا لاوجود له على الاطلاق من قبل بمجرد دخول هذه الأقطار في عداد الدول

العربية ، وأن يصبح لها وزن وحساب ، مهما اختلف الرأي في دورها ، لاقتراس إلى وضع كانت فيه تلك الأقطار أشباحا كأنها لامت للعالم الحقيقي بصلة .

وإذا كان النفط ، قد ضاعف أطماع الآخرين في بلادنا ، وبالتالي محاولاتهم المستمرة في العلوان علينا والسيطرة على أقدارنا ، للحد من سيطرتنا على النفط ، فانه يصعب القول إن هذا الهجوم علينا مآكان ليوجد لولا النفط . فالمنطقة استراتيجية بالغة الأهمية عبر التاريخ كله والأحداث تزيد أهميتها ولا تقلل منها . وفكرة قيام الوطن الصهيوني وزرعه في المنطقة ومعظم خططه التوسعية التي تكشف بعد ذلك ، وجدت قبل ظهور النفط العربي بكثير ، ولقيت الدعم العربي قبل أن يصبح النفط بهذه الأهمية ، وإذا ذكرت السليبات التي قادنا النفط إلى مسالكها ، فلا يجوز أن ننسى أنه أحيانا كان الجدار الذي نسد إليه ظهورنا في ساعات المنة والخطر والحاجة .

تبقى ملاحظة أخيرة . وهي : أن العالم العربي كله صار عالما نفطيا من أقصاه إلى أقصاه . بصحاريه ووديانه وجباله . وبصرف النظر عن إنتاجه للنفط من عدمه .

فهجرة العمالة العربية إلى أماكن النفط ظاهرة عربية عامة . تليها هجرة العمالة العربية الكثيفة إلى بلاد غير نفطية ، ولكن أموال النفط هي التي تحرك العمران فيه وتزيد الحاجة إلى الأيدي والعقول !! كالأردن مثلا ولبنان قبل الحرب الأهلية . والمساعدات الاقتصادية المباشرة من دول النفط للدول غير النفطية ، في صورة منح وقروض واستثمارات ، والمساعدات غير المباشرة في صورة أجر العمالة المهاجرة ، وفي صورة السياحة الكثيفة ، وانتشار البيوت وبناء العمارات في بلاد عربية تصل إلى المحيط الأطلسي وقرارات الدعم التي قررتها مؤتمرات القمة العربية لدول المواجهة وغيرها كل هذا جعل شيئا من النفط يسرى في عروق كافة الدول العربية دون استثناء واحد . وصار مستحيلا أن نحلل أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية دون أن نجد عنصر النفط بين عناصر التحليل . فدراسة ميزانية أي دولة عربية تجد فيها مكانا للنفط ، ودراسة دخول أي دولة من العملات الأجنبية بشتى الصور تجد فيها النفط ودراسة ظواهر التضخم والغلاء تجد فيها النفط ، ودراسة بعض المتغيرات في أنماط الاستهلاك والحياة تجد فيها النفط . فالعالم العربي كله صار عالما من النفط .

وليس تسجيل هذه الظاهرة معناه أنها ظاهرة صحية . على العكس فقد خلق هذا نفسية اتكالية منتشرة ، وشهوات استهلاكية فوق قدرة هذه المجتمعات . وجعل دولا ذات وزن تعتمد في اقتصادها على مصادر خارجية بأكثر من النسبة التي يمكن أن تكون صحية .

ولكن لعل قيمة هذه الملاحظة — إن صححت — أن يعرف العرب ، أنها كانوا ، أن هموم النفط

تشملهم جميعا . وأن عليهم جميعا الاهتمام بالأمر من هذه الزوايا وتدير المستقبلات الممكنة والممكن عطاء
على ضوء هذا الواقع .

أحمد بهاء الدين

تمهيد

مر إعداد هذا العمل قبل أن يظهر للقارئ العربى بصورته الحالية بعدة مراحل استغرقت زمناً طويلاً نسبياً ، ففى البداية اتفق المجتمعون فى ندوة « دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتدفق الثروة النفطية على عدد من البلاد العربية على تقدم ونمو الوطن العربى » التى عقدت فى القاهرة يومى ٢٨ — ٢٩ يناير (كانون ثان) ١٩٨١ فى إطار مشروع المستقبلات العربية البديلة على أهمية دراسة تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، وعلى التوجهات العربية فيما يتعلق بالقضايا العربية والدولية ، وقد اتفق أيضاً على أن تتم دراسة هذا الموضوع بمنهج غير تقليدى يبدأ بإعداد ورقة عمل بحثية من خلال الأدبيات المنشورة عن الموضوع بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عدد من الشخصيات ذات الأهمية بهذا الصدد ، وتكون هذه الورقة أساساً للمناقشة فى ندوة تعقد لهذا الغرض سواء بما توفره من خلفية عامة عن الموضوع ، أو بما تطرحه من أسئلة تحتاج إلى إجابات لم تف بها الأدبيات المنشورة أو المقابلات التى تم إجراؤها ، وتحاول الندوة التى يدعى إليها عدد من الشخصيات العربية ذات الخبرة والمعرفة النظرية والعملية الإجابة على هذه الأسئلة ، وتكون حصيلة هذه الخطوات كلها هى المادة التى يتم الاستناد إليها فى إعداد تقرير نهائى حول الموضوع .

وقد تم إعداد الورقة ، وأجرى تعديل على المنهج المشار إليه فى الفقرة السابقة ، فأدجت خطوات المقابلات وعقد الندوة ، وذلك بمعنى الاستعاضة عن إجراء مقابلات سابقة على الندوة بدعوة أكبر عدد ممكن من الخبراء النظريين والممارسين لحضور الندوة ، ونظم منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط) هذه الندوة فى أيام ١٥ — ١٧ مارس (آذار) ١٩٨٣ فى مدينة الجيزة بمجمهورية مصر العربية ، وبعد انتهاء الندوة قرر المشرفون على مشروع المستقبلات العربية البديلة أن تدمج مداولات الندوة

في الورقة الأصلية بحيث تتضح الحصلة النهائية لتفاعل آراء الخبراء الأكاديميين والممارسين السياسيين ، وكذلك لتفاعل الكلمة المكتوبة مع الآراء التي أدلى بها في الندوة .

غير أن الاستقرار على الشكل النهائي الذي يجب أن تتم به هذه العملية قد تم بعد تبادل طويل ومفصل للآراء بين المشرفين على المشروع وكاتب هذه السطور ، وبعد تجربة أولية اتفق على أن تدجج مداولات الندوة في كل من الموضوعات التي أثارها الورقة على حدة ، بحيث يبدأ تناول أى موضوع بتحليل الأدبيات المنشورة ثم يتلو ذلك تحليل الاتجاهات العامة للندوة بهذا الصدد ، وذلك على النحو الذي يبرز مناقشات الندوة باعتبار أنها تمثل عنصراً جديداً ومفيداً في بحث مثل هذه الموضوعات . غير أنه لما كانت الصورة النهائية لهذا العمل سوف تعرض على قارئ لم يعيش كافة مراحل تطوره ، ومن ثم فإن طرح خلاصة تحليل الأدبيات المنشورة ومناقشات الندوة بشأن الموضوع عليه قد يبدو مبشراً ، فإنه قد تم الاتفاق أيضاً على أن يسبق هذه الخلاصة التحليلية فصل تمهيدى يتناول بعض المقدمات الضرورية للولوج في قضية البحث ، ويتركز بالذات على أوضاع العلاقات السياسية العربية قبل طفرة العروبة النفطية بما يمهّد القارئ للنظر في المشكلة المركزية للبحث ، كذلك تم الاتفاق على أن تكون للعمل ككل خاتمة تتضمن ملاحظات وآراء كاتب هذه السطور حول الموضوع وحول الأدبيات المنشورة بشأنه وكذلك مناقشات الندوة ، وتوضيح الأسئلة التي لم تزل تحتاج إجابة ، وتبدو أهمية مثل هذه الخاتمة من أن الندوة لم تكن مدعوة للحكم على الأدبيات المنشورة أو للوصول إلى اتفاق عام حول تحليل الموضوع ، وإنما كانت بالأساس استجلاء لمزيد من آراء الخبراء الممارسين والأكاديميين حول الموضوع بما يهيئ التحليل .

وقد شرفني المسؤولون عن مشروع المستقبلات العربية البديلة بأن عهدوا إلى أولاً بإعداد الورقة الأصلية التي طرحت كخلفية للحوار في الندوة، ثم بأن كلفوني بصياغة العمل في شكله النهائي الذي يجده القارئ بين يديه الآن، وذلك وفقاً للنهج المشار إليه في الفقرة السابقة.

وقد أعدت ورقة العمل الأصلية تحت الاشراف المباشر للأستاذ أحمد بهاء الدين، غير أنني استفدت كثيراً وعلى نحو منظم من التوجيهات الثاقبة للأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله المنسق العام للمشروع، ومن الرعاية الكاملة والعطاء الممتاز للأستاذ الدكتور ابراهيم سعد الدين المنسق المشارك للمشروع، كذلك فإن الأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل قد شارك في العملية الممتدة لتبادل الآراء حول الشكل النهائي الذي ينبغي أن يظهر به هذا العمل، ولست بحاجة إلى أن أبين مدى اعتزازي بأن أتاحت لي فرصة العمل مع مثل هذه الشخصيات التي لايتوقف عطاؤها فقط عند حدود قطرية وإنما تمتد إلى آفاق الوطن العربي كله، بل ويتخطى حدود هذا الوطن، وأرجو أن يكون هذا العمل النهائي على مستوى الاهتمام والإخلاص اللذين لم أصادف سواهما طيلة إعدادى لهذا العمل. وثمة شكر خاص أود

تسجيله للدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الأسبق الذى كان اسم سيادته بين المشاركين في الندوة، غير أن ظروف وجوده خارج مصر في وقت انعقادها لم تمكنه من المشاركة في أعمالها، وقد حرص سيادته على قراءة الورقة الأصلية وأعطاني من وقته الثمين قرابة أربع ساعات للمناقشة سواء في الاتجاهات العامة التي وردت بالورقة الأصلية أو فيما أثير في الندوة بشأنها، وقد أضيفت الآراء القيمة التي أدلى بها في هذه المقابلة إلى هذا العمل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أعمال الندوة.

وقد اتفق منذ البداية على أن تكون مداوالات الندوة شبه سرية، بمعنى أن أيًا من وسائل الإعلام لم يتابع أعمالها، كذلك فإن كافة التقارير والأعمال العلمية التي تستصدر عنها لن تنسب رأياً لمشارك بعينه، وإنما يتم عرض الآراء وتحليلها دون نسبة لأصحابها، وذلك لإتاحة أكبر قدر من الحرية للمشاركين في إبداء وجهات نظرهم، خاصة وأن عدداً غير قليل منهم قد شغل أدواراً رسمية هامة سواء في أقطار عربية أو في مؤسسات عربية ودولية، ولذلك فسوف يلاحظ القارئ أنه بينما يشار إلى البيانات الكاملة للأدبيات المنشورة في هوامش البحث فإن الإشارة الواردة إلى الآراء التي أدلى بها في الندوة سوف تكون إشارة عامة إلى الحد الذي لن تتور مع الحاجة إلى وجود هوامش لتسجيل أية بيانات عن صاحب الرأي أو تاريخ الجلسة... الخ وذلك للحفاظ على المبدأ الذي أشير إليه حالاً، والذي أعلن على المشاركين في الندوة منذ بدايتها، وكان بالفعل عاملاً مهماً في انطلاق النقاش طيلة جلساتها بما أفاد هذا العمل إفادة لاحدود لها.

وثمة ملاحظة أخيرة تتعلق بالآراء التي وردت في الندوة مفادها أنه مع التقدير الكامل لكل مدار في تلك الندوة من آراء — وهو ليس موقفاً لي وحدي وإنما لكافة المشرفين على مشروع المستقبل العربية البديلة — إلا أنه من البديهي ألا ينتظر من هذا العمل أن يتضمن تسجيلاً كاملاً لكل رأى ورد في الندوة، وذلك بالنظر إلى أن مقتضيات النقاش التي تفرضها التفاعلات الفكرية المتعقدة في مثل هذه الندوات كانت تؤدي أحياناً إلى طرق لبعض موضوعات فرعية لا تدخل في صميم الموضوع المطروح للنقاش، ومن ثم فإن الالتزام الأساسي في هذا العمل هو التسجيل الأمين لكل رأى ورد في الندوة في مكانه من الإطار العام لتحليل الموضوع.

ونظراً للطبيعة الخاصة لهذا العمل فليس ثمة مرر لإضافة العبارة التقليدية عن مسؤولية الكاتب عن كافة الآراء والتحليلات الواردة فيه، ففي الواقع أن حدود مسؤوليتي العلمية تشمل الفصل التمهيدي والخاتمة، ووضع الإطار التحليلي الذي رأيت مناسباً لتضمين كافة الآراء المنشورة أو التي أبديت في الندوة، وقد حرصت طيلة مراحل إعداد هذا العمل على أن يكون مضمون هذه الآراء دقيقاً كل الدقة، وأرجو أن أكون وفقت في ذلك.

د. أحمد يوسف أحمد

صنعاء — فبراير (شباط) ١٩٨٤

فصل تمهيدى

الإطار العام لمشكلة البحث

يتناول هذا البحث موضوع تأثير العروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، غير أن ثمة تحديداً معيناً للمقصود بهذه العروة من وجهة نظر مشروع «المستقبلات العربية البديلة» وهو تحديد يقتضى بعض التوضيح هنا، ومن ناحية أخرى فإن العلاقات السياسية العربية سوف ينظر إليها في هذا البحث على أنها تمثل نظاماً^(١)، ولذلك فإن تعبير «النظام القومى العربى» سوف يرد كثيراً في البحث، وهو تعبير قد يتطلب بعض التوضيح أيضاً. ولما كان تحديد المقصود بالعروة النفطية في هذا البحث يعنى أنه سوف يبدأ من نقطة زمنية معينة ليست هى نقطة بداية النظام القومى العربى فى تطوره المعاصر فإن هذا يفرض لتحقيق الهدف الرئيسى للبحث — وهو دراسة تأثير العروة النفطية على العلاقات السياسية العربية — أن تكون هناك نظرة عامة لأوضاع هذه العلاقات قبل هذا التأثير، وهذه كلها مهام هذا الفصل التمهيدى الذى سبنى على هذا الأساس مهمة تحديد بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة في هذا البحث، وإلقاء نظرة عامة على تطور العلاقات السياسية العربية قبل بروز دور العروة النفطية.

المبحث الأول

تحديد بعض المصطلحات المستخدمة في البحث

١ - الثروة النفطية :

سوف نعى هذه الدراسة أساساً بتأثير الثروة النفطية على مجمل العلاقات السياسية العربية إعتباراً من نقطة زمنية معينة في السبعينات تدور حول عام ١٩٧٣، وهو ذلك العام الذى شهد زيادة ضخمة في أسعار تصدير النفط أدت إلى زيادة هائلة في الدخول الحكومية للأقطار العربية المصدرة للنفط. ولايمنى هذا بأى حال من الأحوال أن الثروة النفطية لم تكن لها تأثيراتها على المستويين القطري والقومى قبل ذلك، وبالنسبة لموضوعنا — أى تأثيرها على العلاقات السياسية العربية — يكفى أن نتذكر أن هذه الثروة مثلاً كانت واحداً من العوامل الأساسية التى مكنت النظام السعودى من رفع لواء التحدى ضد النظام المصرى في الستينات، وبالذات في موقفه من الثورة اليمنية، وذلك على نحو ماسرى في المبحث الثانى من هذا الفصل، غير أن الزيادة المشار إليها في أسعار تصدير النفط و ١٩٧٣ ومارترب عليها من زيادة في الدخول المتولدة عن هذا التصدير لدى حكومات الأقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط في تلك السنة، وبصفة أخص في السنة التالية لها تبرر اعتبار عام ١٩٧٣ نقطة زمنية مناسبة يمكن عندها الحديث عن بداية أثر متميز للثروة النفطية على الوطن العربى، ومن ضمن أبعاده الأثر على العلاقات السياسية العربية، ولعل نظرة واحدة إلى الجدول التالى تكفى لتأييد هذا الحكم، وقد حدد النطاق الزمنى لبيانات هذا الجدول بخمس سنوات أحتيرت بحيث تكون سنة ١٩٧٣ مركزاً لها بما يمكن من توضيح دلالة هذه السنة بالنسبة للتغير في عائدات النفط.

تطور عائدات النفط لأهم الأنطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧٥ — ١٩٧١)

القطر	عائدات النفط بملايين الدولارات الأمريكية					نسبة التغير السنوي لعائدات النفط (نسبة مئوية)				
	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الإمارات العربية المتحدة	٤٣١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٨٥٠	٢٧٨	٦٣٣	٥١٥٠	٨٠٤
الجزائر	٣٢١	٦١٣	٩٨٨	٣٢٩٩	٣٢٦٢	١٩٠٢	٨٩٣	٦١٠	٢٣٤٠	١٠١
الجمهورية العربية السورية	١٦٧٤	١٥٦٣	٢٢٢٣	٥٩٩٩	٥١٠١	٢٣٩	٦٠١	٤٢٢	١٦٩٩	١٥٠٠
العراق	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٦١٠٢	٣١٥٠	٢٢٠٠	٢٠٩٣	٣١٠٦
قطر	٢٠٠	٢٥٥	٤٦٣	١٨٤٩	١٦٨٥	٦٣٩	٢٧٥	٨٢٠	٢٩٩٠	٨٠٩
الكويت	١٤٠٧	١٦٣٤	١٩٨٠	٨٦٤٥	٧٧٠٦	٥٦٥	١٦١	٢١١	٣٣٠٠	١٠٠٩
المملكة العربية السعودية	١٨٨٥	٢٧٤٥	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٣٥٦٧٦	٥٥٣	٤٥٦	٥٨٠	٤٢٠١	١٣٠٧

المصدر : بفلأ ع : جدول رقم ١-١ ق : د. محمود عد الفصيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ط ٤ : ١٩٨٢ ص ١٢

ليس ثمة شك إذن في أن سنة ١٩٧٣ كانت هي سنة الحدث الخاص بالنسبة لأسعار تصدير النفط ، وأن سنة ١٩٧٤ بصفة خاصة كانت هي سنة الانطلاق في زيادة الدخول المتولدة عن هذا التصدير ، وعلى الرغم من أن السنوات التالية قد شهدت كما يوضح الجدول إما استمرار الزيادة بنسب أقل بكثير من نسب عام ١٩٧٤ ، أو حدوث نقص في هذه الدخول إلا أن المستوى العام لدخول النفط في هذه السنوات ظل كما هو واضح دون أية تقلبات جذبية ، وربما كان أول تحد حقيقي لهذه التطورات الهامة التي شهدتها السبعينات هو تدهور أسعار تصدير النفط في بداية الثمانينات ، وهو ما يستعرض له لاحقاً في هذا البحث ، غير أنه لايمس من قريب أو من بعيد النظر إلى عام ١٩٧٣ كنقطة انطلاق بالنسبة للفرجة النفطية نقلتها إلى مستوى متميز عن المستوى السائد منذ عرف الوطن العربي الدخول المتولدة عن تصدير النفط .

٢ - التأثير المطلوب دراسته للثروة النفطية :

من المناسب بعد تحديد المقصود بالثروة النفطية في هذا البحث الإشارة إلى أن دراسة آثار هذه الثروة على العلاقات السياسية العربية لن تقتصر هنا على الأبعاد المباشرة ، وإنما سوف تمتد أيضاً إلى الأبعاد غير المباشرة ، إذ لا يمكن الاكتفاء بتناول نشاط حكومات الأقطار النفطية ، أو تتبع المساعدات التي تقدمها هذه الحكومات للأقطار العربية غير النفطية ، وإنما لابد أيضاً أن يمتد التناول إلى دراسة حركة العمالة والتجارة التي أطلقتها هذه الثروة النفطية ، ومن هنا فقد يكون ممكناً مثلاً رد الاستقرار السياسي النسبي في بعض الأقطار العربية غير النفطية إلى الثروة النفطية طالما أنه تولد ولو جزئياً عن تفكير الجماهير العاملة في هذه الأقطار في « حل نفطي » لمشاكلها بالهجرة للعمل في الأقطار العربية النفطية ، بدلاً من العمل على إحداث تغييرات داخلية^(١) ، وبعبارة أخرى فإن آثار الثروة النفطية قد انتشرت في داخل النظام القومي العربي على نحو مباشر أو غير مباشر بحيث أصبح الوطن العربي على حد تعبير البعض « نفطياً » ، بمعنى أن سعر النفط مثلاً لم يعد يؤثر فحسب على الأقطار النفطية ، وإنما هو يؤثر بصورة أو أخرى على كل الأقطار العربية .

٣ - النظام القومي العربي :

سبقت الإشارة إلى أن العلاقات السياسية العربية التي يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثرها بالثروة النفطية سوف ينظر إليها دائماً في هذا السياق على أنها تمثل « نظاماً » . ويعكس هذا استخداماً لمفاهيم نظرية النظم التي أصبحت شائعة منذ الستينات في علم السياسة والعلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية ككل . وتعتبر هذه النظرية في التحليل السياسي جزءاً من تيار أعم لم يكن ينظر بالرضا إلى التقسيم الصارم لفروع المعرفة ، وما يترتب على ذلك من تقليص للتفاعل بين ميادين البحث المختلفة مما يؤدي إلى ازدواج في الجهود وإعاقة التقدم في كل هذه الميادين طالما أن التقدم النظري غالباً ما يكون من الضروري إحداثه في كل حالة على حدة كلما اهتم ميدان بعد الآخر بمشاكل متشابهة ، ومن هنا نشأت النظرية العامة للنظم من حركة تهدف إلى توحيد العلم والتحليل العلمي ، وكان طبيعياً مع مثل هذا الاتجاه أن يبدأ المهتمون بهذه الحركة في البحث عن كيان من المفاهيم يوفر أساساً لوحدة أو تنظيم الدراسات التي تتم في إطار عدد من فروع المعرفة المتنوعة ، وكانت الفكرة الأساسية والموجهة التي طوروها في هذا الصدد هي مفهوم النظام الذي أصبح منذ ذلك الوقت مفهوماً أصيلاً وأساسياً في النظرية العامة للنظم .

وبغض النظر عن التفاصيل البالغة التعقيد أحياناً المتضمنة في تحليل النظم فإنه يمكن القول باتفاق أنصاره على المكونات التالية للنظام :

أ — عناصر يمكن تحديدها بوضوح ، فالأفراد أو الجماعات أو الدول يمكن أن تكون عناصر للنظام السياسي وفقاً لنطاق هذا النظام .

ب — مجموعة من العلاقات بين هذه العناصر تعبر عن التفاعل والتوافق (الاعتماد المتبادل)^(٣) .

ج — حدود للنظام ، إذ يصبح بلا معنى أن نتحدث عن نظام يتطور أو يتغير أو يؤثر على نظم أخرى إذا لم تكن حدوده معروفة ولو تقريباً .

د — بيئة النظام ، فهناك دائماً نظم أخرى خارج النظام موضع التحليل ، وتقوم العلاقة بين النظام وبيئته على مفاهيم المدخلات^(٤) والمخرجات^(٥) والتغذية الراجعة^(٦) ، فكل نظام يتلقى من بيئته المدخلات في صورة مطالب أو تأييد ، ويسمى رد فعله لهذه المدخلات بالمخرجات ، بينما يشير مفهوم التغذية الراجعة إلى تأثير المخرجات على المدخلات ، وفي النهاية على استجابة النظام من جديد ، ويقصد بالتغذية الراجعة وصول المعلومات إلى النظام حول نتائج أفعاله الذاتية ، وقد تكون موجبة تفيد بأن هذه الأفعال قد حققت الهدف منها بصورة أو أخرى فيتم تكرارها ، أو سالبة (في الحالة العكسية) فيتم تعديلها ، ولاشك أن بقاء النظام يتوقف إلى حد كبير على أن تعمل دائرة التفاعل مع البيئة على هذا النحو .

ولقد نقلت الفكرة الأساسية لنظرية النظم من علوم مثل الطبيعة والأحياء إلى العلوم الاجتماعية ، ومع ذلك فقد تمت جهود كبيرة لتطوير نظرية نظم خاصة بالعلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم السياسة ، وفي إطاره دراسة العلاقات الدولية^(٧) .

وهنا في السياق الحالي من المكونات السابقة ذلك المتعلق بمستويات النظام ، فمن الواضح أن تحليل النظام الدولي يمكن أن يتم من منظور شامل أو من منظور جزئي ، وهنا يثور مفهوم النظام الفرعي ، وهو المفهوم المنطبق على حالة هذا البحث لكونه يتناول تفاعلات دولية في جزء معين من النظام الدولي هو ذلك الجزء المحدد بالوطن العربي ، غير أن استخدام تسمية « النظام الفرعي العربي » مثلاً في هذا البحث كان من الممكن أن تعطي إيحاءً لغوياً معيناً بفكرة التبعية ، صحيح أن النظام الفرعي قد يكون نظاماً فرعياً سائداً (وإن كانت هذه بطبيعة الحال ليست حالة النظام العربي) ، وأن تحليل العلاقة بين النظم الفرعية والنظام الشامل يمكن أن يقوم على فكرة التأثير المتبادل وليس على التبعية بالضرورة ، لكن للإيحاء اللغوي أيضاً أساسه الموضوعي خاصة إذا تذكرنا الأصول البيولوجية لنظرية النظم ، ومفهوم النظام الدولي التدرجي^(٨) لمورتن كابلان ، وكذلك الوضع الفعلي للنظام العربي في إطار النظام الدولي الشامل .

وبجانب تسمية النظام الفرعي توجد تسمية أخرى بديلة هي تسمية النظام الإقليمي العربي ، وعلى الرغم من أن التركيز على دراسة النظم الإقليمية كان في أحد أبعاده الأساسية محاولة لإثبات أن

التفاعلات في هذه الأقاليم ليست مجرد انعكاسات لسياسات القوى العظمى^(٩) مما يعنى أن تعبير النظام الإقليمي لا يحمل بالضرورة دلالات خاصة بالتيمة إلا أن ثمة تحفظاً آخر يثور في وجه هذا التعبير بدوره ، فثمة خشية مبررة لدى البعض من أن يكون وصف النظام العرى بأنه إقليمي متضمناً محاولة طمس الطابع القومى لهذا النظام ، وإعطاء أولوية للإتصال أو التقارب الجغرافى بين وحداته على حساب المضمون القومى له ، الأمر الذى يسوى بينه وبين غيو من النظم الاقليمية التى لا تتمتع بالصفة القومية .

وبما سبق برز تعبير « النظام القومى العرى » باعتباره يعالج الانتقادات أو المخاوف السابقة ، فهو أولاً — وهذا هو الأهم — يحتفظ للتفاعلات داخل الوطن العرى بالسمة النظامية ، وهو ثانياً يؤكد الطابع القومى العرى للنظام ويعطيه الأولوية ، وهو ثالثاً وأخيراً لا ينفى عن النظام القومى العرى بعده الإقليمى حيث أنه من المفهوم ضمناً بطبيعة الحال أن وجود اتصال وتقارب جغرافى بين وحدات النظام هو أحد الأسس الهامة للنظام : وإن لم يكن أهمها .^(١٠)

المبحث الثاني

نظرة عامة إلى أوضاع النظام القومي العربي قبل الطفرة النفطية

١ - نشأة النظام :

على الرغم من أن التطورات السياسية ، مثلها في ذلك مثل باقي التطورات الاجتماعية ، لا يمكن نسبتها الى تاريخ محدد حتى وإن كان ذلك التاريخ يحمل حدثاً مميزاً أو فاصلاً بالنسبة لها ، ذلك أنها تكون عادة وليدة سلسلة من التفاعلات المتراكمة عبر الزمن ، فإن نشأة النظام القومي العربي بمعناه المعاصر يمكن أن تُرد على سبيل التبسيط إلى نشأة الجامعة العربية في ١٩٤٥ ، وحتى لو كانت قوى خارجية قد لعبت دوراً أو آخر في هذه النشأة فإن هذا لا يُلغى بطبيعة الحال وجود مستوى معين من التفاعلات بين الأعضاء المؤسسين للجامعة العربية مما جعل من انشائها مسألة مناسبة ، كذلك فإنه بفرض وجود مخطط خارجي دفع عملية إنشاء الجامعة لا ينبغي أن ننسى أن تنفيذ أي مخطط لا يستقيم بالضرورة كما أراد له واضعوه ، وأن المؤسسات عادة ما تتطور بحيث تؤدي وظائف مغايرة لتلك التي أريد منها القيام بها بداية ، وهكذا يمكن أن نعتبر على الرغم من كل التحفظات أن عام ١٩٤٥ يعتبر نقطة زمنية مناسبة للبدء في النظر إلى أوضاع النظام القومي العربي قبل الطفرة النفطية .

ويعني ماسبق أننا لانبالغ في دلالة حدث إنشاء الجامعة العربية بالنسبة للنظام القومي العربي ، فإن حدثاً كثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر وبروز توجهاتها العربية بعد فترة وجيزة من قيامها قد اكسب بالنسبة للنظام القومي العربي وتطوره أهمية حاسمة أكبر بكثير من حدث إنشاء الجامعة على نحو

ماسترى ، وفي الواقع أن الجامعة العربية ، على الرغم من أن قيامها كان في أحد أبعاده على الأقل انعكاساً للأساس القومى للنظام العربى ، إلا أن الصيغة الكونفيدرالية التى تبناها جاءت أضعف بكثير من أن تستجيب للمتغيرات الجديدة التى عرفتها الساحة العربية بعد الحرب العالمية الثانية ، كذلك لاشك أن هزيمة الدول العربية فى حرب فلسطين ١٩٤٨ قد مست مصداقية الجامعة إلى حد كبير ، وقد هأت هذه الأوضاع الساحة العربية التى كانت تتفاعل بمطالب حقيقية تجاه الاستقلال والتنمية والعدل الاجتماعى والوحدة لتغيرات جذرية شهدتها هذه الساحة بعد قيام ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى مصر ، وحددت انعطافة عربية واضحة لها قرب منتصف الخمسينات مما مهد الطريق أمام هذه الثورة استناداً إلى القدرات المصرية للقيام بدور قيادى داخل النظام القومى العربى لاشك أنه أدى إلى إحداث تغيرات جذرية فيه على نحو ماسترى .

٢ - ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى مصر ودورها العربى :

قامت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى توقيت تميز دولياً وإقليمياً بنضج الظروف الموضوعية المهيأة لتصاعد وانتصار حركة التحرر الوطنى ، ومع ذلك فقد كان أكثر من نصف الوحدات السياسية العربية المستقلة حالياً لإزالة من الناحية القانونية غير متمتع باستقلاله ، وذلك ناهيك عن القيود الفعلية التى كانت واردة على الاستقلال القانونى الذى كانت تتمتع به بعض الوحدات المؤسسة للجامعة العربية بما فى ذلك مصر ذاتها ، ومن ناحية أخرى فقد قامت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ فى إحدى الوحدات السياسية العربية التى تميزت تقليدياً بنقلها النسبى فى الوطن العربى من منظور عناصر القوة مما أتاح لها دائماً وعلى مر التاريخ دوراً قيادياً ، وإن كانت درجة هذا الدور وطبيعته قد اختلفت باختلاف الظروف الموضوعية التى عرفتها مصر فى تطورها عبر المراحل المختلفة .

وفى البداية كان من الطبيعى أن تُشغل قيادة الثورة المصرية داخلياً وخارجياً بعدد من المهام المباشرة مثل تثبيت سلطة الثورة ، وإيجاد حل لمشكلة قاعدة قناة السويس البريطانية فى مصر ، وكذلك لمسألة السودان ، وبعد أن قطعت قيادة الثورة عدداً من الخطوات الهامة تجاه المهام السابقة بدأ أن توجهها العربى يزداد بروزاً ، ولم يكن أمراً بلا معنى أن يصدر كتيب « فلسفة الثورة » لقائدها جمال عبد الناصر قرب التوقيت الذى حسم فيه الصراع على السلطة داخلياً ، والذي تم فيه توقيع اتفاق الجلاء مع بريطانيا فى عام ١٩٥٤ .

ويمكن القول بأن كتيب « فلسفة الثورة » قد حسم « رسمياً » مسألة الانتماء المصرى بالنسبة للعالم الخارجى ، ففى فترة ما قبل الثورة كان الجدل لايزال دائراً بين أنصار القومية المصرية بمبناها الضيق ، وأنصار الجامعة الإسلامية ، وأنصار الروية ، بل وأولئك الذين نظروا هملاً إلى رابطة متوسطة تربط

مصر بصورة أو بأخرى بالحضارة الأوربية . غير أن أهمية « فلسفة الثورة » قد لا تكون أساساً في أنها قد حسمت رسمياً هذا الجدل لصالح العروبة ، وإنما في أنها قد تضمنت صياغة للنور قيادي مصري في الوطن العربي ، فقد تحدث الرئيس جمال عبد الناصر في « فلسفة الثورة » بطريقة واضحة عن اعتبارات المكان بالنسبة لنظريته الخارجية ، فالمكان « ليس حدود بلادنا السياسية » ، وهناك مجموعة من الدوائر « لأمير لنا من أن يدور عليها نشاطنا ، وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا تحقيقاً لدور تاريخي يبحث عن البطل الذي يقوم به ، بل « يحيل إلى أن هذا الدور الذي أرقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك ، وأن نهض بالدور ونرتدي ملابسه ، فإن أحداً غيرنا لا يستطيع القيام به » ، وأول مجال لهذا الدور « وأوثق المجالات ارتباطاً بنا هو الدائرة العربية »^(١١)

وبما لاشك فيه أن ما أعطى هذه الرؤية الفكرية جدارتها للتنفيذ هو أنها استندت إلى معادلة القوة المصرية التي كانت تشير إلى تجمع مصر وحدها دوناً عن باقي وحدات النظام القومي العربي بتوازن مربع بين عناصر القوة الذاتية على نحو يجعلها في موضع القمة بالنسبة لهذه الوحدات ، وذلك فضلاً عن أنه من المنظور التاريخي لاشك أن قيادة الثورة متمثلة في شخص جمال عبد الناصر بصفة خاصة كانت تمتلك فهماً سليماً لحركة التاريخ ولطالب الجماهير العربية ، وهكذا ألقت هذه القيادة بالثقل المصري في كفة النضال العربي الثوري .

واستناداً إلى ماسبق تبلورت السياسة العربية لمصر في عهد عبد الناصر في محاور ثلاثة أولها محور النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي في كافة صورهما وأشكالهما في الوطن العربي ، والثاني محور العمل على تحقيق شكل من أشكال الوحدة العربية ، والثالث محور تأييد وتدعيم النظم العربية المماثلة في توجهاتها العامة للنظام المصري .

وكتجربة للمحور الأول القائم على النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي يمكن أن نشير إلى أن أبرز الأمثلة قد تمثلت في دعم الثورة المصرية مادياً ومعنوياً لحرب الاستقلال الجزائرية ، منذ نشوبها في ١٩٥٤ وحتى نجاحها في تحقيق استقلال الجزائر مع بداية الستينات ، والتصدي لخططات ربط الوطن العربي بسلسلة الأحلاف الغربية كما تمثلت بصفة أساسية في مشروع حلف بغداد ، وقد نجحت الثورة المصرية في حصر هذا المشروع عربياً داخل العراق حتى تكفلت ثورة ١٩٥٨ العراقية بالطرء النهائي لهذا المشروع من الوطن العربي ، ودعم حرب التحرير في الشطر الجنوبي من اليمن منذ نشوبها في ١٩٦٣ وحتى نجاحها في تحقيق الاستقلال في ١٩٦٧ .

وكتجربة للمحور الثاني المتعلق بالوحدة العربية عدلت القيادة المصرية من رؤيتها لقضية الوحدة ،

فقد كانت ترى فيها هدفاً بعيداً يجب تحقيقه بالتدرج لمواجهة الاختلافات بين الأقطار العربية ، ولتفويت الفرصة على أعداء الوحدة في ضربها من خلال استغلال التناقضات التي يمكن أن تنشأ بسبب هذه الاختلافات ، وكان هذا التعديل بناء على الحاح قوى قومية سورية على ضرورة قيام وحدة مصرية — سورية سواء لمواجهة الأخطار الخارجية التي تتعرض لها سوريا ، أو لقطع الطريق في سوريا ذاتها على ما رأت فيه هذه القوى تطورات سياسية غير مواتية ، وقد دامت الوحدة المصرية — السورية كما هو معلوم حوالى ثلاث سنوات ونصف السنة من فبراير (شباط) ١٩٥٨ حتى انتهت بالحركة الانفصالية التي نفذها عسكريون سوريون في سبتمبر (ايلول) ١٩٦١ ، وبعدها لم تنه مصر ارتباطها بمشروعات وحدوية أخرى كان أبرزها مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في أبريل (نيسان) ١٩٦٣ وإن كان لم يقدر له أو لغيره أن يلقى طريق التنفيذ الفعلي .

وتكرهه للمحور الثالث المتعلق بدعم النظم العربية المماثلة في توجهاتها للنظام المصرى تأتى أبرز الأمثلة من خلال إرسال قوات عسكرية مصرية إلى سوريا في ١٩٥٧ للمشاركة في مواجهة التهديدات الخارجية التي تعرضت لها في ذلك الوقت ، والدعم العسكرى المصرى للثورة البنية طويلة خمس سنوات في الفترة من قيام الثورة في سبتمبر (ايلول) ١٩٦٢ وحتى اضطراب القيادة المصرية لسحب قواتها من اليمن في النصف الثانى من عام ١٩٦٧ بعد هزيمة مصر في الحرب مع إسرائيل في يونيو (حزيران) من تلك السنة ، ودعم مصر عسكرياً للجزائر في صدامها العسكرى مع المغرب عام ١٩٦٣^(١٢) .

ولقد ترتب على هذا كله عدة نتائج هامة يمكن تلخيصها في أن مصر في ظل قيادة جمال عبد الناصر قد نجحت بالفعل في القيام بالدور القيادى في النظام القومى العربى ، وأن هذا الدور قد اكتسب تأييد غالبية الجماهير العربية ، وقد مثل هذا الرصيد الجماهيرى حصانة واضحة للقيادة المصرية في ساعات الهزيمة — وبالدات هزيمة ١٩٦٧ في مواجهة إسرائيل — همتها من انقضااض النظم العربية المعادية لها ، وبلا حظ أيضاً أن أداء هذا الدور قد تم ، باستثناء مساندة مصر العسكرية للثورة البنية في الفترة من ١٩٦٢ — ١٩٦٧ ، استناداً إلى حد أدنى من الامكانيات المادية ، ويرجع السبب في هذا إلى ما سبق ذكره من أن الحركة المصرية في تلك الآونة كانت تتم في الاتجاه الصحيح لمسار التاريخ وتطلعات الجماهير العربية ، وهكذا قدمت لحركة التحرر الوطنى الجزائرى مساعدات صليبة من حيث قيمتها المادية إلا أنها أحدثت أثرها الهائل في دفع قضية استقلال الجزائر ، وتم كسب الحركة ضد خطط الأتحلاف الغربية في الخمسينات — وبالدات كما تجسدت في حلف بغداد — بعمل سياسى دعائى من الطراز الأول .

وفي إطار هذا الدور القيادى يمكن القول بأن مصر كانت تحدد التوجهات العامة للنظام القومى العربى ، ليس على نحو تحكمى بطبيعة الحال ، ذلك أن المقولة السابقة عن فهم القيادة المصرية لمسار

التاريخ وتطلعات الجماهير في الوطن العربي تعنى أن مصر في اضطلاعها بالدور القيادي المشار إليه إنما كانت تعكس في توجهاتها إدراك القيادة المصرية لهذا المسار وتلك التطلعات .

ويرى البعض أحياناً أنه لم يكن هناك دور قيادي مصري بالمعنى المحدد هنا ، وفي الغالب فإن هذا الرأي ينطوي على خلط بين المستويين الرسمي والجماهيري في الوطن العربي من جانب ، ويبالغ في تقدير دلالة التحديات التي ظهرت في الساحة العربية الرسمية للدور القيادي المصري من جانب آخر .

فمن الحقيقي أنه على المستوى الرسمي يمكن للمرء أن يجد بسهولة في بعض الأحيان — إن لم يكن في كثير منها — أن خريطة التحالفات المصرية مع النظم العربية كانت تضم أقلية من الوحدات الأعضاء في النظام القومي العربي ، غير أنه على المستوى الجماهيري لاشك أن النظام المصري قد تمتع في معظم الفترة التي اضطلع فيها بالدور القيادي في ذلك النظام بتأييد تيار الأغلبية بين الجماهير العربية ، وقد مثل التأييد دائماً عامل ضغط على النظم العربية كي لا تنحرف كثيراً عن التوجهات التي يحددها النظام المصري للعمل العربي .

وهناك عدد من الأمثلة الهامة التي تشير إلى هذه الحقيقة وتؤكددها ، ففي منتصف الخمسينات عندما تصدت مصر لقيادة المعركة ضد مخططات ربط المنطقة بالأحلاف الغربية تجاوبت الجماهير العربية معها في أكثر من قطر عربي معنى بهذه المخططات على نحو ساعد على إفشالها^(١٣) وفي الستينات لم يكن أدل على نفس هذه الحقيقة من أنه في الوقت الذي شهد درجة من أكبر درجات التوتر في علاقات مصر العربية على المستوى الرسمي (نهاية عام ١٩٦٣) وجه الرئيس جمال عبد الناصر أول نداء لعقد قمة عربية بتدريس تطورات المواجهة مع إسرائيل التي رأى أنها تتضمن أبعاداً خطيرة^(١٤) ، فإذا بجميع القادة العرب يهرعون في أيام قليلة إلى القاهرة ، وتمقد أول قمة عربية شاملة تنجح ولو إلى حين في إنهاء الحرب الباردة العربية ، واتخاذ عدد من القرارات فيما يتعلق بالمواجهة مع إسرائيل ، فكان واضحاً أن الاستجابة الكاملة لدعوة الرئيس عبد الناصر حتى من جانب قادة النظم المختلفة معه جذرها كانت تنعكس إلى حد كبير تحسباً للأثار المحتملة على المستوى الجماهيري في أقطارهم لرفض مثل هذه الدعوة . وبعد هزيمة النظام المصري عسكرياً في حربه مع إسرائيل في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ كان رد فعل الجماهير العربية متشابهاً للغاية لرد فعل الجماهير المصرية التي التفّت حول قيادة النظام وطالبتها بمواصلة السير في الطريق المعادي للصهيونية والقوى الإمبريالية الضالعة معها ، وكان حضور جماهير السودان الذي استضاف مؤتمر القمة العربي الذي عقد بعد الهزيمة في أغسطس (آب) ١٩٦٧ مؤشراً واضحاً على هذه الحقيقة^(١٥) ، ويُعتقد أنه لولا هذا الموقف الجماهيري العربي العام لأمكن للنظم العربية المحافظة والمعادية لنظام عبد الناصر في مصر أن توجد أكثر من حجة قوية لمخاصرة هذا النظام على الأقل عريباً إن لم تتمكن من ذلك في الساحة المصرية .

غير أنه من الحقيقي أنه قد ظهرت تحديات للدور القيادي المصري لعلنا يمكن أن نحصر أخطرها في تسلسل زمني في تحدى النظام العراقي الملكي للموقف المصري المضاد لمشايع الأتحاف العربية وقد تجسدت في منتصف الخمسينات في مشروع حلف بغداد كما سبقت الإشارة ، وتحدى الانفصال السوري عن الوحدة مع مصر في ١٩٦١ ، وتحدى النظام النوري في العراق اعتباراً من ١٩٥٩ وحتى بداية ١٩٦٣ بخصوص توجهات النظام في سياساته الداخلية والخارجية ، وتحدى النظام السعودي للدور المصري المساند للثورة اليمنية في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧ .

لكنه من الممكن أن نكتشف بسهولة أن النظام المصري قد خرج منتصراً بصورة أو أخرى من كافة هذه التحديات أو على الأقل معظمها ، فحلف بغداد كما رأينا قد تم حصره عربياً في النظام الملكي في العراق وحده بعد معركة سياسية ناجحة خاضها النظام المصري ضد مخططات عقد هذا الحلف ، فضلاً عن أن ثورة ١٩٥٨ في العراق قد انتهت بالاتّيات بهذا الحلف بحيث فقد أبة صفة عربية له به ذلك ، ونظام الانفصال في سوريا على الرغم من قوة الضربة التي وجهها إلى النظام المصري بمجرد واقعة الانفصال ذاتها سقط بعد أقل من عامين ، وكذلك سقط النظام العراقي في فبراير (شباط) ١٩٦٣ ، وعلى الرغم من أن التحدى السعودي لمصر في اليمن في الفترة من ١٩٦٢ — ١٩٦٧ يعتبر أقوى هذه التحديات على الأقل من زاوية أن النظام السعودي قد بقي ، وربما قوى عن ذي قبل من خلال هذا التحدى ، فضلاً عن أن مصر قد اضطرت للخروج بقواتها المسلحة من اليمن في أعقاب هزيمتها في الحرب مع إسرائيل في ١٩٦٧ قبل الاستيلاء الكامل للنظام الجمهورى في مواجهة أعدائه الملكيين إلا أن ما يهنا هنا هو أن التوجه الذي كانت تؤيده مصر هو الذي ساد في النهاية ، بمعنى أن النظام الجمهورى اليمنى قد بقي ، وأن المصالحة الوطنية التي تمت في ١٩٧٠ قد جاءت في إطار المؤسسات والمطالب الجمهورية ، ووفقاً لميزان قوى يميل بشدة لصالح الجمهوريين^(١٧) ، وهو مايشير مرة أخرى إلى ما سبق تأكيده من أن بعداً رئيسياً في قوة الدور المصري كان يكمن في الوعي بمركبة التاريخ والاتّياح لتطلعات الجماهير العربية .

وهكذا فإن وجود تحديات للدور القيادي المصري في النظام القومى العربى لم يكن يعنى بالضرورة خطأ توجهات هذا الدور عربياً ، أو أن هذه التحديات كانت فعالة في القضاء على هذا الدور ، ففي الواقع أنه قد ضرب من خارج الوطن العربى من خلال عدوان إسرائيل مدعوماً بالكامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية^(١٨) ، وضرب كذلك من داخل مصر بسبب عوامل الضعف الذاتية في النظام المصري التي ساهمت مساهمة أساسية دون شك في هزيمة ١٩٦٧ ، ثم ضرب أخيراً بسبب تغير قيادة النظام بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر — الذى توحد شخصه مع الدور القيادي المصري في النظام القومى العربى — في ١٩٧٠ ، وحلول الرئيس أنور السادات محله الذى سوف نرى أنه امتلك رؤية مختلفة تماماً لدور مصر العربى تبلورت بالتدرج الأمر الذى وجه ضربة قاصمة إلى هذا الدور .

٣ - المرحلة الانتقالية قبل الطفرة النفطية :

بهزيمة مصر في يونيو (حزيران) ١٩٦٧ في الحرب مع إسرائيل ، ثم بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ بدأ أن مرحلة قد انتهت وبدأت مرحلة أخرى في الدور المصري في النظام القومي العربي ، وبالتالي في هذا النظام ذاته ، فقد كان لهذين الحدثين آثارهما الهامة سواء على المستوى المصري أو العربي .

وبالنسبة لهزيمة ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من الاعتقاد الذي سبقت الإشارة اليه بوجود توافق خارجي لدعم إسرائيل ودفعها إلى ضرب النظام المصري ذى الخطورة الفائقة على مصالح الغرب الرأسمالي ، وعلى الرغم أيضاً من تمسك الجماهير المصرية والعربية بقيادة عبد الناصر بعد الهزيمة رمزاً للاستمرار والصدور ، إلا أنه قد سبقت الإشارة أيضاً إلى وجود عوامل ضعف ذاتية في النظام المصري لعبت دوراً أساسياً في هزيمة العسكرية في ١٩٦٧ ، وبعد أن زالت مفاجأة الهزيمة بدأ الجميع يتقنون في الذات عن أسبابها الأصلية ، وساعد على ذلك أن قيادة النظام المصري قد انغمست في عملية واسعة لمراجعة الذات^(١٨) — بغض النظر عن مدى جذبيتها أو سيرها في الاتجاه المطلوب — ساعدت على كشف جوانب ضعف كثيرة في النظام ، ولأنك أن هذا كله قد قلل بدرجة أو بأخرى من مصداقية النظام مصرياً وعربياً .

ولم تقف آثار هزيمة ١٩٦٧ عند هذا الحد ، فقد كان ضرورياً أن يكون للهزيمة انعكاساتها على السياسة العربية لمصر التي سبق لإيضاح أبعادها ، ومن الناحية النظرية كان هناك بديلان أمام القيادة المصرية بعد الهزيمة : إما الاستمرار في سياسة ثورية هجومية على الوطن العربي كله ، أو الانكماش إلى سياسة تعمل كحد أقصى على إزالة آثار العدوان على مصر وشريكيتها في الهزيمة سوريا والأردن ، والواضح أن الهزيمة كانت من الوطأة بحيث لم تترك أمام القيادة المصرية أى خيار بهذا الصدد ، ويلاحظ مثلاً أن الأبعاد الاقتصادية للهزيمة قد دفعت هذه القيادة إلى قبول فكرة العمل العربي المشترك مرة أخرى بعد كل الاستقطاب الحاد في العلاقات العربية قبل حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧^(١٩) ، وفي هذا الإطار قبلت مصر دعماً مالياً من نظام عربي محافظ كالسعودية كانت تتصارع معه قبل الهزيمة ، والتزمت في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أغسطس (آب) ١٩٦٧ بسحب قواتها من اليمن ، وهو ما انتهى إتمامه بالفعل في ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٧^(٢٠) .

كذلك أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى مزيد من التصدع في قيادة مصر للنظام القومي العربي من خلال الواقعية التي أضفتها على السياسة المصرية تجاه الصراع مع إسرائيل بعد الهزيمة ، ففي نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٦٧ قبلت القيادة المصرية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ذلك الشهر ، والذي كان يتضمن بصورة أو بأخرى الاعتراف بدولة إسرائيل فضلاً عن تنازلات أخرى ، وذلك في مقابل انسحابها

من الأراضي (أو من «أراضي» حسب التفسير الإسرائيلي) التي احتلتها في حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧، ولم تكن الموافقة على ذلك القرار موضع إجماع عربى، فضلاً عن أن القبول به قد أفضى بمصر الى سلسلة من المواقف عكست استعداها لقبول تسوية مشرفة من وجه نظرها، وهو ما أدى الى مزيد من الانشقاق العربى بخصوص هذه القضية، وكان أهم هذه المواقف هو قبول مصر في يوليو (تموز) ١٩٧٠ لمبادرة وزير الخارجية الأمريكى روجرز التي كانت تنص على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة ثم البدء في مفاوضات لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢^(٢١)، وعلى الرغم من أنه قد انضج بعد ذلك أن قبول مصر هذه المبادرة كانت له مبرراته العسكرية من وجهة النظر المصرية، أى أن هدفه النهائى كان تقوية الوضع العسكرى المصرى في مواجهة إسرائيل^(٢٢)، إلا أنه أدى في حينه إلى مزيد من الاعتراض من جانب قوى ونظم عربية، وهو أمر كانت له انعكاساته المتصورة على وضع مصر عربياً.

وفي سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ توفى جمال عبد الناصر وخلفه أنور السادات في رئاسة الجمهورية في مصر، ومن الحقيقى أن قيادة عبد الناصر للشعب العربى قد استندت في جاب أساسى منها إلى اعتاده على مصر كقاعدة لها وزنها التاريخى والاستراتيجى والثقافى في المنطقة العربى، إلا أن العلاقة بينه وبين قاعدته المصرية أصبحت عند مرحلة معينة علاقة ذات اتجاهين، فأضحى يمثل في حد ذاته إضافة هائلة لوزن مصر عربياً، سواء بثقة الشعوب العربى في تمثيله لأمانها، أو بقيامه بالعمل كصمام أمان لحماية التيار العروى في مصر، وهو التيار الذى كان يمكن أن يشهد انتكاسات حادة في غيبة قيادة كعبد الناصر، وهكذا مثلت وفاته في ١٩٧٠ ضربة مزدوجة لدور مصر العربى، فمن ناحية فقدت مصر قيادة معترفاً بها على الأقل على المستوى الجماهيرى في الوطن العربى، ومن ناحية أخرى خسر التيار العروى فيها أهم أنصاره.

وقد تفاقمت هذه النتائج بما آلت إليه قيادة السادات، ففي البداية بدا أنه — وإن افتقد الصفة الزعامية التي كان عبد الناصر يتمتع بها في طول الوطن العربى وعرضه — كان حريصاً على استمرار دور مصر العربى، والأكثر من ذلك أن شخصية السادات ربما بدت أكثر ملاءمة لطبيعة المرحلة الجديدة التي تضاعف فيها دور مصر ولو نسبياً بسبب هزيمة ١٩٦٧، وهكذا كانت الأمور على السطح تشير إلى أن مصر مستمرة في دورها العربى، وإن يكن هذا الدور في مرحلة السادات قد أضحى متنبأ على التضامن بين شركاء أُنداد، وليس على قيادة مصر للعرب^(٢٣).

وقد ظل هذا الوضع هو الوضع السائد حتى نشوب حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ التي تزامن معها دخول متغير جديد بالغ التأثير إلى الساحة العربى، وهو قرار رفع أسعار تصدير النفط أثناء هذه الحرب، وقد أدى هذا القرار اعتباراً من عام ١٩٧٤ كما سبقت الإشارة إلى الزيادة الهائلة السابق إيضاحها في دخول حكومات الأقطار العربى الرئيسية المصدرة للنفط، والتي يهتم هذا البحث في فصله

القادمين بدراسة تأثيرها على النظام القومي العربي .

وسوف يتناول الفصل الأول أثر العروة النفطية على العلاقات العربية — العربية ، أو على النظام القومي العربي في ذاته ، بينما يتناول الثاني أثرها على علاقات العرب الدولية ، أو على العلاقات الخارجية لهذا النظام .

الفصل الأول

تأثير الثروة النفطية على الأبعاد الذاتية للنظام القومي العربي

من السهولة بمكان أن يجد الباحث في الأدبيات المعنية بموضوع النظام القومي العربي إشارات متكررة ودائمة إلى الدور المحوري للنفط في ظهور وبلورة نظام عربي جديد^(٢٤) ، وقد حظى هذا الموضوع باهتمام واسع وعميق من المشاركين في ندوة « تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية » والذي يهتم هذا البحث بتحليل المناقشات التي دارت فيها ، وسوف نحاول في هذا الفصل أن نناقش هذه الفرضية الخاصة بوجود دور محوري للنفط في ظهور نظام عربي جديد من خلال القضايا الفرعية التالية : دور النفط في بناء قاعدة للقوة العربية — دوره في إحداث تغير في الأدوار القيادية داخل النظام — دوره في ظهور نظام فرعي جديد — دوره في الصراعات العربية — العربية — أثره على قضية الوحدة العربية . وسوف نبدأ دائماً بتحليل للأدبيات المشورة في الموضوع في كل قضية فرعية على أن يتلو ذلك تحليل للاتجاهات العامة للنقاش داخل الندوة .

المبحث الأول

بناء قاعدة للقوة العربية

١ - تحليل الأدبيات المنشورة :

أ - إمكانية المتاحة :

من المنطقي أن تكون مادة حيوية كالنفط ، ومكانة بعض الأقطار العربية في إنتاجها وتصديرها ، وما يترتب على ذلك من دخول لهذه الأقطار ، عوامل مفضية للحدوث عن « قاعدة للقوة العربية » يسهم النفط في بنائها سواء اقتصادياً أو عسكرياً .

فعل الصعيد الاقتصادي كان التصور والأمل أن تسهم الفوائض النفطية في إعطاء قضية التنمية في الوطن العربي ككل ، وليس في أقطاره النفطية فقط ، دفعة قوية ، وكان ذلك التصور بطبيعة الحال يتم من خلال منظور وحدوي ، أي أن هذه العملية لن تحدث إلا في إطار يغلب المصلحة العربية الكلية على المصالح القطرية ، أو على الأقل يضع هذه المصلحة الكلية في الاعتبار^(٢٥) .

كذلك لم يكن غريباً أن يتخذ الحديث عن قاعدة للقوة العربية يسهم النفط في بنائها بعداً عسكرياً على وجه الخصوص ، وقد تحدثت دراسات كثيرة عن شراء السلاح كأحد المسارات الأساسية لإنفاق عوائد النفط ، وعن المؤشرات التي تدل على أنقفزة كبيرة قد حدثت في مجال التسليح

وميزانيات الدفاع بالنسبة للدول المصدرة للنفط بحيث انفق حوالى ٢٠ ٪ من الإيرادات النفطية على وجه التقريب في شراء السلاح^(٢٦) ، وربما كان الأهم من ذلك هو الحديث عن قوة النفط وإثرائها مع عناصر القوة العربية الأخرى لخلق قدرة عربية قوية قادرة على إحداث تبعية متبادلة ، أو في الحد الأدنى التحرير إلى أقصى الحدود للقيود والشروط المفروضة على التسليح العربى^(٢٧) .

ب - الأداء العربى وأسبابه :

تكشف النظرة الواقعية المدققة عن قصور الأداء العربى عن استغلال هذه الإمكانية المتاحة ، وكذلك تشير إلى ما يمكن تسميته بحدود قوة النفط ، فالشعور بالقوة التى تهيأت للبلدان المصدرة للنفط قد جاء على نحو مبالغ فيه ، صحيح أن هذه البلدان ولاشك تستمد من النفط صيفاً معينة من النفوذ الاقتصادى والسياسى ، غير أن هذا النفوذ ليس بلا حدود كما اتضح فيما بعد^(٢٨) .

وبداية فإن هناك أسباباً اقتصادية واضحة لتفسير الفجوة بين الإمكانية والواقع في مساهمة النفط العربى في بناء قاعدة عربية للقوة وتدعيمها ، ويخرج بيان وتحليل هذه الأسباب عن نطاق البحث الحالى ، غير أنه من الضروري أن نذكر بظاهرة التدفق الهائل للفوائض المتركمة لدى الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى الدول الصناعية المتقدمة بحيث تتعرض للتآكل المستمر بسبب التضخم ناهيك عن المخاطر السياسية التى أثبتت أزمة الرهائن الأمريكين في إيران أنها مخاطر واردة في حالة ظهور تناقض حقيقى في المصالح^(٢٩) ، ويضاف إلى ذلك شيوع نمط الاستهلاك الكمالى من الغرب^(٣٠) ، وهو مايفسر الطفرة الهائلة في الاستيراد من الخارج إلى حد كبير^(٣١) ، كذلك يمكن أن نضيف أوجه القصور في السياسات التنموية العربية^(٣٢) .

فإذا انتقلنا إلى البعد المسكرى للقوة لمانا وجود تيار غالب بين الباحثين يذهب إلى أن المال النفطى لم يقدم مساهمة فعالة في تعزيز القدرة العسكرية العربية ، وقد تعددت الأسباب التى أوردها الباحثون لتفسير هذه الظاهرة ، ويرى البعض أن القدرات الدفاعية لبعض الأقطار العربية قد تأخرت لعدم مواكبة الإمكان المالى بتواجد المصادر المستعدة لتوفير السلاح^(٣٣) ، وإن كان ثمة رأى منتشر بين الباحثين يشير إلى أن الأقطار العربية تتعرض لضغط غربى لشراء السلاح بثمان مرتفع ، ويشتمل هذا الضغط في تسليح إسرائيل ، أو فتح معارك جانبية أمام هذه الأقطار^(٣٤) .

وطبيعية الحال فإن تفسير الضغط الغربى على الأقطار العربية النفطية لشراء السلاح مفهوم من منظور المصلحة الاقتصادية للدول الغربية المصدرة للسلاح ، خاصة وأن بعضها يعانى من عجز خطير في الميزان التجارى مع بعض هذه الأقطار نتيجة الاستيراد المكثف للنفط منها دون أن تمثل بالضرورة

سوقاً استهلاكية جديدة بالاهتمام^(٣٥)، غير أن الأمر قد لا يكون مفهوماً بنفس الدرجة من منظور مصلحتها الاستراتيجية، بعبارة أخرى فإن هذا السلاح قد يوجه مثلاً ضد إسرائيل — الحليف الاستراتيجي للعالم الرأسمالي الغربي — بما يضر بالوضع الاستراتيجي للغرب في منطقة الشرق الأوسط.

يوجب عدد من الدراسات على هذا التساؤل بالتأكيد على أن الدول المصدرة للسلاح متأكدة من أن الأقطار العربية النفطية المستوردة لهذا السلاح لا يمكن لها الانتفاع به سواء لأسباب فنية، نظراً لعدم وجود الجهاز الانتاجي القادر على إمداد هذه الأسلحة بقطع الغيار والذخيرة وتعميم الفائد، وكذلك نظراً للتطورات اليومية في تكنولوجيا الأسلحة، وعدم قدرة الأقطار العربية على تأمين تدفق مستمر من السلاح في الأوقات الحرجة حيث أنها لا تملك أسطول نقل قادر على ذلك، أو لأسباب سياسية تتمثل في خضوع تدفق السلاح وقت الضرورة للإعتبارات والمصالح السياسية للدول المصدرة للسلاح، أو عدم وجود استراتيجية واضحة للدول المستوردة للسلاح تستخدمه في إطارها، أو كما يقول البعض عدم تحديد العدو الحقيقي الواجب استخدام السلاح ضده في بعض الحالات^(٣٦)

ومن الواضح من كل ماسبق أنه بدلاً من أن يسهم النفط في بناء وتدعيم قاعدة عربية للقوة جاء إسهامه الأساسي في تدعيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولهذا لم يكن غريباً أن يخلص الباحثون إلى أن النظام الاستعماري الجديد للمنطقة العربية قد استولى فعلياً على كل عائد الثروة العربية، واحتكر عملية إعادة تدويرها لمصلحته الاقتصادية^(٣٧)، ولأشك أن الوجه الآخر للصورة — أي لدور عائدات النفط في تدعيم الرأسمالية العالمية — هو خطورة ذلك الوضع على التنمية العربية ومستقبلها، فإن تقوية النظام الرأسمالي العالمي على النحو السابق من شأنه استمرار التخلف والحرمان في جميع البلاد النامية الواقعة في جنوب الكرة الأرضية بما فيها الأقطار العربية المنتجة للنفط^(٣٨)، وما يزيد في خطورة ذلك الوضع أن الوقت متاح أمام العرب للقضاء عليه محدود لاعتبارات تتعلق بمستقبل النفط كمصدر رئيسي للطاقة^(٣٩)، وكذلك تتعلق بما أشارت إليه الحقبة السابقة للمواجهة من تدعيم الولايات المتحدة لمواقفها في ساحة الصراع النفطي^(٤٠)، وقد ذهب البعض نتيجة للتحليل السابق إلى أن العرب لم يكونوا في يوم من الأيام أضعى مما هم الآن، لكنهم لم يكونوا أبداً أضعف مما هم اليوم^(٤١).

٢ — تحليل اتجاهات الندوة :

انقسمت الآراء في الندوة مابين مؤيد للدور الإيجابي للنفط في إيجاد قاعدة للقوة العربية وما بين معمد للمؤشرات الدالة على دور للنفط في الاتجاه العكسي، وبين الفريقين وجدت مجموعة ثالثة حاولت أن تبين أن ثمة شروطاً معينة غالبة هي التي أدت إلى الظواهر السلبية التي صاحبت الثروة النفطية، أو على الأقل لم تمكن هذه الثروة من إحداث أثرها الإيجابي المقصود بالنسبة للقوة العربية.

أ — إيجابيات النفط بالنسبة للقوة العربية :

يمكن تصدير الآراء التي ذهبت إلى وجود دور إيجابي للنفط فيما يتعلق بالقوة العربية بذلك الرأي الذي ذكره بالثلاثاء النفط مع القوة العسكرية العربية في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ في إيجاد وضع للأقطار العربية وصفت معه بأنها أصبحت تمثل قوة سادسة في العالم ، وكذلك كان هناك تركيز بين أنصار الدور الإيجابي للنفط بخصوص القوة العربية على دوره في بناء قاعدة علمية ثقافية بشكل عام ، وفي بلاد الخليج والجزيرة العربية بشكل خاص ، وقد ذكر أحد المشاركين — تدليلاً على هذا الرأي — أن الجزيرة العربية في منتصف الستينات لم تكن بها جامعة واحدة بينما توجد بها الآن إحدى عشرة جامعة . وينسحب نفس التحليل على الشمال الأفريقي النفطي ، وعلى حد تعبير مشارك آخر ينتمى إلى منطقة الجزيرة العربية « فإن النفط قد خلقنا بعد الله » ، فلم تكن هناك طريقة أخرى لرفع مستوى المعيشة والتوسع في التعليم ، وعن طريق هذا التعليم نوه البعض بأن هناك فئات اجتماعية قد ظهرت ، وسوف يكون لها يوماً دور في الأقطار النفطية ، بل لقد أصبح لها مثل هذا الدور بالفعل ، وتمت الإشارة هنا بصفة خاصة إلى دولة الكويت التي يوجد بها دستور وبرلمان ، ويوجد بها كذلك نفوذ حقيقي على العملية السياسية للرأي العام والبرلمان .

وقد أشار أحد الآراء أيضاً إلى أن النفط على أقل التقديرات لا يمكن أن ينكر له أنه أنقضى إلى شيء من القوى في العالم العربي ، كذلك أشار نفس المشارك في موضع آخر إلى أنه في ١٩٨٠ كان ٨٢ ٪ من مشتريات الوطن العربي للخدمات والتكنولوجيا ... إلخ ممولاً من النفط ، بحيث أنه لو افترضنا أن النفط غير موجود لما استطاع العرب أن يشتروا بمنتجاتهم المحلي سوى ١٨ ٪ مما يحتاجونه بهذا الصدد ، وذلك إذا نظرنا للمسألة من منظور عربي دون تعهد لمن يملك النفط ويتصرف فيه . كذلك وردت في المناقشات أكثر من إشارة إلى الدور الذي يلعبه النفط في الوطن العربي بأكمله عن طريق مساعدات الأقطار النفطية إلى الأقطار غير النفطية ، وبصفة خاصة عن طريق صناديق التنمية التي أنشأتها الأولى ، وكذلك إلى أن إساعة الدول المتلقية استخدام هذه المساعدات ليس مسؤولية الأقطار النفطية .

ب — غياب الشروط الموضوعية لوجود دور إيجابي للنفط :

قد يكون من الأنسب بعد عرض المجموعة السابقة من الآراء أن نشير إلى تلك الآراء التي وإن وافقت على أن الثروة النفطية لم تؤدي إلى آثار إيجابية تذكر في ميدان القوة العربية إلا أنها ذهبت إلى أن ذلك لم يكن مسؤوليتها أو مسؤولية الأقطار المالكة لها ، وإنما هو يعود بالدرجة الأولى إلى غياب مجموعة من الشروط الضرورية لكي تؤثر هذه الثروة ثمارها .

وقد اعترفت هذه الآراء مثلاً بفداحة ظاهرة تدفق الفوائض النفطية خارج الوطن العربي ، ولكنها أوجدت تفسيراً لهذه الظاهرة يقوم على أساس أن هذه الفوائض أضخم من أن تستخدم داخل الوطن العربي فقط ، لأن السوق العربية أضيق بكثير من أن تتحملها ، وربما يجد هذا الوضع تفسيره في أكثر من ظاهرة منها غياب المؤسسات العربية الفعالة القادرة على الاضطلاع بهذه المهمة ، وكذلك غياب التخطيط الاقتصادي العربي الفعال ، وقد أشار أحد المشاركين إلى أن هذا التخطيط لم يكن يتناسب وإمكانات الأموال العربية قبل ١٩٧٣ فما بالنا بعد هذه السنة حيث تراكمت الفوائض على النحو المعروف ، كذلك أشير إلى أن الدول النفطية كانت تتعلل بغياب المشروعات المحددة التي يمكن لها المشاركة فيها ، وتخوف — وهذا حق لها — من عدم وجود إجراءات كافية لحماية أموالها ، وقد أوضح أحد المشاركين من كبار المسؤولين عن العمل العربي وجود مخاوف محددة من الاتجاهات الاشتراكية في البلدان المتلقية للمساعدات ، وأنه في محاولة لتذليل هذه الصعوبة أوضح لرئيس إحدى الدول النفطية ألا ينتظر اعتذاراً أو عدولاً عن هذه الاتجاهات ، ولكن المهم بالنسبة له هو تأمين الأموال ، وأن التعاون قد بدأ من هذا الأساس .

وقد فسر أحد المشاركين قصور النفط عن زيادة القوة العربية بالدرجة المأمولة بالاختلافات السياسية ما بين أقطار الوطن العربي ، وهي اختلافات ترد في التحليل الأخير إلى التباين بين المراحل التطورية التي تمر بها هذه الأقطار ، وما ينعكس عن ذلك من تباين في النظم الاجتماعية والسياسية التي تأخذ بها ، مما يؤدي بالتالي إلى الاختلافات المشار إليها ، ولذلك لم يكن غريباً أن يشار في سياق المناقشات إلى ضرورة وجود تضامن عربي حتى يمكن ترشيد استخدام الفوائض العربية في اتجاه زيادة القوة العربية خاصة وأنه على الرغم من وجود جزء ضخم من هذه الفوائض في الخارج فإن جزءاً ضخماً آخر مازال يمكن استخدامه .

كذلك ذهب أحد الآراء إلى أن غياب الديمقراطية في الوطن العربي كله بجميع أنظمتها السياسية مهما اختلفت مسمياتها هو المسبب الأول عن عدم التحسن من استغلال الثروة النفطية العربية في الاتجاه السليم ، وأنه بدون توفر هذه الديمقراطية فلن يوجد للأمة العربية مستقبل حتى ولو أصبح في حوزتها نفط العالم أجمع ، وقد اتسق هذا الرأي مع رأى آخر اعتبر أن نظم الحكم هي الأساس في طبيعة الأثر الذي يمكن أن تمارسه الثروة النفطية .

جـ — التأثير السلبى للنفط على القوة العربية :

بالإضافة إلى المجموعة السابقة من الآراء التي حاولت تفسير الخلفية التي أفضت إلى عدم إحداث الثروة النفطية للأثر الإيجابى المطلوب على القوة العربية أكد فريق ثالث من المشاركين على الآثار

السلبية التي أحدثها النفط في الساحة العربية ، فالعربة بالنتائج على حد تعبير أحدهم — وكل النتائج بعد طفرة النفط منذ ١٩٧٣ وحتى الآن تشير إلى أن العرب إن لم يكونوا الآن أسوأ حالاً فليسوا أحسن حالاً في أى مجال من المجالات ، فالثروة النفطية — وفقاً لبعض الآراء — قد أصابت الأجيال العربية بالوهن القومي بل والوطني ، ولقد أشار أحد المشاركين إلى أن الجيل الذي كان يقود النضال القومي العربي في الستينات ، أو على الأقل يشارك فيه قد تحول في السبعينات والثمانينات إلى جمع المال ، وأضاف مشارك آخر أن ماهر أفدح ان الجيل التالى لهذا الجيل قد نشأ اصلاً على قيم جمع المال والاستهلاك ، وأنه على المستوى الفردى لم يتراجع الشعور القومي وحده ، وإنما الشعور الوطنى أيضاً ، وكل هذه ظواهر ينبغى بحث دور المال النفطى فيها^(٢٢) ، وأشار مشارك ثالث إلى آثار الثروة النفطية على القوى المنتجة الوطنية في الأقطار النفطية ذاتها ، إذ أنه نتيجة الاعتماد على العمالة من الخارج تحولت هذه القوى إلى غط جديد من الانتاج على أساس انتائها لجنسية الأقطار النفطية وليس على أساس قدراتها ، وقد أدى هذا إلى « تهميش » دورها الانتاجى وبالتالي إضعاف دورها السياسى ، وكذلك طموحاتها في التغيير السياسى .

ورداً على ما قيل من وجود دور للنفط في بناء قاعدة علمية ، وخلق فئات اجتماعية جديدة عن هذا الطريق في الأقطار النفطية أشار عدد من الآراء إلى أن النفط على العكس قد زيف حضارة الخليج التي كانت موجودة قبله ، وإلى أن الحديث عن آثار إيجابية للنفط من خلال التعليم حديث تنقصه الدقة ، فالتعليم ليس بالضرورة عاملاً إيجابياً ، فهو ليس وسيلة لزيادة القدرات دائماً وإنما قد يستخدم لفلسفة نمط الحياة السائد ، وهو ماحدث في هذه الحالة بحيث أصبح التعليم والنخبة المثقفة عاملاً من عوامل تعميق السلبيات الموجودة ، وأشار صاحب هذا الرأى إلى أن تجربة الكويت مثلاً قد شهدت دوراً سلبياً للمتعلمين ، وعلى سبيل المثال فإنه في انتخابات ١٩٨١ ظهر حزب سياسى معظم غير معلى من المثقفين الذين صارت لهم مصالح مرتبطة بالنظام القائم ، وقد لعبت هذه القوة دوراً فعالاً في التصدى لقوى المعارضة .

كذلك أشار نفس المشارك في موضع آخر إلى محدودية مساهمة النفط في الأهداف العربية الهامة خاصة إذا قورنت نسبياً بمساهمة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ مثلاً ، وذكر صاحب هذا الرأى أن أموال النفط على العكس تستخدم بإسراف في الأغراض غير الهامة بينما يحدث تردد عندما يكون هناك طلب لاستخدامها في أمور ضرورية كالمشاريع التنموية ، ولفت أحد المشاركين — الذى ركز في حديثه أكثر من مرة على ضرورة عدم الاقتصار على مناقشة دور النفط « المحافظ » — النظر إلى أن النفط « التقدمى » قد استخدم في بعض الحالات في زعزعة استقرار نظم سياسية في أقطار عربية ، وأشار نفس المشارك في موضع آخر إلى أن أحد أسباب عدم تحقق النتائج المرجوة عربياً من النفط هو أنه أتى في الوقت غير المناسب وفي الأماكن غير المناسبة بحيث أصبح هناك تفتت بين الموارد وبين المؤهلين

لإدارتها، وقد ألحح إلى أنه على الرغم من عدم إيمانه بنظرية المؤامرة الدولية إلا أن ثمة أشياء لابد أن تؤخذ في الحسبان ، فالوطن العربي في تقدير بعض الخبراء الأمريكيين هو المنطقة الوحيدة في العالم الثالث التي تمتلك الموارد البشرية والطبيعية معا ، فلو امتلكت القرار في يدها ، وتوحدت إرادتها لأصبحت ذات شأن ، ولذلك فإن التفتيت بين الموارد وبين المؤهلين لإدارتها قد تم على نحو مقصود ، وقد فهم من هذا أنه يؤيد الرأي الذي يذهب إلى أن شركات النفط تتحكم في عمليات اكتشافه واستخراجه وفقاً لاستراتيجية عليها .

ومن الواضح أن النقاش لم يركز على البعد العسكري الذي يركز عليه عدد من الدراسات كما سبقت الإشارة ، ومع ذلك فقد أشار أحد الممارسين الذين لعبوا دوراً سياسياً هاماً في أحد الأقطار العربية النفطية إلى معلومات محددة تشير إلى قيام المسؤولين التابعين للدول المصدرة للسلاح بإثارة مخاوف قيادات هذا القطر من « الجيران » وخطرهم على ثروته النفطية ، ومن ثم دفعهم إلى اللجوء إلى شراء السلاح لتحقيق الحماية ، وقد ضرب نفس هذا المسؤول السابق أمثلة عديدة على ما يمكن تسميته بالسفاهة في شراء الأسلحة بما لا يبرره اعتبارات الأمن الداخلي ولا الحماية ضد الخطر الخارجي ، كذلك أشار مسئول مصري سابق إلى تقصير الأقطار النفطية العربية في مساعدة مصر في مجال التسليح ، وإلى المضاعف الهائلة التي كانت تواجهها القيادة المصرية للحصول على مساعدات لتسليح القوات المسلحة المصرية .

المبحث الثاني

التغير في الأدوار القيادية داخل النظام

١ - تحليل الأدبيات المنشورة :

لعل من أهم الأبعاد التي ارتبطت بتحليل أثر الثروة النفطية على النظام القومى العربى ذلك البعد الخاص بالتغير فى الأدوار القيادية داخل النظام ، وقد حظى الحديث عن الدور القيادى السعودى على أقصى اهتمام بهذا الصدد ، كما أثير فى نفس السياق موضوع الدور القيادى العراقى وإن يكن يتركز أقل ، ومن المثير للانتباه أن الجزائر لم تحظ باهتمام يذكر فى هذا الصدد على الرغم من توفر مركب معقول من عناصر القوة لديها ، وربما يرجع ذلك إلى أنها لا تعتبر من دول الفوائض النفطية بسبب تركيزها على مشروعات التنمية الخاصة بها ، وسوف نحاول فيما يلى تحليل ما أثير بشأن كل من الدور القيادى للسعودية والعراق .

أ - بروز الدور القيادى السعودى وحدوده :

ترجع بعض الكتابات البداية الحقيقية للدور القيادى السعودى المبني على أساس عوائد النفط إلى الفترة التى أعقبت هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ مباشرة ، وتحديد أكثر إلى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى أغسطس (آب) ١٩٦٧ بالخرطوم ، والذى ناقش ضمن مناقش صيغة استخدام النفط كسلاح فى المعركة ، وكانت الصيغتان المطروحتان هما وقف ضخ النفط باعتبار ما لذلك من تأثير

على حلفاء إسرائيل في الغرب ، أو ضيق النفط مع استخدام عوائله في دعم الدول التي تأثرت بالعولان ، وقد انتهى المؤتمر إلى اعتماد الصيغة الثانية التي أصبحت مصر بموجبها تتلقى دعماً مالياً من السعودية والكويت وليبيا ، وفيما بعد انضمت قطر والإمارات إلى الدول التي تقدم دعماً لمصر ، وكان أثر ذلك مقصوداً على موازنين القوى بين الثورة والثروة في الوطن العربي .^(٤٣)

وربما يمكن اعتبار إنشاء منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط في يناير (كانون ثان) ١٩٦٨ مبادرة سعودية من المحاولات السعودية الأولى لترجمة وزنها المتزايد داخل الوطن العربي في صورة مؤسسية ، إذ أنه بموجب هذه المبادرة نشأت منظمة خارج إطار الجامعة العربية بمنأى عن نفوذ عبد الناصر أعضاؤها المؤسسون ثلاث ملكيات محافظة هي النظم الملكية في ليبيا والكويت بالإضافة إلى السعودية ذاتها^(٤٤) ، غير أن الأمر أصبح أكثر وضوحاً بكثير بعد رفع أسعار النفط في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ فازداد بروز الدور السعودي معتمداً بصفة أساسية — إن لم تكن وحيدة — على دبلوماسية المساعدات الاقتصادية^(٤٥) ، وقد أورد بعض الباحثين مؤشرات مؤسسية على بروز الدور القيادي السعودي يتعلق أحدها على سبيل المثال بمكان المؤسسات العربية الجديدة ، فحتى عام ١٩٧٠ كانت السعودية تستضيف منظمة عربية واحدة ، ولكنها أضافت ثمانى منظمات في ثمانى سنوات تالية بحيث أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بين الأقطار العربية في عدد المنظمات التي تتخذ منها مقراً لها بعد القاهرة وبغداد حتى عام ١٩٧٩^(٤٦) ، ووصل الأمر بالبحر إلى التأكيد على أن الوطن العربي قد دخل بعد المرحلة الناصرية في « حقبة سعودية »^(٤٧) .

غير أنه جنباً إلى جنب مع الكتابات التي تحدثت عن بروز الدور القيادي السعودي وجد أيضاً عديد من التحليلات النقدية لهذا الدور ، وللإنصاف فإن عدداً من الدراسات ذات الطابع الأكاديمي قد حرصت على إبراز جانبي المسألة معاً ، ويمكن القول بأن محاور التحليلات النقدية للدور القيادي السعودي قد ارتبطت بفكرة « تكامل عناصر قوة الدولة » وإبراز أن السعودية تمتلك عنصراً وحيداً لقوة هو القدرة على تقديم مساعدات اقتصادية ، وأن هذه الحقيقة تبين قوة السعودية وضعفها في آن واحد ، فمنذ وقت طويل ينظر إلى قوة الدولة كجماع لموارد الدولة البشرية والطبيعية التي تظهر في النهاية في صورة مقدرة عسكرية ، كما أن قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها قد نظر إليها منذ وقت طويل باعتبارها المحك النهائي لقوة الدولة ، وكون أن عناصر الدولة موحدة بشكل جزئي في الحالة السعودية لا يفيى أن يفضى إلى إعادة التفكير في مفهوم القوة ، وإنما هو يؤدي بالأحرى إلى التشكك في أصالة القوة السعودية وقدرتها على العمل ، فعل الرغم من الثروة الهائلة لابد أن النخبة السعودية تشعر بعدم الأمن ديموجرافياً واستراتيجياً بالمقارنة بدول أخرى ، وبينما يُنظر إلى المساعدة السعودية لبلاد عربية أخرى كمصدر للنفوذ السياسي ، وهي نظرة حقيقية لا يمكن إنكارها ، فإنه من الممكن بنفس الدرجة النظر إلى هذه المساعدة كمظهر من مظاهر الإحساس بعدم الأمن والرغبة في تحقيق الحماية^(٤٨) .

في الإطار السابق أشار كثير من الباحثين إلى القيود الواردة على الدور السعودي في السياسة العربية ، وبعض هذه القيود يعود إلى قلة السكان خاصة في ضوء المساحة الضخمة للمملكة وتراعى أطرافها والتوزيع السكاني الذي يخلق بدوره مشكلة أعقد بالنسبة لأمن النظام ، وحتى عنصر القوة الرئيسي في معادلة القوة السعودية وهو الفوائض المالية يعاني من قيود خطوية ، ذلك أن إلقاء السعودية بالنسبة الكبرى من احتياطها المالي في سلة الدولار جعلها حيصة له ، ولتستطيع الفكك من مساوئه ان أرادت ، وقد حاولت بالفعل وفشلت ، لأنه لا توجد سوق أخرى تستطيع تحمل استيعاب هذا الفائض الكبير غير الدولار الأمريكي ، ويضاف إلى ماسبق صغر حجم القوة المسلحة السعودية ، وعلى الرغم من زيادة مشتروات السعودية من السلاح في السنوات الأخيرة إلا أن عجز القوة البشرية المدربة سوف يجعل من الاعتماد على القوة البشرية الأجنبية في المجال العسكري أمراً حقيقياً ومستمراً لسنوات طويلة قادمة .

ويرى أنصار التحليلات السابقة أن القيود السالف الإشارة إليها تفتح الباب لمناقشة قضية على قدر كبير من الأهمية ، ألا وهي عدم ترجمة القوة الاقتصادية السعودية إلى قوة سياسية ملائمة أو متناسبة معها ، بل إن هذه الملاحظة يمكن أن تفتح مجالاً أوسع للبحث حول عدم التوازن بين القوة الاقتصادية لدولة ما وتأثيرها السياسي الإقليمي والعالمي ، والعربية السعودية هي حالة محددة لموضوع كهذا^(٤٩) .

ويفسر هذا الوضع لدى البعض صفقات الأسلحة التي عقدها السعودية في الآونة الأخيرة^(٥٠) ، وكذلك إدراك السعودية لضرورة التحالف مع قوة إقليمية أخرى أو أكثر في المنطقة العربية ، وهو مايلقى ضوءاً على علاقة التحالف السعودية — المصرية بصفة خاصة منذ ١٩٧٣ وحتى زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل في ١٩٧٧ ، ثم علاقة التحالف السعودية — العراقية التي بدأت ملامحها تتضح منذ ١٩٧٩^(٥١) .

واستمراراً للحديث عن حدود الدور السعودي فإن البعض قد توصل الى وضع حدود زمنية لهذا الدور بحيث اعتبر أن عقد السبعينات كان شديد الملاءمة لهذا الدور ، على أساس أن إسرائيل كانت لا تزال معزولة عن النظام القومي العربي ، وإيران كانت بالفعل في القطاع الطرقي ولا تسعى للانخراط في هذا النظام طاماً يتجهم عليه شبح صراع مع إسرائيل يجرعها ، بينما كانت مصر قد فقدت قدراً كبيراً من مكانتها بسبب انقلابها الصريح على ممارسات أساسية في مرحلة عبد الناصر ، وتبعتها السياسة للغرب والمالية لدول النفط ، وفي ذات المرحلة كان الخلاف السوري — العراقي من جانب والنزاع المغربي — الجزائري من جانب آخر يحد من آمال أي من هذه الدول الأربع في البروز كقطب متميز في النظام القومي العربي ، وهكذا يبدو القطب السعودي وكأنه نشأ في جو غياب الأقطاب المتنافسة أو على الأقل تقييدها ، وهذا لا ينفي بالطبع ازدياد قوته الفعلية مالياً وسياسياً. ومع نهاية السبعينات حدث تأثير

نسى لإيران على النظام الاقليمي العربي وانخفضت نسبة عزلة اسرائيل في المنطقة ، وحدث انفصال القرار المصري عن دول النفط ، وهو الأمر الذي جعل السعودية تبدو أضعف في مجال بسط النفوذ^(٥٢) ، وفي هذا الإطار أيضاً يمكن أن نضيف كلمات الأستاذ محمد حسنين هيكل في ديسمبر (كانوا أول) ١٩٨٢ — صاحب تعبير « الحقبة السعودية » — فإن هذه الحقبة قد انتهت في بيروت (إشارة للغزو الإسرائيلي للبنان في تلك السنة)^(٥٣) .

ب — الدور القيادي العراق وإحباطه :

حظي العراق في سياق تحليل ظاهرة تغير الأدوار القيادية باهتمام مرادف لذلك الذي حظيت به السعودية وإن يكن بدرجة أقل ، وفي الواقع أن العراق قد تميز بوضوح عن السعودية بمحار تكامل عناصر القوة ، فهو وإن كان يلعب بمحار الثراء النفطي إلا أنه يتفوق عليها في القاعدة البشرية للقوة بعدد من السكان يتجاوز وفقاً للتقديرات العراقية الرسمية ١٢ مليوناً يضمون غلبة متعلمة ضخمة ، وقاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً ، وقوة عسكرية تمت على نحو فعال في عقد السبعينات ، وعلى الرغم من عناصر الضعف التقليدية في البنية العراقية والمتعلقة بمشكلة الاندماج القومي (العرب × الأكراد ، السنة × الشيعة) فإن العراق بدا في النصف الثاني من السبعينات وكأنه يمر بأزهى فترات قوته .

فمن جانب عقد العراق في ١٩٧٥ اتفاقية مع إيران لحل أهم آثارها بالنسبة له كان انتهاء العمليات العسكرية في مناطق الأكراد كنتيجة لتوقف الدعم الإيراني لهم ، وهي العمليات التي كانت قد استنزفت الجانب الأكبر من المجهود العسكري العراقي طيلة الستينات والنصف الأول من السبعينات ، ومن ناحية أخرى بدا أن العراق يتمتع للمرة الأولى باستقرار سياسي ظاهر ، فحكم البعث قائم منذ عام ١٩٦٨ ، وتولى الرئيس الحالي — صدام حسين — للرئاسة في ١٩٧٩ جاء دعماً للنظام ، لأنه كان الرجل القوي في العراق من خلال منصبه كمنصب رئيس مجلس قيادة الثورة .

وقد تعددت المظاهر على بروز الدور القيادي العراق ، وإذا بدأنا بأقلها أهمية سوف نجد أن بغداد التي لم تكن حتى عام ١٩٧٠ مقرأ لمنظمة عربية واحدة أصبحت في السنوات الثمان التالية مقرأ لاثنتي عشرة منظمة مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد القاهرة قبل خروج المنظمات العربية منها في عام ١٩٧٩ ، ثم نجد أن مؤتمر القمة ووزراء الخارجية العرب — اللذين عقدا في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ لمواجهة الموقف الناشئ عن السياسة المصرية الجديدة تجاه الصراع العربي — الإسرائيلي وماترتب عليها من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة مع إسرائيل — قد عقدا بمبادرة عراقية ، واتخذوا من بغداد مقرأ ، بل إن العراق بدا وكأنه بسبيله لاحتلال مكانة شبيهة بتلك التي احتلتها مصر دولياً في عقدي الخمسينات والستينات ، فقد رأت العراق اللجنة التي وضعت مشروع البيان السياسي لمؤتمر قمة دول عدة

الانحياز في هافانا في ١٩٧٩ ، ثم اختيرت بعد ذلك مقراً للمؤتمر التالي الذي كان منتظراً عقده في ١٩٨٢ ، وكان هذا يعني انتقال رئاسة مجموعة عدم الانحياز إلى الرئيس العراقي صدام حسين .

وعندما أطاحت الثورة الإيرانية بنظام الشاه بدأ أن فرص العراق في ممارسة دور إقليمي سائد أصبحت هائلة بالنظر إلى ما توقعه البعض من ضعف متزايد لايران في ظل الثورة ، غير أن تورط العراق فيما بعد في حرب طويلة مع إيران قد دمر دون شك هذه الفرصة المتاحة .

جـ - النظام القومي العربي ومرحلة تعدد مراكز النفوذ :

كما سبق يتضح أن الألبان التي كان بمقدور بلد عربي واحد أن يمارس فيها قيادته على النظام القومي العربي قد ولت ، فمناصر القوة منتشرة بين البلاد العربية ، وليست مركزة في واحد منها بما نقل هذا النظام إلى مرحلة تعدد في مراكز النفوذ ، فقد اختفى الدور القيادي المصري غير أن بلداً عربياً آخر بمقدوره أن يحل محل مصر^(٥٤) ، فالوجود المصري كان يحقق تحالفات متوازنة داخل النظام حافظت على حيويته ، وحافظت أيضاً على استقراره ، ومنعت تبعه ، وقد اتضح عقب مؤتمر بغداد في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ أنه لم يوجد طرف عربي واحد تتجمع لديه إمكانيات كافية تسمح له بتولي مقاليد الزعامة في النظام القومي العربي ، فالطرف الذي توافرت لديه قدرة عسكرية كبيرة نسبياً لم تتوفر لديه إمكانيات الاستقرار الداخلي ، والطرف الذي استخدم عقيدة النظام كقدرة ومشروعية للزعامة لم تتوفر له الإمكانيات الاقتصادية ، والطرف الذي توافرت له الإمكانيات الاقتصادية لم يكن مؤهلاً بالخبرة ولا بالكثافة السكانية للقيام بهذا الدور^(٥٥) .

٢ - تحليل اتجاهات الندوة :

حظي موضوع التغير في الأدوار القيادية داخل النظام القومي العربي بأكثر اهتمام من المشاركين ، وانعكس ذلك سواء على المساحة الزمنية التي استغرقتها مناقشة هذا الموضوع ، أو على عمق التحليلات التي وردت بشأنه ، ومن الملاحظ على سبيل المثال أن هذا الموضوع كان هو الوحيد الذي أثار فيه عدد من المشاركين بعض القضايا النظرية والمنهجية في محاولة لوضع معايير للنقاش ، وربما كان هذا كله يعكس اهتمام المشاركين بهذا الموضوع وتقديرهم لهويته بالنسبة للأوضاع العربية الحالية .

أ - بعض القضايا المنهجية :

قد يكون من المناسب أن نبدأ بعرض الآراء التي تحدثت عن مفهوم الدور القيادي على المستوى

النظري سواء على نحو شامل ، أو بإثارة ملاحظات تتعلق ببعد أو آخر من أبعاد هذا المفهوم ، وذلك لأنها سوف تفيد في فهم كثير من الحوار الذى دار بشأن الموضوع فيما بعد .

وقد حدد أحد المشاركين ثلاثة عناصر لمفهوم الدور القيادى على النحو التالى :

أولاً — عنصر هيكل بمعنى توازن عناصر القوة لدى الدولة التى ينتظر لها أن تلعب دوراً قيادياً .

ثانياً — عنصر عمليانى يتعلق بالممارسة ، بمعنى هل الدولة الكبرى أو القوة التى يتوفر فيها الشرط السابق تتبنى ممارسات فى اتجاه هذا الدور القيادى أم لا .

ثالثاً — عنصر يتعلق بقبول الوحدات الأخرى فى النظام لهذا الدور القيادى ، ففهم القيادة على أنها التوجيه أو الإكراه غير وارد .

وللتدليل على هذا ساق صاحب هذا رأى مصر كمثال ، فمصر بالمقارنة مع غيرها من الأقطار العربية تتمتع بالعنصر الأول على نحو يشكل قوة بينها وبين هذه الأقطار ، أى أن توازن عناصر القوة الموضوعية منحاز انحيازاً حاسماً إلى صف مصر ، مع ملاحظة أن هذا الانحياز لم يكن وليد مصر عبد الناصر فحسب وإن كانت زعامة عبد الناصر قد تركت آثارها بشدة على العنصر الثانى ، ففيما يتعلق بهذا العنصر — عنصر الممارسة — يلاحظ أن زعامة عبد الناصر قد فهمت ماسق ، ومارست لأسباب مختلفة دوراً قيادياً ، أما بالنسبة للعنصر الثالث وهو عنصر القبول فيلاحظ أن الشعوب العربية قد قبلت الدور القيادى المصرى فى عهد عبد الناصر .

وقد تحدث مشاركون ثان على نحو مشابه ، وإن كان قد اختار أن يوضح المسألة بالإشارة إلى بروز الدور القيادى الأمريكى بالنسبة للعالم الرأسمالى ، فالعوامل التى أدت الى هذا البروز تتلخص فى وجود القوة الاقتصادية الأمريكية والإعلام الأمريكى المتغلغل فى أوروبا ، ومن ثم فإن صانع القرار الأمريكى لا يحتاج أن يدعو لتأييد قراراته لأنه أسس قاعدة مادية وإعلامية ، وإذا طبقنا هذا التحليل على المجموعة العربية سوف نجد أن الإعلام المصرى والمساعدات المصرية فى الخمسينيات كان لها أثر كبير فى تحقيق دور قيادى مصرى دون أن يعلن صانع القرار المصرى أنه قائد هذه المجموعة ، فقد نظرت الجماهير العربية بالتدريج إلى القيادة العربية مركزة فى مصر ، ومن ثم فإن القائد المصرى لم يكن بحاجة إلى أن يجلب هذه الجماهير لتأييده لأنها كانت مهياة لذلك ، وهكذا أعطيت مصر الدور القيادى ، واستطاعت بوجود النظام السياسى المصرى وحركة شعبية عارمة أن تحقق ماحقته .

وأشار مشاركون ثالث إلى أهمية وجود مشروع سياسى متكامل يعبر عن إرادة الفئات الصاعدة اجتماعياً لممارسة دور قيادى ، ويلاحظ أن هذا الشرط أيضاً يفيد كثيراً فى تحليل القيادة الناصرية للوطن العربى ، فقد كان المشروع الناصرى يستجيب لآمال الفئات الصاعدة فى الوطن العربى ، وقد حرص هذا

المشارك على توضيح أن هذا الشرط لا يلغى وجود عناصر القوة المتوازنة ، فقد استند المشروع السياسى الناصرى إلى ثقل مصر ، وهو ما لم تتمتع به الثورة الفرنسية في أوروبا على حد تعبيره ، وإن تكن — أى الثورة الفرنسية — قد وضعت لأوروبا « جدول أعمالها » لأن مشروعاتها كان يعبر عن آمال الفئات الصاعدة .

كذلك نبه مشارك رابع إلى ضرورة تجريد مفهوم القيادة من أى حكم قيمي بحيث يبرز الخلط بين القيادة والتقدم ، أى ضرورة أن يكون الدور القيادى تقدماً ، فحس بحث عن مركز الثقل والتأثير سواء كان برزينا أو لا برزينا ، ومن الواضح أن هذه الملاحظة قد سبقت للفت النظر إلى أن من يرفضون أدواراً قيادية معينة برزت في عقدى السبعينات والثمانينات عليهم أن يناقشوا أولاً وجودها على المستوى الموضوعى ، ثم تبقى بعد ذلك حرية رفض أو معاداة هذه الأدوار .

ومن ناحية أخرى أثار بعض المشاركين مشكلة منهجية عقدت كثيراً مسار النقاش في موضوع الندوة بصفة عامة ، وفي قضية تغير الأدوار القيادية بصفة خاصة ، وهي المشكلة التي يمكن أن نطلق عليها « مشكلة تزامن المتغيرات » ، فقد تزامن بروز تأثير الثروة النفطية مع تأثير متغيرات أخرى حيث يصبح الفعل شبه مستحيل بين أثر كل من هذه المتغيرات على حدة وأثر باقى المتغيرات ، ويكفى أن نذكر بأن المتغير النفطى قد بدأ تأثيره في إطار حدثين لاشك في تأثيرهما الضخم على النظام القومى العربى ، وهما هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل ، ووقفة جمال عبد الناصر في ١٩٧٠ ، وهما كانتا المشكلة المنهجية دائماً هي : هل الآثار التي يتم رصدتها في النصف الثاني من السبعينات مثلاً آثار حاصلة للنفط ؟ أم أنها على العكس نتائج للهزيمة واختفاء قيادة عبد الناصر ؟ أم أن كل هذه المتغيرات وغيرها قد لعبت دوراً ما ؟ وإذا كانت هذه الاجابة الأخيرة هي السليمة فما هو الوزن النسبى لكل متغير ؟ وهكذا . ومن الواضح بطبيعة الحال أن المشكلة ليست هبة ، وأنها ما لم تواجه بأقصى قدر من الدقة العلمية يمكن أن تحرف نتائج التحليل .

ب — مناقشة عامة لظاهرة القيادة في النظام القومى العربى :

أثيرت في سياق مناقشات الندوة قضية هامة تتمثل في أن بعض المشاركين قد شككوا أصلاً في وجود الظاهرة موضوع النقاش ، وبالنسبة لهم لم يحدث أصلاً تغير في الأدوار القيادية داخل النظام القومى العربى لسبب بسيط هو أن ذلك النظام لم يشهد لا في الستينات ولا بعدها قيام دولة عربية بما يمكن تسميته بالدور القيادى ، بمعنى قيادة متأسكة تلعب دوراً عمدداً في نظام متأسك ، فاقول بوجود قيادة مصرية في عهد عبد الناصر أو حقبة سمودية بهذا المعنى يتضمن تبسيطاً للأوضاع ، كأنه في كل مرحلة كانت هناك قيادة بالذات تعدد المسار الأساسى للوطن العربى في هذه المرحلة ، وحقيقة الأمر أنه

لا في فترة عبد الناصر ولا فيما يسمى بالحقبة السعودية كانت توجد قيادة بالمعنى السابق .

ففي فترة زعامة عبد الناصر كانت هناك تحديات لهذه القيادة من مختلف النظم العربية في مواقف كثيرة ، ففي عراق نوري السعيد كان هناك تحدي لسياسة عبد الناصر تجاه الأحلاف الغربية ، وفي عراق عبد الكريم قاسم ثار صراع بين الحكومتين العراقية والعربية المتحدة ، ولعل الموقف في أعقاب انفصال سوريا من أهم الأمثلة بهذا الشأن ، إذ تكاد مصر في هذه الفترة أن تكون قد حوصرت في الجامعة العربية ، وكان ذلك يمثل تحدياً لزعامة عبد الناصر ، ومحاولة لمحاصرته وتصغيفه قيادته ، وبعد الثورة اليمنية في ١٩٦٢ حدث تحدي سعودي لهذه الثورة التي التقى عبد الناصر بثقله العسكري والسياسي خلفها ، وكذلك حدث تحدي لسياسة عبد الناصر تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في ١٩٧٠ وقبل وفاته مباشرة ومن منظمة التحرير الفلسطينية بالتحديد ، ومن ثم فانه يمكن إذن أن تكون في الوطن العربي دولة ذات وزن ، ولكن لا توجد دولة تحدد المسار . كذلك فإن التغير في الأوزان النسبية بعد ذلك ، والذي أدى الى أن يكون للسعودية وزن أكبر في القرار العربي لا يجب أن يجعلنا نسمى الحقبة كلها بالحقبة السعودية بنفس الطريقة التي لا يمكن لنا بها تسمية الحقبة التي سبقتها بالحقبة الناصرية .

وقد تحدث مشارك ثان مؤيدا للخطط العام للتحليل السابق ، فقد أشار إلى اعتقاده بعدم وجود قيادة عربية لا في فترة عبد الناصر ولا في فترة بروز السعودية لسبب بسيط هو أن الزعامات التي برزت لم تكن تعتمد على منظمات شعبية ، ولذلك فعندما تولى عبد الناصر حدث انحراف تام عن مساره ، كذلك فإن السعودية قد تؤثر على دول تحتاج للمعونة ، لكنها ليست مركز قيادة ، وإذا كان لابد من الحديث عن زعامة فإن مصر منذ القدم مؤهلة لأن تقود المسار العربي ، ولا يوجد غيرها لعدة عوامل ، ولكن القيادة المصرية تحتاج إلى أن يتوفر لها الشرط السابق الإشارة اليه وهو وجود رابطة بين الشعب والقيادة ، ومن ثم فإذا كان من الواجب الحديث عن الزعامة والقيادة فليكن محور الحديث هو كيف نوجد رابطة بين الشعب وقيادته .

كذلك أفاض مشارك ثالث في نفي وجود قيادة مصرية للأمة العربية في عهد عبد الناصر ففي رأيه أن هناك شيئا من التصور غير الدقيق للتأسك الذي كانت تعيشه الأمة العربية في عهد عبد الناصر ، قيمة مبالغ في تقدير درجة هذا التأسك ، إذ أنه من الناحية العملية لم تكن هناك حياة قومية متكاملة الشروط في عهد عبد الناصر ، وإنما كان هناك شيء يمثل « نصف حياة » ، ويمكن القول بأن صاحب هذا الرأي قد أرجعه لسببين : أولهما هيكل يتعلق بالعلاقة المصرية - العربية ككل ، والثاني يتعلق بقيادة عبد الناصر .

أما السبب الهيكلي فقد أشار بصدده إلى أن هناك نزعة قوية في البلاد العربية ضد مصر ، فهناك

حقيقة كبيرة تسمى مصر في البلاد العربية ، ولكن هناك شيئاً آخر اسمه العداء لمصر أو المحور المعادى لمصر ، وقد عرفت هذه الظاهرة في كل العهود ، فعندما تكون مصر تقدمية يكون هناك محور محافظ ضدها ، والعكس صحيح ، وهذا الشيء لا يعكس مجرد التخوف من مصر أو النظام المصري ، وإنما هو شيء عميق ليس المجال مناسباً لتحريره ، وإن كان من الواضح أن ثمة جهوداً ثقافية واقتصادية ، وتركيزاً حكومياً وشعبياً ومن جانب أصحاب المصالح والقبليات والعشائريات في اتجاه حدوثه وتكريسه حتى صار بهذا الوضع .^(٥٦)

وفيما يتعلق بقيادة عبد الناصر من الواضح أن المشارك أراد الإشارة الى عدم قدرة هذه القيادة على إيجاد الأداة المناسبة والصيغة الملائمة لقيادة الوطن العربي ، وقد ضرب مثلاً بالوحدة المصرية — السورية (١٩٥٨ — ١٩٦١) ، وكيف ظهر منذ اليوم الأول لقيامها ارتباطك شديد في طريقة إدارتها ، وبرز بوضوح تام عجز القيادة الموجودة في مصر عن تفهم حقوق الآخرين من الجماعات والأحزاب والعرب الآخرين بصفة عامة ، ولو كان عبد الناصر قومياً وكانت قيادته قيادة قومية لأوجدت الأداة والصيغة التي تعالج كل السليبات ولا تكون فرساً تتركب عليه الصيغة المصرية ، وإنما يجب إيجاد العربة التي يقودها أكثر من جواد لتناسب كل الأقطار ، وتواجه الحساسيات ، ويتمكن من الحديث عن حياة قومية ، وهكذا لم تكن القيادة المصرية في يوم من الأيام هي القيادة القومية العربية السليمة المهيأة بالشكل المناسب .

وقد أثارت الآراء السابقة ردود فعل متنوعة ، فأشار أحد المشاركين إلى أنه وإن كانت لا توجد قيادة مطلقة في أي مكان إلا أنه يتجه إلى تأييد الرأي القائل بوجود قيادة عربية ، وقد رأى هذه القيادة متمثلة بالذات في مصر ، فالوطن العربي له مركز ثقل طبيعي وتاريخي هو مصر ، وحتى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ كان لها وزنها ، فهي الدولة في الوطن العربي قبل أن توجد الدول بالمعنى الصحيح ، وفي هذا الإطار جاء عبد الناصر بآرائه السياسية والكاريزما التي تمتع بها ليلعب الدور الذي لعبه ، وقد أكد هذا المشارك على أن دور عبد الناصر قد استند إلى وزن مصر ، وأعرب عن اعتقاده في أنه لو كان قد ظهر في بلد غير مصر لما لعب نفس الدور ، فالوطن العربي ملء بحركات وتنظيمات وقيادات لم يبرز منها أحد لأنه لم يخرج من مصر ، وأية جهة تريد أن تلعب دوراً عربياً لابد أن تحاول الانطلاق من مصر أو الارتباط بها ، وأشار إلى أن دور السعودية في الماضي على سبيل المثال إنما كان يعود لارتباطها وتحالفها التقليديين مع مصر في مواجهة الهاشميين ، ولم يكن لثقل السعودية بذاتها .

وأكد مشارك ثان أن التوجه الرئيسي للمنطقة العربية في الخمسينات والستينات كانت تحده مصر ، ولم يجرؤ نظام عربي إلا أن يسايره . بشكل أو آخر وإلا سقط ، وإن وجود تحديات لا ينفى وجود توجه بعينه هو الذي ساد في النهاية ، وأن مصر قد فشلت في قيادة الوطن العربي عندما طرحت القضية

الاجتماعية ، وتصورت أن ما حدث في مصر يمكن أن يصبح اهتماماً شاملاً^{٤٧} ، ولعل هذا يتسق مع ما أبداه نفس المشاركون من تحفظ على أن تكون القيادة المصرية للوطن العربي مسلماً بها بغض النظر عن العوامل الأخرى ، فقد شهدت السبعينات عدم قدرة من القيادة المصرية على ممارسة دور زعامة ، وذلك عندما تصور الرئيس المصري في ذلك الوقت أنور السادات أن القيادة المصرية للوطن العربي مسألة مفروغ منها سواء قام بممارسات لهذا الغرض أم لا ، وسواء كانت خطواته تتفق مع الاتجاهات العامة في هذا الوطن أم لا . غير أن نفس المشاركون اتفق مع الآراء التي نفت عن السعودية القيام بدور قيادي من ذات الطبيعة التي توفرت للدور المصري في الخمسينات والستينات ، ففي حقبة السبعينات وبعدها لأمغر من الحديث عن ظاهرة تعدد المراكز في النظام القومي العربي .

وأخيراً أشار أحد المشاركين إلى أن دور مصر القيادي بالنسبة للعرب أقوى من الدور الأمريكي بالنسبة للكتلة الغربية ، وذلك لأن الولايات المتحدة وإن تفوقت على باقي الدول الغربية في القوة العسكرية والاقتصادية لا تستطيع الادعاء بأن ثقافتها مهيمنة بعكس مصر ذات الحضور الثقافي القومي في الوطن العربي ، ويمكن أن ينسحب نفس التحليل الخاص بغياب الحضور الثقافي على الدور السوفيتي بالنسبة لأوروبا الاشتراكية ، وقد وفرت الظروف بالنسبة لمصر قوة عسكرية ضخمة بالمقارنة مع باقي الأقطار العربية ، فضلاً عن أن مصر كانت يوماً — ولم يكن هذا اليوم بعيداً — أغنى دولة عربية ، ومع ذلك كله فقد ظل الدور المصري ذا طبيعة حضارية حتى بدأ عبد الناصر يعمل ضد الاستعمار ومن أجل رفاهية الشعوب بنقطة يفهمها المواطن العربي ويتجاوب معها ، ولم يكتف عبد الناصر بهذا وإنما قدم مساعدات مادية ومعنوية للحركات التحررية ومن هنا ولدت القيادة المصرية للوطن العربي ولادة حقيقية .

ويمكن القول بأن المشاركين في الندوة قد ارتضوا في نهاية هذا النقاش بوجود ظاهرة القيادة في النظام القومي العربي ، وإن لم يكن على نحو مطلق بما يسمح بقبول وتفهم كثير من التحديات الهامة التي واجهتها الوحدات التي اضطلمت بالدور القيادي في هذا النظام ، ويسمح لنا هذا بالانتقال إلى نقطة أخرى تتعلق بطبيعة التحولات التي حدثت في الأدوار القيادية داخل النظام وإلى أي مدى يعتبر النقط مسبولاً عنها .

ج — طبيعة التحولات القيادية في النظام القومي العربي ودور النفط فيها :

يمكن تبين مجموعتين من الآراء التي أدلى بها المشاركون في هذا الموضوع ، الأولى مجموعة من الآراء حاول أصحابها بصورة أو بأخرى ودرجة أو بأخرى التقليل من دور النفط في هذه العملية ، والمجموعة الثانية أكدت وجود دور ما للنفط في هذه العملية بغض النظر عن طبيعته أو درجته .

وفيما يتعلق بالآراء التي حاولت التقليل من دور النفط بصدد الظاهرة موضوع الدراسة يمكن أن نقول إنها بصفة عامة سمعت إلى إثبات وجهة نظرها من خلال قناتين اثنتين الأولى تتعلق بالدور القيادي المصري والثانية بالدور القيادي السعودي .

فأما الآراء المتعلقة بالدور القيادي المصري فقد حاولت أن تثبت انتفاء تأثير النفط على الأدوار القيادية في النظام القومي العربي إما بالقول بأن الدور القيادي المصري لم ينته أصلاً ، أو تأكيد أن انتهاءه لا يرجع إلى عامل النفط .

وبخصوص تلك الآراء التي نفت أن يكون الدور القيادي المصري للوطن العربي قد انتهى ، ذهب بعض المشاركين إلى أن مصر مازالت تحتل مركز القيادة في النظام القومي العربي على الرغم من كل ماحدث ، فهي مازالت القوة الأساسية في ذلك النظام ، ولأشك أن غيابها قد ترك تأثيراً واضحاً على الساحة العربية ، وقد ضرب المثل في هذا الصدد بأحداث لبنان في الثمانينات ، وما إذا كان ممكناً أن تحدث لو كانت مصر تمارس دورها القيادي .

وإذا كانت الآراء السابقة توافق ضمناً على غياب الممارسة المصرية للدور القيادي فإن ثمة آراء أخرى ذهبت صراحة إلى أن هذه الممارسة قد استمرت حتى في عصر مابعد طفرة النفط سواء وافقنا أم لم نوافق عليها ، فقرار حرب ١٩٧٣ لم يكن قراراً نفطياً ، ولم تكن لدول النفط علاقة به ، وقوة النفط لم تحل دون أن يتخذ السادات قرار السفر إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ ، وقد روى أحد المسؤولين المصريين السابقين أنه عندما اقترح على السادات — قبل إعلان قراره بالسفر إلى إسرائيل — أن يجتمع مع القيادة السعودية لإخبارهم بالفكرة لم يره ثائراً كما رآه في تلك المرة ، وأنه رفض الاقتراح بشدة مؤكداً أن هذا الموضوع خاص بمصر ، واستدل من ذلك على أن قوة النفط لم تكن تلعب دوراً في قرار السادات^(٥٨)

وبالإضافة إلى ماسبق اعترف عدد آخر من المشاركين باختفاء دور مصر القيادي ، لكنهم نفوا أن يكون للنفط دخل في ذلك ، فذهب بعضهم إلى تفسير تدهور واختفاء هذا الدور بهزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل ، أو بوفاة الرئيس عبد الناصر في ١٩٧٠ ، أو بما كشفته الهزيمة أو ممارسات مابعد عبد الناصر من ضعف في النظام المصري ، فالقضية ليست أن مجيء الثروة هو الذي أدى إلى تصفية الثورة ، كما ذهب البعض ، وإنما أن ضعف الثورة وهزيمتها هو الذي أتاح تغير موازين القوى ، ومن ناحية أخرى ذهب آخرون إلى أن اختفاء الدور القيادي المصري بدأ اعتباراً من عام ١٩٧٧ بعمل سياسي محض لادخل للنفط فيه ، فتمتة عناصر تؤهل الدولة للعب الدور القيادي ، وإذا وجدت بدون النفط وجد الدور القيادي ، وبطبيعة الحال فإن النفط يمكن أن يزيد التأثير ولكنه لا يوجد الدور القيادي ، وماحدث في الحالة المصرية — وهي حالة نموذجية لما سبق أي لتوفر عناصر قوة تؤهلها للعب دور قيادي بدون

النفط - أن الدور القيادي استمر قائماً حتى فقدت مصر أحد عناصره الهامة وهو وجودها في « الحندق العربي » ، فعندما خرجت من هذا الحندق بسبب قرار السادات بالسفر إلى إسرائيل في ١٩٧٧ وماتاله انتهى الدور القيادي المصري ، فهو لم ينته إذن بسبب النفط ، وإنما لسبب سياسى .

وبخصوص الآراء التى حاولت أن تقلل أثر النفط على الظاهرة موضوع المناقشة بملاحظات تتعلق بالدور السعودى يلاحظ أن معظم هذه الآراء ذهبت إلى نفي وجود هذا الدور أو التقليل من أهميته ، بينما ذهب أحد المشاركين إلى التقليل من أثر النفط على الدور السعودى .

وبالنسبة للآراء التى نفت وجود دور سعودى أو قللت من أهميته ذهب أحد المشاركين إلى أن النفط لم يؤد إلى ظهور قيادات عربية جديدة ولا حتى على مستوى جزئى ، فلور السعودية أو غيرها من الأقطار النفطية سواء المحافظة منها أو الثورية ليس قيادياً ، وإنما يوجد الآن فراغ قيادى ، ووافق مشارك آخر على هذه المقولة ، فتضاؤل وغياب دور مصر في الوطن العربى أدى إلى اختلال في التوازن لم يستطع قطر نفطى واحد أو كل الأقطار النفطية مجتمعة أن تملأه ، وكل ماحدث هو زيادة نسبة أهمية بعض الأدوار ، ولكن مع بقاء المعجز عن تقديم بديل ، وسوف يبقى الوطن العربى حائراً وفاقداً لتوازنه مالم يرجع لمصر دورها القيادى ، وأشار مشارك ثالث إلى أنه مع وجود تأثير للنفط على النظام القومى العربى فإن هذا التأثير ليس دليلاً على تحول القيادة إلى الأقطار النفطية في السعودية والخليج ، لأن هذا التحول لايمكن أن يحدث تحت تأثير عنصر واحد هو المال خاصة وأن السعودية لم تترجم قوتها النفطية إلى قوة حقيقية ربما باستثناء عهد الملك فيصل بالنظر إلى رؤيته التاريخية ، وذلك فضلاً عن فقدانها السبى للاستقلال في الحركة بسبب علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتشير دلائل كثيرة إلى أن مايبدو للبعض ضغطاً سعودياً على المستوى العربى لايعكس أى وزن قيادى ، فعلاقة السعودية وسوريا مثلاً قائمة على ابتزاز الطرف الثانى للأول ، ومن جانب آخر فإن السعودية ليس لها أدنى تأثير على القرار الفلسطينى بينما تستطيع مصر حتى في ظل أوضاعها الحالية أن تقنع الفلسطينيين ببعض الأمور فإن السعودية لا تستطيع ذلك ، وقد ذكر صاحب هذا الرأى أنه سمع مؤخراً نقلاً عن مصادر الخارجية الأمريكية أن كثيراً من عدم الرضا عن السعودية يرجع إلى أنها « تقدم الطعام ولاتنال شيئا من السمك » .

وثمة رأيان أخيران يمكن اعتبار أنهما قد ساهما في التقليل من أثر النفط على ظاهرة تغير الأدوار القيادية في النظام القومى العربى ، وقد أشار هذان الرأيان إلى أن الحديث عن دور سعودى سوف يكون قفراً على الواقع إذا اعتبر أن السعودية قوة نفطية فقط ، في حين ان السعودية منذ ما قبل طفرة النفط في ١٩٧٣ بل وتاريخها كان لها دور مهم في المنطقة لأسباب تاريخية وأيديولوجية ، وكذلك لوضعها الجيوبوليتيكى في شبه الجزيرة .

وقد أثارت الآراء السابقة جميعها — والتي ذهبت بصورة أو بأخرى إلى التقليل من أثر النفط على تغير الأدوار القيادية داخل النظام القومي العربي — ردود فعل محددة في الاتجاه المضاد ، وكان أوضح تعبير عن ردود الفعل هذه هو تلك العبارة التي أوضح بها أحد المشاركين رفضه للآراء التي ذهبت إلى نفي وجود أثر للنفط على الأدوار القيادية في النظام ، فالقول بمثل هذه الآراء وفقاً له « يقدم أطروحة لامتيل لها في التاريخ ، وهي أن صاحب الثروة لا يملك نفوذاً » ، فالثروة تمارس تأثيرها ولو على نحو غير مباشر ، وهو تأثيرها على المناخ العام للعلاقات العربية ، فالمناخ الذي يأخذ فيه صانع القرار المصري قراراته مثلاً قد تغير ، فصانع القرار هذا واع بتأثير السعودية دون أن يقال له هذا صراحة ، أي أن النفط قد غير من قواعد اللعبة السياسية في النظام القومي العربي .

وإذا كان هناك اتفاق بين ردود الفعل هذه على حتمية وجود تأثير للنفط على الأدوار القيادية في النظام القومي العربي فقد كان هناك تنوع في الطرق التي صور بها هذا التأثير ، فهناك من رأى أننا يمكن أن نكيف هذا التأثير باعتبار أن دول النفط وإن لم تكن قائمة إلا أنها تلعب دوراً أساسياً ، فالعالم العربي قد أصبح عالمًا نفطياً ، ويتضح هذا إذا أخذنا في اعتبارنا تأثير أموال النفط عن طريق المساعدات والمعمالة بحيث أن سعر النفط في الخليج مثلاً يؤثر تأثيراً مباشراً على كل الأقطار العربية ، ولا يمكن إهمال تأثير أموال النفط على ما يحدث في لبنان مثلاً أو على منظمة التحرير الفلسطينية ، ويمكننا إذا أردنا أن نتنبأ بسلوك بعض الأقطار العربية نتيجة اعتمادها على المساعدات النفطية ، وهكذا . وهناك من عبر عن نفس الفكرة تقريباً بصورة أخرى بالقول بأن الثروة النفطية قد أدت إلى تعدد المراكز في النظام القومي العربي بحيث أنه حتى لو استعادت مصر مركزها في هذا النظام — وهو أساس دورها القيادي في المرحلة السابقة — قد لا تستطيع أن تستعيد نفس نفوذها ، وهناك من رأى أن النفط قد خلق مركز ثقل في النظام القومي العربي لا يتجسد في دولة بعينها .

ومن ناحية أخرى حفف البعض مع تسليمهم بأثر النفط على الأدوار القيادية في الوطن العربي — من هذا الأثر ، فكان النفط في رأى هؤلاء مجرد سبب من الأسباب المتعددة التي أدت إلى هذا التغير ، ففي الوقت الذي تصاعدت فيه قوة النفط حدث ضعف في مواقف دول أخرى نتيجة لأوضاع سياسية داخلية مكنت من تغيير توازنات القوى العربية ، وى صياغة أخرى ظهر مزيد من التقليل لدور النفط بحيث أشير إلى أنه مع الاعتراف بتأثير الثروة النفطية فإن العامل الحاسم في تغير الأدوار القيادية كان يعود أساساً للنظام القائد (النظام المصري) في مرحلة ما قبل طفرة النفط أكثر مما يعود إلى الظروف الأخرى .

ويفتح التسليم بوجود أثر للنفط على تغير الأدوار القيادية في النظام القومي العربي — أيًا كانت درجة تقدير هذا الأثر — الباب للمحدث عن الأدوار القيادية الجديدة التي أوجدتها الثروة النفطية أو ساهمت في خلقها ، وعلى رأسها بطبيعة الحال الدور السعودي .

ويلاحظ بروز نظرة نقدية حادة لهذا الدور من خلال مجموعة الآراء التي أبدت بصدده ، وبإدعى ذى بدء فقد حرص أكثر من مشارك على رفض تكييف الدور السعودى بأنه يعبر عن حقبة سعودية في الوطن العربى ، وإنما هو يعبر عن مركز ثقل ، ثم أوضح عدد من المشاركين مايعتبرونه أوجه ضعف أو عيوب في الدور السعودى ، فالسعودية كما سبقت الإشارة تفتقد ظاهرة تكامل عناصر القوة ، وبالذات تفتقر إلى العنصر البشرى الذى يمثل أساس قوة أية دولة من الدول ، ولهذا كله فإن السعودية لا تستطيع أن تبادر بسياسات معينة ، ولكنها تستطيع فقط أن تكون قوة مساعدة في تنفيذ سياسات بادر بها غيرها ، وسوف تتضح هذه النقطة أكثر بتحليل مدار في الندوة بخصوص العلاقات السعودية - الأمريكية ، أو بعبارة أخرى القيد الأمريكى على الدور القيادى السعودى .

وقد أثارت مسألة العلاقات السعودية - الأمريكية وما تمثله من قيود على الدور السعودى نقاشاً بين المشاركين ، فهناك من رأى أن الدور السعودى يرتبط بالغرب والولايات المتحدة بالذات ، لأن النفط ينتج ويسوق أمريكياً ، لأن المستهلكين أمريكيون أو خاضعون لهم ، ومن هنا فإن ثمة دوراً مهماً للغاية للولايات المتحدة في فرض مآثره سياسياً على السعودية ، ليس لأن السعودية تكمن في طبيعة قياداتها الضعيف والعمالة ، وإنما لطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وللسرعة التي تمت بها الطفرة النفطية مما زاد من الاعتماد السعودى على الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن هناك من خفف من هذه الصياغة ، فاعتبر - من موقع الممارسة السياسية مع السعودية - أن القرار السعودى يأخذ بعين الاعتبار وعلى نحو مستمر الموقف الأمريكى ، وهو في كثير من الأحيان يتبع الاستراتيجية الأمريكية ، ولكن في نفس الوقت فإن ثمة هامشاً من الاستقلالية يبقى للدور السعودى ، وهذا الهامش يظهر في الصراع العربى - الإسرائيلى . حيث يؤيد السعوديون مثلاً التضامن العربى والتسليح العربى وما إلى هذا ، ولكن حتى في هذه المسألة يلاحظ أنه إذا كان النصر العربى سيأتى بصورة أو أخرى بمساعدة الاتحاد السوفيتى أو بواسطة دول راديكالية فإن السعودية يكون لها موقف آخر تماماً يقر بها من الموقف الأمريكى ، وعموماً يلاحظ أن هامش الاستقلالية هذا يتسع ويضيق حسب ظروف معينة ، وبما لايتناقض مع الموقف الأمريكى قدر المستطاع .

وقد حظيت الأدوار القيادية الأخرى غير الدور السعودى باهتمام أقل إلى حد ملحوظ ، وإن كان أكثر من مشارك قد اهتم بالحديث عن الدور العراقى ، فانتقد البعض عدم الاهتمام بمناقشة هذا الدور خاصة وأن إمكانياته واسعة إذا تذكرنا أن العراق يتمتع إلى حيد كبير بتكامل عناصر القوة . وقد أوضح بعض المشاركين مدى حماس العراق للعب هذا الدور القيادى في نهاية السبعينات عندما اتبعت القيادة المصرية سياستها الجديدة تجاه اسرائيل ، وانعكاس ذلك على الموقف المتشدد الذى اتخذته العراق من مصر بعد عقد اتفاقيتى كامب ديفيد في ١٩٧٨ ، وكذلك ناقش آخرون الأثر الفادح الذى مارسه الحرب مع إيران على الطموحات العراقية للعب دور قيادى ، وكيف لعب الغرب دوراً ولو غير مباشر في جر العراق إلى الحرب عن طريق التهويل في درجة تفوقه عسكرياً على إيران .

المبحث الثالث

ظهور نظام فرعى جديد

١ - تحليل الأدبيات المنشورة :

أ - مجلس التعاون الخليجي كنظام فرعى :

كثرت المقالات والأبحاث والكتب التي تتناول منطقة الخليج العربي وتصورها على أنها نظام فرعى في إطار النظام القومي العربي ، وقد استخدمت إحدى الدراسات تسمية « الخليج العربي النفطي » ، واستخدمت كذلك مفهوم « العربية النفطية » بحيث يعنى كلاً من الكويت والسعودية والإمارات ، وقطر والبحرين ، وقدمت هذه الدراسة فرضاً أولياً مؤداه أن « العربية النفطية » أصبحت تمثل نظاماً جانبياً أو فرعياً في إطار الوضع العربي العام سواء من حيث علاقاتها العالمية والأمنية ، أو من حيث تحولاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية منها والخارجية ، وأن هذا النظام الفرعى أصبح يمتد في السياق العالمي المعاصر مميزات من القوة كالوضع الاستراتيجي والاحتياطي النفطي والعائدات النفطية المالية ما يؤهله أن يلعب دوراً متعاضداً على المسرح الدولي ، إلا أن عوامل القوة تلك تشوبها عناصر ضعف ظاهرة تعمق فاعلية هذا الدور سواء في قلة عدد السكان وما يصاحبها من استيراد مكثف للعمالة الأجنبية ، أو قلة الخبرات المحلية وماتعنيه من نقص التدريب وعدم الوفاء بمخطط التنمية الموضوعة ، ويضاف إلى ذلك التفكك الإقليمي ومشروعات تنمية انفجارية أو مشروعات الدفعة الكبيرة في القطر الواحد مما يسبب مجموعة من اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بالغة الأثر .^(٥٩)

ولعل الإحساس الملح بعناصر الضعف هذه هو مادفع هذه البلدان بالإضافة إلى عمان إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مايو (أيار) ١٩٨١ ، ويلاحظ أنه إذا كانت الرغبة في تحقيق مستوى أعلى من الحماية الذاتية في مواجهة الأخطار المتزايدة خاصة بالنظر إلى الغراء النفطي الهائل هي التي دفعت هذه البلدان إلى تكوين تجمع فيما بينها فإن التقارب الاجتماعي وتشابه أنظمة الحكم ومن ثم ترابط المصالح سياسياً وأمنياً عوامل قد لعبت دوراً حاسماً في استبعاد العراق من هذا التجمع (بافتراض أن أساسه التجمع النفطي) وكذلك استبعاد اليمن (بافتراض أن أساسهما جغرافي) .

ويبدو مفهوماً في هذا الإطار التحفظ الذي أبداه المستولون العراقيون إزاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي على أساس أن العراق مقتنع بإطار الجامعة العربية ، وأن مثل هذا المجلس ينمى تنفيذه ضمن ذلك الإطار ، ومع ذلك فقد أوضحوا أن العراق لن يقف ضد المشروع . أما الجمهورية العربية اليمنية فتمت مؤشرات على أنها اعتبرت عدم دعوتها للمشاركة في المجلس إساءة لها ، واثمت الدول الخليجية بالانحياز نحو خلق كيانات اقليمية يمكن أن تهدد التضامن العربي ، وقد ردت عملياً بتكثيف اتصالاتها الدبلوماسية بكل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والعراق ، وبالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فقد رد رئيسها بطرح صيغة اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي من أجل وضع تصور عام للأمن في المنطقة .

وإذا كانت هذه هي ردود فعل الأطراف المعنية مباشرة بالموضوع فإن التقارير قد ذكرت أيضاً أن أطرافاً عربية أخرى كسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تتحمس بدرجة كبيرة لقيام مجلس التعاون الخليجي خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة لأوضاعه ، أو يؤدي إلى شغل اهتماماتها وتركيزها على الأمن في الخليج مما يؤثر على القضية الفلسطينية وتطوراتها .

وعلى المستوى العربي العام رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية بإنشاء المجلس ووصفه بأنه خطوة رائدة في صرح العمل العربي ، ودعا إلى إقامة هيئة مماثلة بين دول المغرب العربي ، ومع ذلك نقلت بعض المصادر أن هناك شعوراً بشيء من الإستياء في الجامعة العربية لأن المجلس قد تشكل خارجها^(١٠) .

ب - رؤية نقدية للمجلس :

أشارت إحدى الدراسات إلى المخاطر المتضمنة في نشأة هذا المجلس على مستقبل الجامعة العربية على أساس أن فهمه يشكل في حقيقته أمل هذه المجموعة في أن تجد الإطار المؤسسي الذي تلجأ إليه إذا شعرت بضرورة الانزعاج والتفوق ، أو الانطلاق منه إلى نظام إسلامي أو شرق أوسطي أوسع من النظام

العربى ، ولذلك فإن الجامعة العربية - وفقاً لهذه الدراسة - سوف تواجه قريباً مأزقاً خطراً ، إذ أن اتجاه بعض أعضائها المبدل لسياسة المواجهة مع الدول النفطية - أى مواجهة تأخذ شكل القومية مقابل الحرية المالية - قد يقود رأساً إلى انقراض الجامعة ، ومن ناحية أخرى فإن السكوت وافتساح المجال أمام هذه الدول لتضع نظاماً وتنظيماً مستنداً إلى فعاليات وآليات حماية من خارج النظام قد يقود هو الآخر إلى النتيجة نفسها ، وكلا الاحتمالين يعود بالضرر المؤكد على أمن ورخاء الأمة العربية^(٦١)

كذلك أفاضت دراسة أخرى في تحليل هذا المجلس سواء من زاوية مدى تماسكه ، أو علاقته بالغرب الرأسمالى ، فأما عن مدى التماسك داخل المجلس يلاحظ أن الدراسة قد شككت في وجود هذا تماسك في المسألة التى يفترض أنها أساس وجود المجلس وهى النفط ، فعلى الرغم من أن الورقة الملحقة بالوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون تتحدث عن سعى الدول الأعضاء لإقامة تعاون وتنسيق شامل فيما بينها في جميع المسائل الاقتصادية ، ومع أنها نصت على انشاء لجنة خاصة بالنفط بغرض تنسيق السياسات المتعلقة بالانتاج والتصدير والأسعار ، إلا أن هذا التعاون على صعيد الواقع لا يزال - وفقاً لهذه الدراسة - في طور الأمانى ، فبينما تتجه بعض الدول في المجلس لتخفيض حجم انتاجها اليومي من النفط كميات كبيرة (مثل الكويت) وتحافظ على سعر البيع الذى تتمسك به أغلبية دول الأوبك فإن دولاً أخرى (مثل السعودية) تتجه عكس ذلك ، فتزيد من كميات انتاجها ، وتفرق الأسواق بكميات مائلة من النفط ، وتبيع نفطها بأقل الأسعار مقارنة بدول الأوبك الأخرى ، فإذا كانت دول مجلس التعاون لا تهدم موحدة في سياساتها النفطية علماً بأنها تعتمد أساساً في دخلها القومى على عائدات النفط ، فكيف يمكن لها أن تحقق وحدتها أو على الأقل تعاونها الاقتصادي في المجالات الأخرى^(٦٢)

ومن ناحية أخرى فقد أشارت الدراسة إلى استمرار وجود مشاكل حدودية كثيرة بين دول مجلس التعاون تنتظر الحل ، وتوقع أن تأخذ هذه المشاكل دفعة قوية في المستقبل القريب ، وأبدت تشككها في أن تكون دول المجلس - وفق معطياتها الحالية - قادرة على تجاوز نفوذ الشركات الأجنبية في هذه القضية أو تجاوز الحساسيات الكامنة بين الأسر الحاكمة^(٦٣) .

وأما بخصوص علاقة المجلس بالغرب الرأسمالى فقد وصفتها الدراسة صراحة بالتيبة ، فاستمرار الحياة داخل دول مجلس التعاون يقوم أساساً على حركة التصدير والاستيراد : تصدير النفط ، واستيراد كافة الاحتياجات بما في ذلك الغذاء ، وهى حركة مربوطة عضويها بالعالم الرأسمالى ، وقد أوردت الدراسة عدداً من المؤشرات الاقتصادية الدالة على هذه التبيبة وانتهت إلى أن التبيبة الاقتصادية التى تعاني منها دول المجلس في علاقتها بالغرب تحد كثيراً من استقلال إرادتها السياسية ، كذلك انعكست هذه التبيبة على برنامج المساعدات الخارجية لبعض هذه الدول ، فإن استراتيجية هذه الدول كانت ومازالت - وبالذات منذ ١٩٧٣ - تتمحور أساساً حول التدوير الدائم للموارد غير المستثمرة محلياً في الاقتصادات

الغربة المحيطة آمنة ، وحول الضخ الهامشي لجزء من هذه الموارد في الاقتصادات العربية المجاورة ، ليس في سبيل مشروع لإنقاذ حقيقي ، وإنما في سبيل أهداف جغرافية — سياسية مرتبطة بأهداف الرأسمالية الغربية المهيمنة على ضرب محاولات استقلال الوطن العربي ووحده^(١٤) . وأخيراً فقد أشارت الدراسة إلى السياسة الدفاعية لدول مجلس التعاون على أنها مرتبطة عضواً بالاستراتيجية الأمريكية في الخليج والجزيرة العربية^(١٥) .

٢ — تحليل الاتجاهات الندوة :

تأكيد التحول إلى نظام فرعي خليجي :

على الرغم من قلة مدار من نقاش يصدد هذا الموضوع في الندوة إلا أنه اتجه في الواقع إلى صميم المسألة ، وقدم أجوبة واضحة على الأسئلة التي تثيرها الأدبيات المنشورة ، وقد قدم أحد المشاركين تحليلاً متكاملًا لقضية ظهور نظام فرعي في الخليج نتيجة النفط أهد فيه هذه المقولة ، وكان مما أعطى تحليله مصداقية كبيرة أن موقفه السياسي ليس مؤيداً لهذا التطور .

وقد بدأ هذا المشارك بالقول بأن ثمة تقارباً كبيراً في منطقة الجزيرة بين الأقطار المنتجة للنفط (باستثناء العراق طبعاً) يكاد أن يكون قريباً من نشوء نظام فرعي ، وإن كان مدى اكتئال هذا النظام متروكاً للنقاش ، ولكن الوضع الآن بالقطع مختلف عما كان عليه في الخمسينات والستينات ، وقد ضرب مثالين محددين لإثبات مقولته هذه يتعلق الأول بالتطور الذي طرأ على السياسة الكويتية ، والثاني بالسياسة النفطية لدول المجلس .

فأما بالنسبة للكويت فقد لاحظ أنها كانت تمثل في الستينات مشكلة في الأدبيات الغربية كمنتج كبير للنفط ، فقد كانت إما مترددة في الانحياز الكلي للنظام المحافظ المرتبط بالغرب ، أو منحازة للمعسكر العربي التحرري ، وفي الواقع أن ثمة شواهد محددة على انحيازها لذلك المعسكر ، فقد كانت متركزة لكثير من القوى الوطنية في الخليج ، وبصفة عامة كانت الكويت مصدر مساعدة لكثير من الحركات الوطنية والقومية ، وكانت في مواقفها بالنسبة للعمل العربي أقرب للمعسكر التحرري ، وكانت التعليمات التي تبليغ للمندوبين الكويتيين في المحافل الدولية هي التصويت مع الإجماع العربي ، وهو ما كان يعني في بعض الأحيان على الأقل الوقوف إلى جانب المعسكر التحرري بزعامة مصر ، ولقد انتهى هذا كله الآن ، وأصبحت هناك شبكة أمن مترابطة ، وملاحقات لهذه العناصر والحركات ، صحيح أن الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون غير مقبولة في الكويت ولكن جزءاً كبيراً منها منفذ فعلاً .

ومن ناحية أخرى فقد حدث تطور محدد في السياسة النفطية لدول مجلس التعاون ، وقد سبق أن أشرنا إلى الرأي المنشور الذي تحدث عن الاختلافات والتناقضات بين السياسات النفطية لهذه الدول ، فقد كان من النادر أن تتفق هذه الدول على سياسة نفطية موحدة حتى أواخر ١٩٨٠ ، وحتى ذلك الوقت وقعت الكويت مع باقي أقطار المنطقة ودول الأوك وتبّتت السعر الأعلى بينما تبّتت السعودية والإمارات الحد الأدنى ، وقد أظهرت الاجتماعات الأخيرة أن الكويت لم تمتد من الصقور ، وأنها على الرغم من خسارتها الواضحة من تخفيض الأسعار قد وافقت على تنزيل السعر ، وهو ما يشير إلى وجود تنسيق نفطي بين دول التعاون الخليجي .

وربما كان الأهم من ذلك ماأشار إليه نفس المشاركون من أن التطورات السابقة وغيرها التي تشير إلى بروز نظام فرعي « نفطي » في الخليج ليست قاصرة على المستوى الحكومي ، وإنما هي لاتواجه أيضاً بالرفض التام من القواعد الشعبية والقوى الاجتماعية ، فمن الصعب على الذين يتنادون بالتعاون العربي العام في دول المجلس أن يجاهروا بمخالفتهم لمجلس التعاون ، وذلك لأنه يوجد قبول ، أو على الأقل لاتوجد معارضة نشيطة لهذا المجلس ، كذلك فإن الرأسمالية الناشئة في الكويت مثلاً تنظر للسعودية كمجال للنشاط ، وبالتالي ترحب بهذا التطور ، وبالتالي فإن مجلس التعاون الخليجي ليس تطوراً شكلياً ، وقد لا يكون حاسماً على المستوى العربي ، لكنه يمثل شيئاً بالنسبة لأعضائه ، وهناك قدر من النجاح بصدده ، وقد تكون طموحات قياداته أكبر مثل محاولة خلق قومية خليجية أو هوية خليجية ، وحتى هنا يمكن القول بوجود بذور هوية خليجية بالفعل .

والخلاصة أن نظاماً فرعياً نفطياً قد برز في منطقة الخليج ، ومع ذلك يلاحظ أن هذا المشاركون الذي نقلنا عنه التحليل السابق لم يعتبر النفط عاملاً وحيداً في بروز هذا النظام ، فثمة عوامل أخرى ساعدت على ذلك كضياع دور العراق ، والوضع العربي المفكك الراهن .

غير أن مشاركاً آخر قد اتجه لتقليل دور النفط كعامل أدى إلى بروز النظام الفرعي الخليجي ، وذلك لأن الأنظمة التي تشكل وحدات هذا النظام لها ما يجمعها فيما بينها في مواجهة باقي النظم العربية ، فهي عبارة عن نظم حكم عائلية متشابهة ، ولهذا فإن التقارب بينها كان سيحدث — وفقاً لهذا المشاركون — بالنفط أو بدونه .

المبحث الرابع

الصراعات العربية — العربية

١ — تحليل الأدبيات المنشورة :

تنور علاقة الغروة النفطية بالصراعات العربية — العربية على مستويين أولهما يشمل النظام القومى العربى ككل ، والثانى يتعلق بصراعات جزئية ذات طابع ثنائى ، وسوف نتناول كلا من هذين المستويين فيما يلى .

أ — المستوى الكلى :

فيما يتعلق بالمستوى الكلى للصراعات العربية — العربية يلاحظ أن التقارب فى المستويات الاقتصادية لأعضاء النظام القومى العربى كان أهم سمات هذا النظام فى مرحلة ما قبل الغروة النفطية ، وكان الفارق الثقالى هو أبرز الفوارق ، وقد أمكن إلى حد كبير بفضل حسن توزيع الموارد داخل النظام نقل الثقافة من أماكن ازدهارها إلى حيث كانت مطلوبة^(٦٦) ، ثم أتت الغروة النفطية لتخلق انقساماً جديداً بين البلدان العربية أساسه المكانة الاقتصادية ، فقد كان للتصحيح الجزئى فى أسعار النفط سنة ١٩٧٣ آثار هامة على الأوضاع الاقتصادية للوطن العربى .

وأول ما كان للنفط من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية العربية هو الزيادة الكبيرة لما للدول النفطية العربية من وزن نسبي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ، وهذا التزايد في الوزن النسبي قد جعل القوة الاقتصادية للدول النفطية تزداد داخل الوطن العربي ، واقرن هذا التطور بازدياد التباين الهيكلي بين الاقتصادات النفطية العربية من ناحية واقتصادات الدول العربية غير النفطية من ناحية أخرى ، وذلك من عدة جوانب أهمها ضخامة التفاوت النسبي بين الأقطار العربية من حيث مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي فيها ، وتزايد التفاوت بين مستويات وأنماط الاستهلاك بين الأقطار العربية بسبب التفاوت في الدخل ، وانقسام الأقطار العربية إلى مجموعتين من حيث أوضاع موازين المدفوعات ، فالأقطار العربية النفطية باستثناء الجزائر حققت موازين مدفوعاتها فائضاً نتيجة لزيادة عوائد النفط إثر تصحيح أسعاره سنة ١٩٧٣ ، ونتيجة أيضاً للكميات الضخمة التي ينتجها النفط لمواجهة احتياجات الاقتصاد العالمي ، وهذا الاختلاف بين النوعين من الأقطار العربية ، النفطية وغير النفطية ، فيما تحققه من متحصلات تصدير وفوائض في ميزان المدفوعات وأرصدة أجنبية جعل البعض يميز بينها على أساس أن الأولى هي « البلاد العربية الغنية برؤوس الأموال » والثانية هي « البلاد العربية الفقيرة برؤوس الأموال » .^(٦٧)

وعلى الرغم مما يتضمنه هذا الوضع نظرياً من إمكانيات للتعاون بين الأقطار العربية سواء انطلاقاً من مفهوم العروبة ، أو باعتبار أن كافة هذه الأقطار — نفطية وغير نفطية — تصنف ضمن قائمة البلدان المتخلفة في العالم التي مازالت تعاني من مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، فإن الشواهد المتاحة تشير بوضوح إلى أن هذا الانقسام قد لعب على العكس دوراً كمصدر للصراع بين هاتين المجموعتين بين الأقطار خاصة وقد تطابقت حدوده مع حدود انقسامات أخرى ، إذ يرى البعض أن النفط — بغض النظر عن آثاره الإيجابية على الوطن العربي — قد أسهم عن طريق الانقسام السابق في خلق تناقضات بين الأقطار العربية ، وكلما اتسعت الهوة بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية زادت التناقضات بينهما ، وزادت حدة المحاولة حول قضية المساعدات المقدمة من الأولى للثانية لاسيما أن الأقطار العربية الضعيفة عسكرياً هي في غالبيتها الأقطار النفطية ، وأن الأقطار القوية عسكرياً هي في غالبيتها غير النفطية .

فالأقطار العربية غير النفطية وفي مقدمتها دول المواجهة مع إسرائيل مقتنعة بحق أو بغير حق بأن المساعدات المالية التي قدمت لها ضعيلة لا تساعدها على التنمية وتضييق الهوة بينها وبين الأقطار العربية النفطية ، وتستند الأقطار العربية غير النفطية في مطالباتها بالمزيد من المساعدات من الأقطار النفطية إلى مجموعة من الحجج أهمها :

أولاً — أن الأقطار غير النفطية وبالذات تلك التي تقع على عخط المواجهة مع اسرائيل هي التي

تحملت أعباء هذه المواجهة ، وهى التى ستحملها فى المستقبل أيضاً ، مع العلم بأن الخطر الإسرائيلى واحد على الكل .

ثانياً — أن اقطار المواجهة هى التى مكنت خلال حرب ١٩٧٣ الأقطار النفطية من تصحيح اسعار النفط فى تلك السنة .

ثالثاً — أن الأقطار النفطية لم توظف إلا نسبة ضئيلة من فائض أموالها فى الأقطار غير النفطية لأنها تفضل توظيف هذا الفائض فى الأسواق الأمريكية والأوروبية ، ودول هذه الأسواق إما حليفة أو متحيزة للعدو الصهيونى ، وهكذا فإن الأموال العربية تساعد بطريق غير مباشر العدو الصهيونى والقوى المؤيدة له بدلاً من أن تساعد دول المواجهة مع ذلك العدو .

وتزد الأقطار النفطية بحجج لعل أهمها :

أولاً — أن رفع سعر النفط يرجع إلى أزمة الطاقة أى إلى قانون العرض والطلب أكثر مما يرجع إلى حرب ١٩٧٣ ، فكان هذه الحرب كانت المناسبة التى أعلن فيها القرار ، أو على أقصى الفروض كانت السبب المباشر له وليست العامل الأميل المفسر له .

ثانياً — أن الأقطار النفطية سبقت لتقديم مزيد من المساعدات والمعونات للأقطار غير النفطية ، غير أن تلك الأخيرة ليست لديها القدرة الاقتصادية والتكنولوجية لاستيعاب هذه الأموال الإضافية ، بل إن ضعف البنى الأساسية لهذه الأقطار إما بسبب الحروب المتتالية مع العدو الصهيونى ، أو اخفاق التجارب الاشتراكية فى بعض هذه الأقطار ، أو بسبب القيود البيروقراطية يجعل من الصعب تقديم المساعدات بالقدر الذى تطلبه هذه الأقطار ، فضلاً عن أنه يجعل نتائج المساعدات المقدمة فعلاً لا تظهر بسرعة مما يعطى الشعور لدى الشعوب العربية الكاذبة بأن المساعدات غير كافية .

ثالثاً — أن الأقطار النفطية دون استثناء متخلفة اقتصادياً ، بل هى أكثر تفلأً من بعض الأقطار غير النفطية ، فهى إذن فى أشد الحاجة إلى فائض أموال النفط للتعجيل بتنميتها .

ويستخلص مما سبق أن هناك أزمة قائمة بين الأقطار النفطية وغير النفطية ، بل إن هذه الأزمة سوف تزداد باتساع الهوة الاقتصادية بين المجموعتين^(٦٨) ، بل لقد امتد الأثر الانقسامى للنفط إلى الأقطار النفطية ذاتها بسبب عوامل مثل التباين بينها فى عدد السكان ، فهى تنقسم إلى أقطار خفيفة السكان كالأقطار الخليجية باستثناء العراق وأخرى كثيفة السكان كالجزاير والعراق ، وأيضاً مثل العلاقات العالمية لبعض الأقطار بأحد قطبي النظام الدولى على حساب الآخر ، وهكذا . وتؤدى هذه

العوامل إلى خلافات متصورة بين الأقطار النفطية حول استراتيجيات التسعير ومستوى الإنتاج وما إلى هذا .^(٦٩)

ب - المسعى الجزئى :

أما بالنسبة للآثار الجزئية لمعامل النفط على ظاهرة الصراعات العربية - العربية فهي ترتبط عموماً بصراعات الحدود ، وسوف نرى أن النفط قد لعب هنا دوراً في اتجاهين متضادين ، بمعنى أنه أدى حيناً إلى نشوء صراعات معينة أو تفاقمها ، وحيناً آخر إلى تسهيل التسوية السياسية لبعض الصراعات ، غير أنه يمكن أن نرى أنه عبر الزمن يخفت الدور الصراعى للنفط لحساب الدور التعاونى ، ويبدو أن التآزم الهائل للثروة النفطية هو المسئول عن ذلك .

إذ يلاحظ عموماً أن قضايا الحدود قد ثارت ، وبصفة خاصة بين الأقطار الخليجية ، مع تزايد عمليات التقيب عن النفط واكتشافه بعد الحرب العالمية الثانية ، كما يلاحظ أن هذه القضايا لم ترتبط فحسب بالحدود البهية ، وإنما امتدت إلى المياه الإقليمية والجرف القارى ، وإن كانت هذه القضايا الأخيرة قد جاءت متأخرة زمنياً نظراً لأن استغلال النفط في المياه قد أعقب استغلاله في البر^(٧٠) ، وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى النزاع حول واحة البويهي بين السعودية ودولة الإمارات ، والذي تعود بداياته إلى أوائل هذا القرن ، وإلى النزاع الكويتى - العراق فى ١٩٦١ وما بعدها ، والنزاع بين عمان والإمارات فى ١٩٧٧ وما بعدها ، وهكذا ، إذ يلاحظ أن كافة هذه المنازعات ، وإن كان لا يمكن الزعم بأنها منازعات نفطية بحتة ، أو حتى بالنسبة لبعضها منازعات نفطية على نحو أساسى ، إلا أن عامل النفط كان واضحاً فيها جميعاً حيث تضمنت كلها منازعات حول مناطق غنية بالنفط^(٧١) ، وكما سبقت الإشارة فإنه يمكن فى نفس الوقت اعتبار أن الغراء النفطى قد أسهم فى تسوية بعض المنازعات ، ولاشك أنه ليس من قبيل المصادفة أن يكون عام ١٩٧٤ بالذات هو العام الذى تم فيه تسوية النزاع حول واحة البويهي ، وبعبارة أخرى فإن الثروة النفطية المتزايدة بعد ١٩٧٣ قد سهلت للطرفين المتنازعين - بالإضافة إلى عوامل أخرى بالتأكيد - تقديم تنازلات متبادلة أفضت إلى تسوية النزاع^(٧٢) .

٢ - تحليل اتجاهات الندوة :

حول دور النفط فى تصعيد الصراعات العربية - العربية :

لم ترق قضية الصراعات العربية - العربية فى الندوة مناقشات مكثفة ، غير أن القدر القليل من الآراء الذى أبدى فى هذا الصدد قد وافق على الخط العام للتحليلات الموجودة فى الأدبيات المنشورة ،

والذى يمكن تلخيصه فى أن مناخ العلاقات العربية — العربية قد تغير من منظور وجود تناقض جديد فى الوطن العربى بين الأغنياء والفقراء .

وبالإضافة إلى ما سبق تساءل أحد المشاركين عما إذا كان النفط قد أدى إلى تصعيد الصراعات العربية — العربية بمعنى تجاوز هذه الصراعات للحدود التى لم تكن تتجاوزها قبلاً ، والتى سماها بالخطوط الحمراء ، فقد لاحظ أنه قبل السبعينات أو النصف الثانى من السبعينات كانت هناك خطوط حمراء لا تتعداها النظم العربية فى خلافاتها ، أما فى السبعينات وبالثلاثين فى نصفها الثانى فقد بدأت الأقطار العربية تتجاوز هذه الخطوط ، وقد ضرب عدة أمثلة على ذلك مثل تحشد الجيش السورى على حدود الأردن ، ووقوف سوريا إلى جانب إيران فى حربها مع العراق ، والصراع بين اليمن ، وفى المغرب العربى . وكان مفهوماً أن مسئولية النفط عن هذا التصعيد تنبثق من أنه وضع فى أيدي الأقطار المالكة للثروة النفطية ، وكذلك تلك التى تأخذ شيئاً أو آخر من هذه الثروة سلاحاً جديداً . غير أن صاحب هذا الرأى قد حرص على طرحه فى صورة تساؤل كما توضع الصياغة ، وقد ختم تساؤله بالإشارة إلى احتمال أن يكون غياب الشقيق الكبير — يقصد مصر — مسئولاً عن ذلك ، أو لعلهما العاملان معاً .

وقد عقب مشارك آخر على هذا التساؤل ، فأشار إلى وجود شواهد ربما تؤيد تجاوز الصراعات العربية — العربية فى فترة الطفرة النفطية لحدودها التقليدية ، ولكنه تحفظ بأن هناك ما يشير أيضاً إلى أن تجاوز الخطوط الحمراء ظاهرة ترجع إلى ما قبل الطفرة النفطية ، فالصراع فى المغرب العربى يعود إلى أوائل الستينات ، وكذلك الصراع اليمنى الداخلى الذى تورطت فيه كل من السعودية ومصر ، وهكذا . ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن دبلوماسية الدول النفطية المحافظة تعمل للتهديد والتوفيق فى مناخ العلاقات العربية ، وذلك لأن مثل هذه الظروف تمثل بالنسبة لها — إن توفرت — ظروفاً مثلى للبقاء والاستمرار ، بعكس الحال فيما لو تصاعدت الصراعات العربية — العربية إلى النحو الذى ينمى الإمكانات الثورية فى الأقطار العربية المختلفة ، فسوف تكون النظم العربية المحافظة أول ضحية متصورة لمثل هذه التطورات ، مع ذلك فقد انتهى صاحب هذا الرأى إلى توضيح أنه لا يريد بتعقيبه أن يدعى صحة فرض دون آخر ، وإنما يريد أن يثبت أن الظاهرة معقدة ، وهى لاشك هامة ، ومن ثم فهى تحتاج تحليلاً علمياً متعمقاً .

المبحث الخامس

الوحدة العربية

١ — تحليل الأدبيات المنشورة :

أ — نظرة عامة :

قدم التحليل في الجزئيات السابقة بعض المؤشرات التي تفيد بتوقع أثر سلبى للثروة النفطية على قضية الوحدة العربية ، فمن ناحية — وعلى الرغم من أن التجمعات الجزئية في الوطن العربى يمكن أن ينظر لها كخطوة في سبيل الوحدة — رأينا أن مجلس التعاون الخليجى يمكن أن ينتقد على أساس أنه يجسد على نحو مؤسسى انقساماً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً بين أعضائه من جانب وبقاى الأقطار العربية من جانب آخر ، فضلاً عن الآثار السلبية أو المتحفظة التى أوجدها تكونه لدى أطراف عربية عديدة ، ومن ناحية أخرى ، وعلى الرغم من الأثر الذى يمكن أن ينسب للثروة النفطية في تسهيل التوصل إلى تسوية لبعض المنازعات ، فقد رأينا قبل ذلك أن هذه الثروة مسئولة عن إيجاد انقسام بين مجموعتين من البلدان العربية لاسيما وقد تطابقت حدود هذا الانقسام مع انقسامات أخرى .

غير أن أثر الثروة النفطية على قضية الوحدة العربية لا يقف عند هذا الحد بطبيعة الحال ، وعلى الأقل كان طبعاً أن يؤدي الوضع النفطى للوطن العربى إلى آمال وحدوية لدى البعض ، وقد طرحت إحدى الدراسات على سبيل المثال تصوراً لمشروع لتوحيد قومى يتم من خلاله وبدعمه توحيد

اقتصادي ، ويهدف هذا المشروع ضمن ما يهدف إلى دمج بؤرة النفط داخل كيان قومي بهيئة اشتراكها بالاقتصاد الغني ، وهذا الدمج يعني تدعيم إرادة سياسية مستقلة تتحكم في إنتاج وتسويق النفط الداخل في التجارة الدولية ، وتضمن استخداماً أكفأ للموارد المالية ، وباختصار فإن مشروع التوحيد العربي مشروع لإنشاء قوة عظمى جديدة بأثر ترتيبها بمعايير القوة على الرغم من تحالفها الاقتصادي بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لأن التحكم في مخزون النفط أفضل في توازنات القوة الدولية من تأثير القوة النووية الصينية مثلاً أو الفرنسية ، وسوف يكون لدولة عربية موحدة مستقلة تأثيرها السياسي الهائل والمباشر في إيران وشبه القارة الهندية وأفريقيا معتمدة على تراث عظيم من العلاقات التاريخية والروابط الإسلامية والروحية^(٧٣) .

وبالإضافة إلى الآمال السابقة يمكن أن نشير إلى وجود اتجاهين متباينين بين الباحثين يصدد أثر النفط على الوحدة العربية ، الأول يقول بأن النفط قد لعب دوراً في تكريس التجزئة وتعميق أشكائها وتنمية النزعات القطرية ، والثاني يرى أن النفط كان له دوره الملموس على صعيد توثيق العلاقات بين الأقطار العربية ، وإزالة بعض الحواجز الحائلة دون المضي في طريق الوحدة^(٧٤) . وسوف نحاول أن نعرض للأوجه المختلفة للمسألة من خلال بيان الحجج التي يستند إليها كل طرف في الجزئيات التالية .

ب - النفط وامكانيات التكامل العربي :

أول حجة يقدمها أنصار الاتجاه القائل بوجود دور إيجابي للثروة النفطية على مسيرة الوحدة العربية حجة ذات طابع مؤسسي ، فقد أدت هذه الثروة في السبعينات إلى نمو ملحوظ في المؤسسات العربية الإقليمية ، ففي يناير (كانون ثان) ١٩٧٨ نجد أن عدد هذه المؤسسات قد بلغ ١٠٧ منها ٤٤ أنشئت قبل ١٩٧٠ و ٦٣ بعدها ، أي أن النمو في هذه المؤسسات العربية في السنوات الثماني التي تلت ١٩٧٠ يماثل مرة ونصف المرة حجم النمو المؤسسي في العشرين سنة السابقة على عام ١٩٧٠ ، ويلاحظ أن السنوات الثلاث التي تلت الحظر النفطي ورفع الأسعار في ١٩٧٣ قد شهدت أسرع معدل للنمو المؤسسي المشار إليه ، فقد انشئت في هذه السنوات الثلاث وحدها ٤١ مؤسسة من المجموع الكلي البالغ ٦٣ بنسبة ٦٤٫٧ ٪ ، والملاحظة الثانية على هذه المؤسسات أن طابعها الاقتصادي غالب ، فقبل ١٩٧٠ كانت توجد ثمانى منظمات اقتصادية عربية تمثل ١٨ ٪ من كل المنظمات الموجودة ، بينما فزت هذه النسبة إلى ٥٦ ٪ في حالة المنظمات التي انشئت بعد ١٩٧٠^(٧٥) ، ويمكن بطبيعة الحال أن تستخدم هذه المؤشرات الكمية للدلالة على وجود تقدم ما على طريق الوحدة العربية ، وبالدأت في مجال التكامل الاقتصادي ، وإن كان لا يخفى أن الأمر يحتاج تدقيقاً بالغاً في طبيعة المؤسسات المشار إليها ، وكذلك في أدائها ، وهي مسألة تتضح أهميتها على ضوء المناقشات التالية .

ـ من النظر عن المؤسسات فإن الرأي القائل بوجود دور إيجابي للواء النفطى على مسبوقة الوحدة العربية يرى فى التفاوت بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية مدعاة للتكامل ، وقد سبق الإشارة إلى ظاهرة التفاوت هذه فى مجال فائض رؤوس الأموال ، ومأدت إليه من انقسام للأقطار العربية إلى أقطار غنية برؤوس الأموال وأخرى فقيرة برؤوس الأموال ، كذلك سبق الإشارة إلى أن حدود هذا الانقسام تتطابق مع انقسامات أخرى ، منها مثلاً التباين فى الموارد الطبيعية ، فالأقطار العربية النفطية — باستثناء العراق والجزائر — تتميز بندرة الموارد الزراعية ، على حين تتميز مجموعة من البلاد العربية غير النفطية بموارد زراعية كبيرة ، كذلك هناك التباين فى الحجم السكانى والكثافة السكانية ، وبصفة عامة فإن الأقطار العربية النفطية تتميز بفضالة حجم السكان وبخفة الكثافة السكانية بالقياس للأقطار العربية غير النفطية التى تتميز بصفة عامة بحجم سكانى كبير بالنسبة لمساحتها ومواردها ، وبكثافة سكانية مرتفعة ، ويلاحظ هنا أيضاً أن العراق والجزائر من بين الدول كثيفة السكان نسبياً^(٧٦)

وفى هذا الإطار يمكن أن نشير إلى التصور الذى قدمه أحد الباحثين العرب لتحقيق « أكبر قدر من التجانس والدمج الحركى للقدرات والموارد العربية على المستوى القومى بما فى ذلك تحقيق أشكال متقدمة من الوحدة والاندماج الاقتصادى والسياسى » . ومعنى ذلك لديه أن الأقطار العربية النفطية وغير النفطية تعتبر نفسها شركاء فى المصير وليس فقط فى المصلحة الاقتصادية . وهذا النموذج يعتبر أرقى ناذج التعامل والحركة بين الأقطار العربية لأنه يطرح بوعى الأبعاد المصيرية المشتركة (الاقتصادية — لخصائية — العسكرية — السياسية) لعملية التقدم والوحدة العربية . ففضية التكامل الاقتصادى لعربى ، وفقاً لهذا النموذج ، لابد لها وأن تنطلق من تصور استراتيجى شامل لمتطلبات التنمية على صعيد لمنطقة العربية ككل ، وبما لا يتناقض مع الأهداف والمصالح القطرية المحلية .

ومن خلال هذا الطرح دعا هذا الباحث إلى تأكيد قضيتين محويتين : الأولى وعى الترابط لحاسم بين قضية التنمية العربية وقضية الاستقلال السياسى والاقتصادى مما يجعل إنجاز التحرر الوطنى من المنطقة العربية مهمة مصيرية مشتركة أمام شعوب الأقطار العربية المختلفة ، والثانية أن ما يوجد من سوع وتباين فى الإمكانيات والموارد المادية والمالية والبشرية فى المنطقة العربية هو فى حقيقة الأمر ، ومن منظور تاريخى ، عنصر وحدة وقوة ، إذ أنه يفتح الطريق أمام آفاق رحبة للتكامل والوحدة الاقتصادية العربية^(٧٧) .

وخلص الباحث إلى أن طررح مثل هذا التصور لمستوى الدمج الحركى للقدرات والموارد العربية هو لكفيل فى نهاية الأمر بأن يعطى العرب قدرة وطاقة جديدة تخرجهم من حالة التخبط التاريخى التى يرون بها ، والأزتيك والتناقض الذى يطبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة لكل بلد عربى على حدة . وهذا المستوى من الحركة الخلاقة متى تحقق يمكن أن يعيد للتضامن العربى وللآمال الوحدوية للعرب

النضال المفقود ، متجاوزاً بذلك كل الحساسيات والتعقيدات التي نغمت وتولدت في ظل « الحقبة النفطية الجديدة » ، بحيث تتحول العلاقات والتشابكات الاقتصادية العربية الجديدة إلى رصيد إيجابي لعملية التنمية والتكامل العربي ، وعندئذ فقط يصبح النفط عامل وحدة وقوة محرك لمسيرة الشعب العربي نحو التحرر والتوحيد القومي .

وفي نهاية تحليله حذر الباحث من أن المشروع الوحدوي المنشود لن يهبط على الواقع العربي من جراء التطور الطبيعي لانسحاب حركة عناصر الانتاج والسلع وتوحيد السوق القومية بل سيظل مشروعاً إرادياً ونضالياً بالدرجة الأولى يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية ، ولكنه يدرك في الوقت نفسه أن ضبط هذا التطور وتوجيهه هو السبيل المؤدى إلى تحقيق هدف الوحدة المنشودة ، فإذا افتقدنا تلك الإرادة النضالية فسوف يتذكر أبنائنا وأحفادنا الحقبة النفطية من تاريخنا العربي على أنها كانت حقبة الغراء الكاذب ، لأنها ستكون قد فشلت في إثراء وتنشيط مسيرة الوحدة والتكامل الاقتصادي العربي .^(٧٨)

جـ - الإمكانيات الوحدوية لانتقال العمالة بين الأقطار العربية :

الواقع أن النتائج الفعلية قد انغرقت كثيراً عن التصورات الرشيدة ، فعنصر الإرادة والنضال الذي تحدث عنه التصور السابق لم يتوفر في أى وقت من الأوقات لتجسيد الحلم في صورة حقيقية ، وإذا كان ذلك قد حدث بصفة عامة فإن مسألة انتقال العمالة بين الأقطار العربية قد برزت باعتبارها استثناءً محتملاً من هذا الحكم العام ، ذلك أن التباين السكاني المصاحب للفرقة النفطية قد أدى إلى تباين بين الأقطار العربية في قوة العمل ، فالأقطار غير النفطية تتمتع أغلبها بقوة عمل كبيرة على حين تعاني الأقطار النفطية من ندرة في قوة العمل ، وقد كان لهذا التباين أثره في تحركات العمال بين النوعين من الأقطار ، وعليه فقد شهدت المنطقة العربية في السبعينيات موجات هامة لهجرة وانتقال الأيدي العاملة من البلدان العربية « غير النفطية » إلى البلدان العربية « النفطية » بفعل عامل الجذب الاقتصادي في النوع الثاني من البلدان ، كما دفعت الظروف الطارئة في البلدان المصدرة للعمالة بأعداد كبيرة من المهنيين والفنيين والعمال غير المهرة إلى الانتقال إلى البلدان النفطية (لاسيما الخليجية) التي تعاني من نقص شديد في الأيدي العاملة على اختلاف مستويات المهارة .

وعلى الرغم من وجود العديد من القيود الإدارية والسياسية أمام انتقال العمالة فيما بين البلدان العربية شهدت المنطقة اتجاهاً متنامياً ومتصلاً لانتقال العمالة من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية على نطاق واسع منذ أواخر الستينيات ، وقد تزايدت حركة تصدير الأيدي العاملة إلى دول الخليج النفطية — على وجه الخصوص — منذ أوائل السبعينيات بعد موجة الاستقلال السياسي في المنطقة وزيادة عائدات دولها من النفط ، وبدء تطبيق سياسات تتسم بالتوسع السريع في مشروعات البنية

الأساسية والتوسع في تقديم الخدمات العامة . وقد ازداد هذا الاندفاع حدة بعد الزهادات التي طرأت على أسعار النفط بدءاً من السبعينات وعقب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ بصفة أخص ، ولقد أدت هذه الزيادة في الدخل من النفط إلى تبنى خطط طموحة للتنمية وزيادة الاعتماد على العمل المستورد^(٧٩) .

وبما يزيد من أهمية هذه الظاهرة عاملان أولهما حجمها والثاني طبيعتها المؤقتة على المستوى الفردي ، فأما عن الحجم فقد اختلفت بشأنه التقديرات اختلافاً بيناً ، وفي أوائل الثمانينات تراوحت التقديرات ما بين ١.٥ مليون عامل إلى ما يزيد على ٣ ملايين عامل ، ومن المرجح أن يكون الحجم الحقيقي أكبر من هذه التقديرات^(٨٠) ، ومن ناحية أخرى يمكن تبين خطورة الوزن النسبي لحركة العمالة عبر الحدود السياسية العربية عندما ندرك أن حجم الأيدي العاملة المهاجرة إلى الأقطار النفطية العربية كان يمثل في منتصف السبعينات ٢٨ ٪ من مجموع الأيدي العاملة في كل من الأردن والجمهورية العربية المتحدة وعمان وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً ، كذلك وصلت نسبة الأيدي العاملة الوافدة إلى مجموع الأيدي العاملة إلى مستويات حرجية تصل إلى ٨٥ ٪ في حالة الإمارات العربية المتحدة ، ٨١ ٪ في حالة قطر ، ٦٩ ٪ في حالة الكويت ، ٤٣ ٪ في حالة السعودية ، ٤٢ ٪ في حالة الجماهيرية الليبية^(٨١) .

وأما عن الطبيعة المؤقتة لحركة العمالة العربية على المستوى الفردي فهي تعني أن العمالة العربية تهاجر في شكل دورات منتظمة لمدة معينة تعقبها دورات أخرى ، وبالتالي يكون هناك تجديد في أشخاص هذه العمالة ، وهذه الدورة تختلف في مدتها من دولة إلى أخرى من الدول المصدرة ، فالعامل المصري المهاجر للعمل في الكويت يحمل ٣٣٦ سنة تقريباً ، واليمني ٤٧ سنة ، والفلسطيني ٦٣ سنة يعود عادة بعدها إلى موطنه الأصلي ويحل محله آخرون ، ويعني هنا مضاعفة عدد العمالة العربية المهاجرة كل عشر سنوات تقريباً ، فإذا كانت الإحصاءات تقدر هذه العمالة بحوالي ٢.٢ مليون مثلاً ، فإن هذا العدد في ضوء أخذ ظاهرة الدورة هذه في الاعتبار يصل إلى حوالي ٤ ملايين تقريباً ، فإذا كان كل فرد يعمل في المتوسط أسرة مكونة من خمسة أفراد فإن حوالي ٢٠ مليون مواطن عربي يتأثرون بشكل مباشر بظاهرة هجرة العمالة العربية كل عشر سنوات^(٨٢) .

وقد رأى البعض في انتقال العمالة العربية على النحو السابق بعداً تكاملياً عربياً واضحاً ، فعن طريق استيراد أعداد كبيرة من العمال تعمل الأقطار النفطية الغنية على إزالة القيد الذي يكبح تقدمها نحو التوسع السريع والتنمية إقتصادية لإقتصادياتها ، وهو القيد المتمثل في الانقصار إلى الموارد البشرية اللازمة ، ونفس هذه العملية تساعد البلدان الفقيرة في النفط على خفض درجة البطالة أو البطالة المقنعة ، وبما أن الهجرة إلى البلدان النفطية الغنية هجرة مؤقتة بصفة عامة فإن بإمكان مصدري العمالة

إن يهيئوا أكثر من خلال عودة مواطنيهم ، إذ سيكون كثير منهم قد حصل مهارات جديدة وتدريباً تلقاه أثناء الخدمة ، وفي الفترة ذاتها ستعمل تحولات العاملين إلى أوطانهم على إعانة اقتصادات بلادهم الفعوية وتطورها ، خاصة إذا ما وجدت هذه التحولات طريقها إلى المناطق الريفية التي تستأثر بنصيب الأسد من العمال المهاجرين .^(٨٣)

كذلك رأى البعض في انتقال العمالة العربية على النحو السابق فتحاً لقنوات اتصال هامة بين أسواق العمل القطرية ، بحيث أصبحت الاقتصادات القطرية تتفاعل بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية انتقال الأيدي العاملة ، وهكذا فإن المنطقة العربية تشهد ظاهرة تاريخية جديدة ، وهي بدايات تكوين سوق قومية للعمل تتجاوز الحدود والقيود القطرية ، وهي بدايات عفوية وتلقائية دون شك ، ولكن ستكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل عمليات التكامل والوحدة العربية .^(٨٤)

غير أن أنصار الآراء السابقة يعترفون في ذات الوقت بوجود آثار سلبية لانتقال العمالة سواء بالنسبة للأقطار المصدرة أو المستوردة للعمالة ، وبالنسبة للنوع الأول من الأقطار يثير الحديث على الفور عن فقدانها للمهارات في سياق انتقال العمالة لدرجة أنها بدأت تعاني نقصاً في الفنيين وفي جميع أنواع العمال اليدويين والمهرة ، وهو نقص يحتاج سده وقتاً طويلاً ، كذلك هناك مساهمة تحولات العاملين في رفع معدلات التضخم في الأقطار المصدرة للعمالة ... الخ ، وذلك فضلاً عن الآثار الاجتماعية السيئة لاضطرار الكثيرين إلى الانتقال دون أسرهم ، وبالنسبة للأقطار المستوردة للعمالة فتثار عادة مشكلات الاعتماد الواسع على قوة عمل وافدة بما لذلك من أبعاد اجتماعية وربما سياسية^(٨٥) ، ويعني هذا أنه يفرض حدوث قدر من التكامل الاقتصادي العربي نتيجة انتقال العمالة فإن هذا القدر على أقل الفروض قد تحقق على حساب عدد من الأقطار العربية بصورة أو بأخرى ، وهي مسألة جديدة بأن تطرح للمناقشة : إلى أى مدى يمكن أن تستفيد مسيو الوحدة العربية من تحقق قدر من التكامل الاقتصادي القومي ولو بأحد المعايير على حساب أقطار عربية معينة ؟

وفتح الاعتراف السابق بسبلات التكامل الاقتصادي العربي من خلال انتقال العمالة الباب لمناقشة سبيلاته من منظور سياسي ، وقد اهتمت بعض الدراسات ببيان استقلال حركة العمالة عبر الأقطار العربية عن الاعتبارات السياسية منذ السبعينات ، وكذلك بمحاولة استكشاف الأبعاد السياسية لهذه المسألة من منظور وحدوي عربي ، بمعنى التساؤل عن الأبعاد القومية — سلباً وإيجاباً — لعملية التفاعل بين ملايين من العرب المنتمين لجنسيات عربية مختلفة^(٨٦) ، وتظهر الشواهد المتاحة حتى الآن أن لهذه العملية — في غياب استراتيجية قومية تحكمها — قد أفرزت نتائج سلبية .

وقد ذهب إحدى الدراسات إلى أن رد الفعل الأول للهجرات العربية في عصر ما قبل النفط كان

إيجابياً ، وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية أو قطاعات منها لم تكن على وعى بهذه الهجرة الجديدة ، وأنها وجدت في بعض الممارسات الثقافية العامة لدى هؤلاء العرب الوافدين شيئاً من الاختلاف ، إلا أنها وجدتهم بشكل عام ذوي نفع في المدارس والمستشفيات الجديدة ، وفي الإدارة التي لم يكن هناك من المؤهلين المحليين من يستطيع القيام بها ، وكان الخيار المتاح : إما العرب وإما مواطنو شبه القارة الهندية الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب المحليين .

إلا أنه بمرور الوقت أصبح رد الفعل المحلي للوافد العربي غير ودي على أقل تقدير من الجهة الرسمية ومن الجهة العملية ، فبعد أن تلمست قطاعات من أبناء المحليين وجدوا أن الكثير من الوظائف الإدارية ، خاصة في الحكومة مصدر التوظيف الرئيسي ، مشغولة بالوافدين العرب ، ومن هنا بدأ الصراع الخفي ، وأصبح الخلاف حتماً بين الوافد العربي وبين المحلي ، وعقدت هذا الخلاف التناقضات الناجمة عن تعدد مصدر الهجرة الأصل ، فالقادمون من مصر يترأثم البيروقراطي الراسخ كانوا محط مقاومة من المحليين والعرب القادمين من سوريا الكبرى . ولقد أثرت أيضاً الاختلافات السياسية في هذه الأقطار على العلاقات الاجتماعية ، ومن جهة أخرى أصبح الصراع بين الجاليات العربية نفسها من أجل الحصول على الوظائف واحتكار جهات وظيفة معينة واضحاً للعيان ، كما أن الانقسامات الثقافية والاجتماعية والسياسية بين العرب الوافدين كان لها التأثير الأكبر على ضعف هضم المجتمع المحلي ، فقد كان العرب التقديميون محل شك الأنظمة ومصادرتها ، وأصبح العرب المحافظون محط شك القوى الوطنية والعربية المحلية .

كذلك قلل الموقف الرسمي — عن طريق القوانين والقرارات الإدارية — من احتكاك العرب الوافدين بشكل عام بالعرب المحليين ، وانحصرت العلاقات بين الفريقين في أماكن العمل ، وقلت أو ندرت العلاقات الاجتماعية العامة أو العائلية ، واقتصرت التأثير الاجتماعي على بعض مفردات الثقافة العامة ، كاستعانة الفئات المختلفة بكلمات متداولة لدى فئة أخرى أو تبني بعض طرق المأكول والمنعشة ، ومن ناحية أخرى لاحظ أن التفاعل الاجتماعي بشكل عام محدود بين الفئات العربية المختلفة ، فالمصريون عادة ماتكون لهم علاقاتهم الداخلية ، وكذلك الفلسطينيون أو السوريون ... إلخ . وتسحب الخلافات السياسية في الساحات العربية الأخرى على علاقات العرب ، فلنلاحظ أنه بعد اتفاقيتي كامب ديفيد أصبحت هناك علاقة سلبية بوجه عام بين المصريين كمصريين وبقية العرب المشاركة ، إلا أن هذه السلبيةات تظهر أيضاً بين الفلسطينيين والسوريين عندما تكون العلاقات السياسية بين الفئتين في الساحة الرئيسية سلبية ، كذلك ازداد الشقة بين مواطني الأقطار العربية من بين الفئات متوسطة التعليم والوضع الاقتصادي كما يظهر في فئات الكتيبة الحكوميين والموظفين متوسطة الدرجة ، فهنا يكون التنافس هو الظاهرة الملحوظة ، وتحاول كل فئة أن تقدم صورة أفضل لعملها لرب العمل الذي يكون عادة من المحليين .

وقد خلصت الدراسة السابقة من ذلك إلى نتيجة خطية مؤداها أن العري الوافد بشكل عام من قطر ما يحمل للعري الآخر من قطر آخر أو للعري المثل صورة مشوهة^(٨٧).

د - النفط والتقريب بين العرب التقدميين والمحافظين :

يبقى بعد ذلك في جملة أنصار الرأي القائل بوجود أثر إيجابي للثروة النفطية على الوحدة العربية القول بأن هذه الثروة وإن خلقت الانقسامات السابق الإشارة إليها إلا أنها في نفس الوقت قد قللت من الخلافات بين العرب الثوريين والمحافظين بإيجاد مناطق للمصلحة المشتركة بينهم مثل أسعار النفط ، ويُستشهد على ذلك عادة بأمثلة كالتقارب العراقي - السعودي في النصف الثاني من السبعينات ، وتشابه السلوك التصويتي للدول النفطية بغض النظر عما إذا كانت ثورية أو محافظة في المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ .

غير أنه من الواضح أن هذا الرأي مردود عليه لسببين أولهما أنه لا يمكن أن تجوز المساواة بين مواقف دول نفطية كليبيا أو الجزائر أو العراق وبين مواقف دولة نفطية كالسعودية^(٨٨) ، والثاني أنه يفرض صحة هذا الرأي فانه ينسحب في مجموعه على الدول النفطية فقط - أي تقرب بين الثوريين والمحافظين النفطيون - وهي بهذا تدعم بطريق غير مباشر الانقسام الذي سبقت الإشارة إلى أن الثروة النفطية قد أوجدته في الوطن العري .

هـ - الأثر السلبي للثروة النفطية على الوحدة العربية :

إذ انتقلنا إلى حجج أنصار الرأي القائل بوجود أثر سلبي للثروة النفطية على مسيرة الوحد العربية فإننا سوف نجد أنها قد اتضحت بما يكفي من خلال النقاش السابق لحجم انصار الرأي المضاد ، ومع ذلك يمكن أن نضيف في هذا السياق أن الثروة النفطية قد دعمت منطق الدولة القطرية على حساب الدولة العربية الواحدة بما أوجدته من مصلحة هائلة للقطر النفطي في الحفاظ على بنيته كدولة مستقلة ، وهكذا أصبح الحد الأقصى المتصور للوحد العربية في هذا الإطار هو التضامن العري وليس الوحدة الدستورية بصورة أو أخرى ، وأصبحت الأداة الغالبة لهذا التضامن هي المساعدات الاقتصادية^(٨٩) . ومن المثير أن نرى أن الحالة الوحيدة التي لعبت فيها الثروة النفطية دوراً في إيجاد وتدعيم تجربة وحنوية عربية تتجاوز منطق الدولة القطرية وهي تجربة اتحاد الإمارات العربية معية بسبب نفس هذا العامل ، فمن ناحية لعبت ثروة النفط الهائلة لإمارة أبو ظبي بالنسبة لباقي الإمارات دوراً في اقناع هذه الإمارات بدخول الاتحاد نظراً لصعوبة تحمل أعباء الدولة المستقلة خارج الاتحاد ، ولأن أبو ظبي تقدمه حوالى ٨٥ ٪ من ميزانية الاتحاد ، ولك. م. ناحية أخرى مازال النفط يمثل أحد مظاهر الاستقلالية في

الاتحاد بمعنى انفصال موارد النفط في الإمارات التي ظهر فيها ، بمعنى أنها تحتجز دخله لنفسها ، ثم تخصص النسبة المتبقية عليها للاتحاد^(٩٠) ، وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لكيانات صغيرة متشابهة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً فما بالنا بالنسبة للوطن العربي ككل .

٢ - تحليل اتجاهات الندوة :

ترجيح الانعكاسات السلبية للنفط على الوحدة العربية :

أثيرت في مناقشات الندوة تقريباً كافة الموضوعات المثارة في الأدبيات المنشورة بخصوص الوحدة العربية كما عرضتها الصفحات السابقة وإن كان يلاحظ أن الاتجاه الغالب في المناقشات كان يرجح الأبعاد السلبية لأثر النفط على الوحدة العربية على الأبعاد الإيجابية .

ففيما يتعلق بإمكانات التكامل بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية لاحظ بعض المشاركين محدودية الإنجازات التي تمت لاستغلال هذه الإمكانيات ، وقد ضرب أحدهم مثلاً بالسودان ذي الإمكانيات الزراعية التي تحتاج رؤوس الأموال لكي يصبح السودان سلة الغذاء للوطن العربي الذي يستورد معظم غذائه من الخارج ، وسلم مشارك آخر بأن السوق العربية لا تستطيع بظروفها الراهنة استيعاب كافة الفائض النفطية ، غير أن هذا لايعني أن الأقطار النفطية لم تقصر في استغلال الجزء الأمثل من هذه الفوائض للصالح القومي العربي ، وذلك لأن هذه الأقطار تبحث عن العائد المادي الأفضل ، وليس عن الولاء للقومية العربية .

وقد حظيت مسألة انتقال العمالة بين أقطار الوطن العربي بمناقشات واسعة، وقد كانت هناك آراء مؤيدة لوجود أبعاد إيجابية لهذا الانتقال من منظور الوحدة العربية ، فحركة العمالة هذه التي لم يشهدها الوطن العربي قبلاً تمثل تواصلاً بشرياً عربياً كان قد انقطع في عهد السيطرة الاستعمارية ، وهجرة العمالة المصرية للأقطار العربية مثلاً كانت عاملاً مهماً في خلق روابط مصرية - عربية لا تنقسم نتيجة للاعتبارات السياسية ، فلأول مرة شهدت فترات تصعيد الصراعات المصرية - العربية زيادة في حركة العمالة المصرية إلى الأقطار العربية المناوئة لمصر ، وإلى الدول الأكثر عداء لمصر بعد كامب ديفيد ، ويمثل هذا بعداً إيجابياً يمكن أن ينعكس في صورة هيكلية على الوطن العربي ، كذلك فإن انتقال العمالة العربية عبر الأقطار العربية يمثل الرصيد البشري المطلوب لتقليص الاعتماد على الهجرة الأجنبية إلى هذه الأقطار .

غير أن مناقشات الندوة كشفت أيضاً عن تأييد لوجهة النظر التي ترى لانتقال العمالة عبر

الأقطار العربية أبعداً سلبية ، وقد أكد أحد المشاركين ماسيقت الإشارة إليه من أن هذا الانتقال قد شوه العلاقة بين أبناء الأقطار العربية ، فقال إن العمالة التي استقطبت للعمل في دول النفط وقعت في مشكلة سياسية هامة وهي تفتيتها إلى فئات صغيرة متصارعة ، ولذلك لم تنشأ بسبب الهجرة أقطار وحدوية وإنما نشأت جماعات متحجرة تعود إلى أقطارها معادية لبعضها البعض ماعدا قلة قليلة ، وأشار هذا المشارك إلى أنه يعتقد أن جانباً مهماً من مشكلة الفلسطينيين وصراعاتهم موجود في الكويت بشكل رئيسي ، إذ تشهد الكويت عادة توترات فلسطينية — مصرية وذلك بسبب التنافس في العمل ، ولذلك فإن أكثر تعبئة تحدث للمتقنين المصريين ضد الفلسطينيين تحدث في الكويت

وقد حظى موضوع أثر النفط على تأكيد منطق الدولة القطرية باهتمام واسع نسبياً من المشاركين ، وقد بدأ أحدهم النقاش في هذا الموضوع بالتأكيد على المعنى الذي سيقى الإشارة إليه أكثر من مرة وهو أن النفط مجرد أداة ليس لها تأثير في ذاتها ، فإذا وصعت هذه الأداة في يد وحدوية سوف تستخدم في أغراض وحدوية ، والعكس صحيح . وماحدث فعلاً أن الثروة النفطية قد أتت في الوقت غير المناسب (في وقت لم يتبين فيه أى نوع من الوحدة بين العرب) فكانت أداة تفكيك وإضعاف ، وفي المكان غير المناسب (أى في الأماكن الهامشية) في كثافتها السكانية فلم يؤد إلى وحدة .

ولم يقف الأمر عند حد تعميق الوحدة بسبب هذه الظروف ، وإنما أكد النفط منطق الدولة القطرية بسبب الخوف على الامتيازات والمصالح خاصة عندما تكون مصر غير الغنية ومركز الثقل العربي التقليدي مطروحة في التفكير للوحدة ، وقد روى أحد المسئولين العرب السابقين أن الجماهير في بلاده كانت تتهافت للوحدة مع مصر قبل عصر النفط ، فلما أتت الثروة النفطية أصبح الخوف من الوحدة معها هو السائد . وقد أكد أكثر من مشارك على فكرة أن الثروة النفطية قد أكدت منطق الدولة القطرية ، ونظر أحدهم للمسألة نظرة مقارنة ، فلاحظ أن النفط دائماً يعمل كقوة طاردة مركزية وليس كقوة جامعة ، ففي الترويج على سبيل المثال أدى ظهور النفط فيها إلى عزوفها عن دخول الجماعة الاقتصادية الأوربية . وقد لاحظ هذا المشارك بالإضافة إلى ذلك من خبرته الواقعية أن المثقفين العرب في الأقطار النفطية ليسوا متحمسين تحمساً كبيراً للوحدة العربية كما كان الأمر قلاً وهو الأمر الذي يمثل دون شك عقبة من عقبات تبلور حركة عربية واسعة من أجل تحقيق هدف الوحدة العربية .

الفصل الثاني

تأثير القوة النفعية على التفاعلات الخارجية للنظام القومي العربي

يتناول هذا الفصل أثر عامل القوة النفعية على ما يمكن تسميته بالعلاقات الخارجية للنظام القومي العربي ، وسوف يتم تناول هذا الموضوع في نقطتين : الأولى ذات طابع إقليمي ، وتثير موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي ، والثانية ذات طابع عالمي ، وتتضمن وضع النظام القومي العربي في النظام العالمي ككل ، وهو ما يطرح قضايا مثل علاقته بالقوتين الأعظم ثم ببعض التكتلات والتجمعات الدولية حيث يشار في هذا السياق إلى قضيتي الحوار العربي - الأوربي والعلاقات العربية - الأفريقية^(٩١) . وسوف يتم تناول الموضوع بنفس النهج المتبع في الفصل السابق بحيث نبدأ دائماً بتحليل الأدبيات المنشورة بخصوص القضية موضوع النقاش ثم نفلو ذلك بتحليل لاتجاهات النقاش العامة داخل الدولة .

المبحث الأول

الصراع العربي - الإسرائيلي

١ - تحليل الأدبيات المنشورة :

ربما كان الصراع العربي - الإسرائيلي هو أكثر موضوع شغل به الباحثون في أثر النفوذ النفطية على العرب ، ولا يبدو هذا مستغرباً بحال لكون هذا الصراع هو مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي دون شك ، وقد أدى هذا الاهتمام البالغ إلى تنوع ملحوظ في القضايا التي تم تناولها في هذا السياق ، وسوف نحاول هنا أن نصنف أكبر قدر ممكن من الأفكار الماثرة بهذا الصدد وذلك حول المحاور الأربعة التالية : النفط كمستغير في تفسير الصراع - النفط وتدهور الأهمية النسبية للصراع - النفط وموازن القوى في الصراع - النفط والتسوية السياسية للصراع .

أ - النفط كمستغير في تفسير الصراع :

نقصد بذلك أن عدداً من الدراسات قد اتجه إلى محاولة إثبات أن النفط ومشاكل السيطرة عليه في الشرق الأوسط تمثل الخلفية الاستراتيجية للصراع العربي - الإسرائيلي ، أو على الأقل أن لهذا الصراع أبعاداً نفطية واضحة ، وذلك على أساس أن قادة العالم الرأسمالي عندما يفكرون في اتخاذ موقف من المشروع الصهيوني لإنشاء دولة في فلسطين كانوا يضعون النفط في صدارة الاعتبارات التي تمل عليهم هذا الموقف ، بل إن الصراع العربي - الإسرائيلي وفقاً لهذه الدراسات ليس مجرد صدام بين إسرائيل

والدول المحيطة بها ، ولكن أصوله تعود إلى صراع شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط من أجل تأمين احتكارها للمنطقة^(٩٢) ، وفي هذا الإطار ينسب للإحتكارات النفطية دور في الاستيلاء على فلسطين عن طريق المساعدة في توفير رأس المال الذي استغل في شراء الأراضي الفلسطينية لحساب الوكالة اليهودية^(٩٣) .

كذلك نسب للحروب العربية — الإسرائيلية المختلفة دلالات نفطية ، فقد وجهت حرب ١٩٤٨ — بالإضافة إلى كوارثها العربية — ضربة شديدة العنف إلى رأس المال البريطاني في النفط العربي ، وبخاصة بعد توقف ضخ النفط من فرع أنابيب كركوك — حيفا ، ومنذ ذلك الوقت تأكدت باطراد سيطرة الاحتكارات الأمريكية على النفط العربي ، واعتمدت على إسرائيل كقوة ردع فعالة ضد العرب أجمعين^(٩٤) ، كذلك تحدث البعض عن أبعاد نفطية لحرب ١٩٦٧ تدور حول الاستيلاء على آبار النفط الغنية بسيئاء ، ومطالبة إسرائيل بقسم من عائدات النقل في خط الأنابيب الذي يصل إلى ميناء صيدا ، ويمر بالمرتفعات السورية ، بل إن أطماع إسرائيل تصل إلى الكويت ذاتها^(٩٥) .

وتأسيساً على الأبعاد النفطية للصراع العربي — الإسرائيلي ، والعلاقة العضوية بين إسرائيل واحتكارات النفط الأمريكية استنتجت بعض الدراسات أن موقف هذه الاحتكارات من الصراع يقوم على أساس منع هزيمة إسرائيل ، لأن مثل هذه الهزيمة إن وقعت تعني تغيراً فجائياً وواضحاً ومباشراً في جميع الأوضاع المرتبطة بنفط الشرق الأوسط^(٩٦) .

بـ النفط وتدهور الأهمية النسبية للصراع :

تتعلق النقطة الثانية التي أثبتت بخصوص أثر النفط على الصراع العربي — الإسرائيلي كما سبقت الإشارة بتطور الأهمية النسبية لهذا الصراع على ضوء متغير النفط ، وهنا يتور الجدل بين من يقولون بأن لتطورات التي لحقت بالوضع النفطي للمنطقة العربية قد أدت إلى تدهور الأهمية النسبية للصراع العربي — الإسرائيلي وبين من يردون عليهم رافضين هذه المقولة .

وينطلق القائلون بأن النفط قد أفقد الصراع العربي الإسرائيلي أهميته النسبية من أن التطورات النفطية قد عززت الاتهامات الأخرى التي تجعل من الخليج ساحة للصراع على نحو يقضي إلى القول بأن هذه المنطقة سوف تشهد في الثمانينات تنافساً دولياً حاداً وعدم استقرار محتمل ، وخطراً داهماً للاقتصاد العالمي بل للاستقرار الدولي ، غير أن المسألة لا تقف عند هذا الحد ، وإنما تنتقل إلى خطوة أبعد بالقول بأن ذلك الوضع قد أدى إلى انتقال مركز الثقل في الوطن العربي من موضعه التقليدي في الهلال الخصيب ومصر إلى منطقة الخليج ، ويستتبع ذلك نتيجة أكثر أهمية وهي أن الصراع العربي — الإسرائيلي يفقد بذلك أهميته الحساسة طالما أن اهتمامات أخرى أكثر إلحاحاً وحيوية قد ظهرت^(٩٧) .

وفى الرد على وجهة النظر السابقة أشارت بعض الدراسات إلى أن مشكلة هذه المقولة أنها تنظر إلى العلاقة بين الصراع العربى - الاسرائيلى وأمن الخليج - النفط كمباراة ذات حصيلة صفرية ، بينما تمه مقولة أفضل وأكثر معنى وهى أن منطقة التوتر قد امتدت لتشمل إقليم الخليج ، وسوف يعتمد توفر النفط العربى والإيراقى - بعد الثورة الإيرانية - إلى حد كبير فى المستقبل على تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى .

وفى واقع الأمر أن ما سبق ذكره بخصوص « النفط كمتغير فى تفسير الصراع » يؤيد التحليل السابق ، بعبارة أخرى فما دمنا نقول إن النفط قد لعب دوراً فى الصراع العربى - الاسرائيلى ، وما دام النفط فى الشرق الأوسط يتركز حالياً فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ، فمن المنطقى أن تكون الرابطة بين بؤرة الصراع العربى - الاسرائيلى وبين بؤرة الصراع فى منطقة الخليج قائمة وقوية ، وألا تستبعد أحدهما الأخرى (٩٨)

وقد لفتت بعض الدراسات النظر إلى إدراك إسرائيل لهذه الرابطة ، ووضعها فى الحسبان فى تخطيطها الإستراتيجى ، فقد أعدت الخطط البدئية ، وتدرت عليها لاحتال أن تكلف من الولايات المتحدة بالاستيلاء على منابع النفط ، وأرست - وفقاً لبعض التقارير - تواجداً عسكرياً على بعض الجزر فى مدخل البحر الأحمر ، ودعمت قواتها البحرية فى ذلك البحر ، وهددت مراراً بضرب المطارات الشمالية فى السعودية إن شارك سلاح الجو السعودى فى أية معركة ضدها ، واحتجت على الولايات المتحدة فى كل مرة عقدت فيها صفقة سلاح مع قطر من أنظار الخليج العربى ، وهكذا فإنه لا مجال للفصل بين أمن الخليج والصراع العربى - الاسرائيلى ، وهو ما يدركه أيضاً على نحو تام مخططو الدفاع والاستراتيجية فى الغرب والشرق مما ينعكس على تقديرهم لموازن القوى ، واقتراحهم للبدائل والخيارات لمواجهة الأوضاع المستجدة^(٩٩) .

جـ - النفط وموازن القوى فى الصراع العربى - الاسرائيلى :

يمكن القول بأن التحليل السابق عن النفط كقاعدة للقوة العربية سوف يكون مفيداً بهذا الصدد ، وإن كان هذا لا يعنى أن نتائج التحليل عندما يخصص على الصراع العربى - الاسرائيلى سوف تكون متطابقة بالضرورة .

أولاً - تطور النظرة إلى النفط كسلاح فى الصراع : أهم الباحثون بتحليل موقع النفط من الصراع العربى - الاسرائيلى كسلاح يستخدم فى إدارة هذا الصراع ، فأوضحت إحدى الدراسات على سبيل المثال أن نظرة العرب الأولى إلى النفط تمثلت فى أنه سلعة يجب العمل على رفع سعرها ، وإن كان لابد

من فصلها عن السياسة ، وذكرت هذه الدراسة أن الاستعمار قد لعب دوراً هاماً في ترويج هذه النظرة والدفاع عنها ، لأنها كانت تتماشى مع مصالحه الاقتصادية والمالية ، وكانت تخدم مقتضيات الاستراتيجية التي رسمها ، ووفقاً لهذه النظرة يكون للدول العربية أن تنصرف كما تشاء في إيرادات النفط التي سوف تساعدها على التخلص من فقرها وتغلبها بينما لن يجلب إقحام النفط في السياسة أو في قضية الدفاع عن الوطن العربي سوى المشاكل ، وعلى رأسها التدخل الأمريكي العسكري في البلاد المعنية ، أو قيام إسرائيل بهذه المهمة نيابة عن الولايات المتحدة .

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة كبيرة من الخبراء ما زالت تؤيد هذه النظرة ، وتطالب الدول العربية بالنصرف وفقاً لها ، وأن ثمة نظرة أخرى تنفرع عنها وتكملها هي القائلة بأن السلاح العسكري وحده هو الذى يستطيع أن يهون الدول العربية ويسترد حقوقها المسلوبة ، وأن الذين يطالبون باستعمال سلاح النفط في المعركة يحاولون التهرب من المعركة العسكرية التي لا مفر منها ، ويهدون أن يلقوا عبء المعركة على الدول المنتجة للنفط^(١٠٠) .

وفي مقابل مجموعة الخبراء المؤيدة لعدم استخدام النفط كسلاح سياسى بصفة عامة ، وفي الصراع العربي - الإسرائيلي بصفة خاصة دعا كثير من الباحثين العرب إلى عكس ذلك ، وكان منطقهم بسيطاً وواضحاً ، فما دام النفط يمثل أكبر استثمارات الاستعمار في المنطقة ، وما دامت مساندته لإسرائيل تهدف إلى السيطرة على الشعوب العربية ، ومنعها من أن تنال من هذه الاستثمارات ، بل ودعم هذه الاستثمارات وتوسيعها ، فإن الواجب أن يشعر ونحسم أن استثماراته ليست آمنة في ضوء سياسته المعادية^(١٠١) .

ومن هنا لم يكن غريباً أن شغل كثير من الباحثين بتحليل ومناقشة الأبعاد المختلفة للأثر المتصور للنفط كسلاح على موازين القوى العربية - الإسرائيلية ، وسوف نعرض فيما يلى لعدة نماذج تناولت من منظورات مختلفة هذه الأبعاد .

ثانياً - الأبعاد المختلفة للأثر المتصور لسلاح النفط : من منظور عسكري يحرص بالأساس على المصالح الغربية والأمن الإسرائيلي تناول أحد الباحثين العسكريين الأمريكيين أثر النفط على ميزان القوى العربي - الإسرائيلي ، فبدأ بأن أوضح أن هذا الأثر يمكن أن يحدت عبر قناتين : الأولى أن يستخدم النفط العربي في بناء أو تمويل بناء قوات ذات حجم وفعالية يمكنها من تغيير الميزان الحالي بين القوات العربية والإسرائيلية بدرجة ذات مغزى ، والثانية أن يستخدم كأداة لمقاطعة تهدف على نحو خاص إلى التقليل من المقدرة العسكرية لإسرائيل ، وقد أوضح هذا الباحث أن الاستخدامين يمكن أن يحدثا أنياً ، وبسببها سلباً تأثيراً مرعباً على إسرائيل .

غير أنه مضى بعد ذلك يناقش كلاً من هذين الاستخدامين موضعاً القيود الواردة على تجسدهما واقعياً ، وبالنسبة للاستخدام الأول لأموال النفط في بناء قوات عسكرية عربية تؤثر على الميزان الحالى للقوى بين العرب وإسرائيل أوضح أن ذلك يمكن بدوره أن يحدث بطرق ثلاثة ، الأول أن تنسق الدول النفطية التى سوف تبني مثل هذه القوات استخدام مقدراتها العسكرية مع دول المواجهة ضد إسرائيل ، والثاني أن تساهم هذه الدول في زهادة المقدرة العسكرية الذاتية لدول المواجهة ، والثالث أن تمول صناعة سلاح عربية .

وبالنسبة للطريق الأول أوضح بداية قصور عناصر القوة في أهم الدول النفطية عن متطلبات بناء قوة مسلحة بالحجم والفعالية المطلوبين لأغراض التأثير على موازين القوى فضلاً عن زهادة الأعباء المالية لهذه الدول بما يضع قيوداً حتى على عنصر الوفرة المالية ، ثم ناقش من ناحية أخرى المسألة بافترض نجاح هذه الدول في بناء تلك القوات ، فأوضح أنه وإن كان التنسيق العسكري العربى قد تقدم بعد ١٩٦٧ كما ظهر في حرب ١٩٧٣ إلا أن تحقيق التنسيق الفعال لقوات كبيرة من بلدان مختلفة في عمليات تكتيكية أمر معقد للغاية ، وهو يتم على سبيل المثال في حلف الأطلسى ووارسو بتنسيق على مستوى القيادة وتدريبات عملية مشتركة مكثفة ، الأمر الذى لا يحدث في الحالة العربية ناهيك عن الخلافات العربية التى تحول دون حدوثه والتى لم يثبت أن إسرائيل كانت عاملاً مساعداً في القضاء عليها ، ومن ناحية أخرى أوضح الباحث أن العامل الجغرافى يلعب هو الآخر دوره في إعاقه حدوث تلك الإمكانية ، فمصر مفصولة عن المشرق العربى جغرافياً بالوجود الإسرائيلى ، وهى مفصولة أيضاً عن المغرب العربى بالصحارى التى لا تتخللها شبكات كافية من الطرق البرية الحديثة .

أما الطريق الثانى — زهادة المقدرة العسكرية الذاتية لدول المواجهة مع إسرائيل — فقد أشار إلى أنه يمثل أكبر خطر محتمل على ميزان القوى العربى — الإسرائيلى ، وأوضح أن ذلك يمكن أن يتم إما بنقل أسلحة تمتلكها دول نفطية إلى دول المواجهة ، كما في حالة الميراج الليبية بالنسبة لمصر ، وأن هذا النقل وإن كان يمكن أن يحد عن طريق قيود يفرضها مصدر السلاح الأسمى إلا أن هذه القيود لا تكون فعالة عادة ، أو بتمويل دول نفطية لمشتريات دول المواجهة من الأسلحة ، وضرب مثلاً على هذا بالسلك السعودى بصفة عامة^(١٠٢) .

وأخيراً فإن الطريق الثالث هو تمويل صناعة سلاح عربية بما يقلل احتمالات التعرض لضغوط خارجية ، وقد أوضح في هذا الصدد صعوبة هذه المسألة مطلقاً ذلك بحاجة صناعة السلاح إلى موارد ضخمة ، وأعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة ، فضلاً عن أنها سوف تكون هى نفسها معرضة للضغط الخارجى بسبب عنصر عدم الاكتفاء الذاتى فيها ، ومع ذلك فقد أكد أن درجة الضغط التى ستعرض لها أقل من تلك التى توجد في حالة شراء الأسلحة مباشرة ، وقد ألمح في سياق

الحديث عن إنشاء صناعة سلاح عربية إلى أن هذه الصناعة قد تمتد إلى تصنيع أسلحة نووية بسيطة مشوراً إلى أن إسرائيل بالذات أكثر تعرضاً للخطر بسبب هذه الأسلحة نظراً للطبيعة الحضرية لجمعتها ، ومتجاهلاً الحديث تماماً عن المقدرة النووية الإسرائيلية .

وبالنسبة للاستخدام الثاني — أى استخدام النفط كأداة لمقاطعة تهدف إلى التقليل من المقدرة العسكرية لإسرائيل — أوضح أن ذلك قد يتم بالضغط على الدول المصدرة للسلاح إلى إسرائيل ، والتي تعتمد على النفط العربى . بدرجة تسمح بالضغط عليها كى توقف عملية تصدير السلاح إلى إسرائيل ، أو تقلل كم الأسلحة المصدرة ، أو تمنع تصدير نوعيات متطورة منها ، وقد استبعد حدوث هذا الاحتمال فى الواقع حيث أن مسألة تصدير السلاح هذه من مسائل السياسة الخارجية التى يصعب تصور حدوث تغيير جذرى فى السلوك الخاص بها نتيجة لضغط من هذا النوع ، كذلك أوضح الباحث أن ثمة اتجاهات أخرى متصوّراً للضغط فى هذه الحالة ، وهو الضغط على الدول التى تشتري أسلحة من إسرائيل كى تمتنع عن هذا الشراء ، وذكر أن النجاح فى هذه الحالة يمكن أن يسبب متاعب اقتصادية وعسكرية لإسرائيل حيث أن زيادة مبيعات السلاح الإسرائيلية تساهم فى تخفيض نفقة إنتاجها ، وزيادة الحصيلة الإسرائيلية من العملات الأجنبية ، وتطوير الأبحاث العسكرية الإسرائيلية^(١٠٣) .

وقد فرقت إحدى الدراسات العربية بين المدى المتوسط والمدى الطويل لاستخدام سلاح النفط ، ففى المدى المتوسط يلعب النفط دوراً مباشراً عن طريق التحكم فى إنتاجه وتصديره أو حجبهِ ، وتكون أهدافه فى خدمة القضية الفلسطينية جزئية تتمثل فى تحرير الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ . أما فى المدى الطويل فإن النفط يلعب دوراً غير مباشر من خلال الانطلاق بمسيرة التنمية المستقلة الشاملة ، والانطلاق بمسيرة تحقيق الأمن القومى ، والانطلاق بمسيرة العمل العربى المشترك ، وعن هذا الطريق يمكن خلق الظروف والاتجاهات التى يمكن داخلها تحرير رقعة أكبر بكثير من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وحماية الحق العربى الفلسطينى وتوطيده ، وحماية الأرض العربية بشكل عام^(١٠٤) .

ثالثاً — قضية التكامل بين سلاح النفط والسلاح العسكرى : من المسائل الأخرى التى ثارت فى سياق مناقشة أثر النفط على موازين القوى فى الصراع العربى — إسرائيل مسألة إمكانية وجود تأثير منفرد لسلاح النفط على موازين القوى هذه ، وقد عرضت إحدى الدراسات هذه المسألة فى سياق الحديث عن تمار فكرى ظهر بعد حرب ١٩٧٣ ينادى بضرورة استعمال السلاح النفطى وحده لإزاء التعقيدات المحيطة باستخدام السلاح العسكرى فى المواجهة مع إسرائيل ، واعتبار أنه — أى السلاح النفطى — سوف يدفع الولايات المتحدة إلى أن تضغط على إسرائيل كى تنسحب من الأراضى المحتلة ، وتقبل قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة .

ثم تحدثت هذه الدراسة عن حجج المعارضين لهذا الرأي ومن أهمها أن المقاطعة الاقتصادية — ومنها المقاطعة النفطية — لا تستطيع وحدها أن تحقق النصر ، فالمقاطعة التي فرضتها انجلترا على أوروبا أثناء سيطرة نابليون على القارة الأوربية ، والمقاطعة التي فرضها الحلفاء على ألمانيا المظترة أثناء الحرب العالمية الثانية ، والمقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل أو الأفريقية المفروضة على النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، هذه المقاطعات على اختلاف أزمائها وظروفها لم تحقق النصر ، لأن السلاح الاقتصادى مكمل للسلاح العسكرى الذى يستطيع وحده أن يحقق النصر النهائى ، وانتهت الدراسة إلى أن السلاحين العسكرى والاقتصادى مكملان لبعضهما^(١٠٥) .

وقد دلل البعض على صحة هذا الاستنتاج بأن الأوبك لم تستطيع رفع أسعار النفط رافعاً جذرياً إلا من خلال حرب ١٩٧٣ ، ثم عجزت عن أى رفع يذكر إلى ١٩٧٨ ، بحيث أن السعر الحقيقى للنفط فى ١٩٧٨ هبط إلى ٤٠ ٪ عما كان عليه فى ١٩٧٤ ، وذلك لأن قضية النفط حين يُنظر إليها من وجهة نظر العالم الثالث هى قضية تحرر ، ولا يمكن أن تحرر شيئاً بمفرده ، وإنما تحرره من خلال حركة ، فإذا وضع النفط العربى ضمن مجموعة الأسلحة التى تملكها الأمة العربية سيكون فعالاً ، أما الحلم بإمكانية استخدام النفط للضغط على الغرب لكى يضغط بدوره على إسرائيل فتتسحب من الضفة الغربية والقطاع فهو وهم يجب أن يوضع له حد^(١٠٦) .

وأهياً — سلاح النفط فى التطبيق : بالإضافة إلى التحليل النظرى لأثر النفط على موازين القوى فى الصراع العربى — الاسرائيلى اهتم كثير من الباحثين برصد الاستخدام الفعلى لسلاح النفط ، وتقويم هذا الاستخدام عبر المراحل المختلفة للصراع ، وبالأذات فى النقاط التى بلغت فيها المواجهة حد العنف المسلح فى حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، كما حاول بعض هؤلاء الباحثين استشراف مستقبل النفط كسلاح فى الصراع العربى — الاسرائيلى على ضوء الحقبة الواقعية لاستخدامه .

أشارت بعض الدراسات إلى أن استخدام النفط كسلاح فى الصراع العربى — الاسرائيلى قد ارتبط بتطور هذا الصراع فى نهاية الأربعينات ، فمنذ عام ١٩٤٧ قررت الدول الأعضاء فى الجامعة العربية استخدام سلاح النفط من أجل تحقيق أهدافها فى فلسطين ، ولم يترجم هذا القرار إلا فى خطوات محدودة مثل إغلاق خط الأنابيب الذى يضخ النفط العراقى نحو محطة حيفا ، أو رفض سوريا السماح ببناء خط أنابيب الأرامكو (التابلاين) احتجاجاً على اعتراف إدارة ترومان بالدولة اليهودية^(١٠٧) .

ومن الواضح أن استخدام النفط كسلاح فى المرحلة التى شهدت نشأة دولة اسرائيل لم يكن فعالاً ، وهو تقويم يبدو أنه يمتد إلى نهاية ١٩٥٦ ، حيث يجمع الباحثون الذين أشاروا إلى استخدام النفط كسلاح لمواجهة العدوان الثلاثى الذى شاركت فيه اسرائيل على مصر فى تلك السنة على عدم

فعالية ذلك الاستخدام وإن اختلفوا في بيان أسباب ذلك ، فقد اعتبر البعض أن الطابع الفردي لذلك الاستخدام هو المسئول ، فقد كانت سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي استطاعت أن تستعمل سلاح النفط بتفجيرها للأنايب التي تنقله من العراق إلى البحر المتوسط ، ولم تستشر سوريا في هذا باقي الدول العربية ولى مقدمتها العراق ، ولم تلق ممارستها هذه تأييداً من هذه الدول ، بل إن بعض الأوساط العربية قد استنكرت مثل هذه الممارسة ، وهو ما يشير إلى أن هذه الأوساط لم تكن مهية لاستخدام سلاح النفط ، ولم تكن مدركة لفاعليته وقوة الردع الكامنة فيه ، بل كانت متأثرة بالرأى القائل بضرورة الفصل بين النفط والسياسة .

ومن ناحية أخرى أشار البعض إلى أن سوريا لم تكن وحدها في ميدان استخدام سلاح النفط في ١٩٥٦ ، فقد وقعت أيضاً تظاهرات عنيفة وأعمال تخريب ضد المنشآت النفطية في الكويت أدت إلى انخفاض خطير في الإنتاج فضلاً عن الضغوط الشعبية التي مورست على الدول النفطية لتحلوا حذو مصر في قناة السويس ، وتعهد إلى تأمين ممتلكات شركات النفط ، ولذلك فإن أسباب عدم الفاعلية تعود إلى أن الدول المنتجة لم تكن تسيطر في تلك الفترة على سير العمليات الإنتاجية ، ومن هنا كان التعبير عن الخيارات السياسية يتم عبر عمليات التخريب والاحتجاج الشديد .

ومع ذلك فقد رأى هؤلاء بعداً إيجابياً في خيبة ١٩٥٦ وهو أن تياراً فكرياً كان قد بدأ بالبروز : لا يجب أن يكون النفط خارج المعركة على الإطلاق ، والمشكلة الوحيدة كانت نتج من حقيقة أن البلدان العربية غير المنتجة للنفط (خاصة مصر وسوريا) كانت هي التي تنمى وتمتدد كبير من الإصرار على هذا الشعار^(١٠٨) .

وقد اتخذت خيبة استخدام النفط كسلاح في الصراع العربي - الإسرائيلي شكلاً أكثر تبلوراً - وإن لم يكن بالضرورة أكثر نجاحاً - في حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، ففي الرابع من ذلك الشهر اجتمع وزراء بعض البلاد العربية المنتجة للنفط في بغداد لمناقشة الأزمة التي كانت ملاحمها قد اتضحت في ذلك الوقت بقصد وضع أسس سياسة عامة حول استخدام النفط كسلاح ضد إسرائيل ، وحضر ذلك الاجتماع ممثلون عن كل من مصر والعراق والجزائر وليبيا والكويت والسعودية ولبنان وسوريا وقطر والبحرين وأبو ظبي ، واتخذ في اليوم التالي قرار عام بالإجماع لإيقاف ضخ النفط العربي من البلاد المنتجة له ، ومنع بيعه أو تسليمه لأمة دولة ترتبط بالاعتداء على أية دولة عربية ، أو تتخذ موقفاً إيجابياً من ذلك الاعتداء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وعقب ذلك أوقف بالفعل تصدير النفط العربي ، وإن كان قد حدث خلاف بين الدول العربية المصلحة للنفط بصدد المدة التي تلتزم فيها بهذا السلوك والبلدان التي طبقته عليها ، وفي جميع الأحوال لم يكن ممكناً التأكيد من أن النفط المتجه إلى بلد معين لن يتخذ طريقه إلى بلد آخر ، وهكذا .

وفي شهرى يوليو وأغسطس (تموز وآب) ١٩٦٧ بدأت تظهر بعض التصريحات الرسمية أو الموضوعات الصحفية فى بعض الأقطار العربية المنتجة للنفط ذات النظم المحافظة^(١٠٩) تنذر من الخسارة المترتبة على وقف ضخ النفط بالنسبة لهذه الدول ، وربما يمكن اعتبار ذلك إحدى مقدمات ما تم فى مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى نهاية أغسطس (آب) ١٩٦٧ بالخروطوم والذى قرر أن إعادة ضخ النفط يمكن أن تكون سلاحاً إيجابياً باعتبار أن النفط طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعقدان وهكيتها من الصمود فى المعركة^(١١٠) ، وبهذه الطريقة ليس هناك شك فى أن يكون استخدام النفط كسلاح قد انتهى ، وأن تكون النظرة المحافظة لهذا الموضوع فى مناخ هزيمة ١٩٦٧ قد انتصرت .

وعموماً ليس ثمة اختلاف حول أن استخدام النفط كسلاح فى إدارة الطرف العربى لصراعه مع إسرائيل لم يصادف نجاحاً على الإطلاق فى حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، وقد قدم بعض الباحثين تفسيراتهم لهذا الإخفاق ، وقد أشارت هذه التفسيرات إما إلى أسباب تعود إلى الطرف العربى نفسه أو أسباب تعود إلى الأطراف التى استخدم سلاح النفط فى مواجهتها .

وأول ما نسب للعرب بما يفسر إخفاقهم فى الاستخدام الفعال لسلاح النفط فى ١٩٦٧ هو الهزيمة العسكرية السريعة التى لم تمكن من استعمال النفط كسلاح مساند للسلاح العسكرى ، وبهذا كان التلازم بين السلاحين غير متوافر^(١١١) ، ويمكن القول بأن السبب الثانى الذى يعود للطرف العربى يتعلق بعدم وجود إرادة سياسية عربية موحدة بهدد استخدام النفط كسلاح ، وقد سبقت الإشارة إلى نفور الدول العربية المصدرة للنفط من ذلك الاستخدام ، كما يمكن أن نضيف فى هذا الصدد عامل الخلافات العربية فى ذلك الوقت . كذلك لم تكن الدول العربية متفقة على الهدف الأساسى لاستعمال سلاح النفط ، كما أنها لم تكن متفقة على خطة دقيقة لكيفية استعماله ، فمثلاً هل كان الخطر يستمر حتى يتم انسحاب القوات الاسرائيلية إلى حدود ما قبل ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، ويتم إعطاء شعب فلسطين حق تقرير مصيره ؟ وهل كانت الدول العربية مستعدة للتفاوض مع إسرائيل ؟ ... الخ^(١١٢) .

أما الأسباب التى تعود إلى الأطراف التى استخدم سلاح النفط فى مواجهتها فيمكن تلخيصها بصفة عامة فى أن حرمان هذه الأطراف من النفط العربى يفرض حلوله لم يكن ليدل إلى النتائج السياسية المرجوة ، سواء لقدرة هذه الأطراف على تعويض ما فقدته من النفط العربى — وإن يكن بتكلفة أعلى على وجه العموم بسبب إغلاق قناة السويس — عن طريق دول أخرى لم يفرض عليها الخطر ، أو عن طريق نهادة بعض الدول غير العربية المنتجة للنفط من إنتاجها بما يحوس ولو جزئياً النقص الناتج عن وقف تصدير النفط العربى^(١١٣) .

وقد أثار البعض نقطة خلافية تتعلق بمدى حاجة الدول التي طبق عليها قرار حظر تصدير النفط العربي إلى هذا النفط ، وقد لا يكون هناك خلاف حول اعتماد دول أوروبا الغربية على النفط العربي ، أما الخلاف فيشور بصدد الولايات المتحدة ، ومن الحقيقي أنها لم تكن قد دخلت بعد في ذلك الوقت مرحلة الحاجة المؤثرة إلى النفط العربي ، وكان الخلاف يدور هنا حول ما إذا كان منع تصدير النفط العربي إليها لن يصيبها بأضرار تذكر أو سيعرضها لمخاطر معينة ، وقد رأى أن الضغط على الولايات المتحدة في ١٩٦٧ . باستخدام سلاح النفط كان عسير التحقيق لأنها لم تكن في حاجة ماسة إلى النفط العربي ، وكان في إمكانها الاستغناء عنه ، ولما كان سلاح النفط موجهاً أصلاً ضدها فإن هذا يفسر إخفاقه^(١١٤) ، بينما رأى آخرون أن قرار وقف تصدير النفط يعنى زيادة الضغط على رصيد النفط الأمريكي ، وزيادة استنزاف نفط أمريكا اللاتينية وإيران ، ولا يعنى ذلك ارتفاع الأسعار فحسب ولكن إثارة مشاكل استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة لأنها تعتمد على النفط العربي في تموين أكثر من ٥٠ ٪ من احتياجات أساطيلها ، فضلاً عن أن المخزون الأوربي يكفى لمدة ثلاثة أشهر تقريباً ، وهناك شك كبير في أن تتمكن الولايات المتحدة من كفاية حاجاتها وحاجات حلفائها دون أن تعرض اقتصادها ومخزونها النفطي للمخطر^(١١٥) .

وعموماً فليس ثمة شك في أن الأسباب المرتبطة بالطرف العربي ذاته كافية وحدها لتفسير الإخفاق في الحصول على أية نتائج مواتية من استخدام سلاح النفط في ١٩٦٧ .

ولقد حظى استخدام النفط كسلاح في الصراع العربي - الإسرائيلي في حرب ١٩٧٣ بأكثر اهتمام بين الباحثين مقارنةً بسنتي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وأسباب هذا واضحة ، فكل مرة يستخدم سلاح النفط بطريقة فيها شبه تخطيط استراتيجي ، ويتزامن مع معركة عسكرية طويلة نسبياً ، ويبدو أنه أدى إلى نتائج فعالة .

وطابع كثير من الكتابات التي تناولت هذا الموضوع هو التركيز على تحليل أسباب نجاح استخدام سلاح النفط في ١٩٧٣ دون محاولة لتوضيح ما هو المقصود بهذا النجاح ، وبدون أن ثمة خلطاً قد نشأ بين مجرد الجأزة على استخدام السلاح وبين نجاح هذا الاستخدام ، ذلك أن حسابات العائد من منظور الطرف العربي في الصراع العربي - الإسرائيلي تبدو متواضعة للغاية ، هذا إن كان ثمة عائد على الإطلاق بلغة السياسة الواقعية ، أو لعل الخلط قد نشأ بين نجاح الدول المصدرة للنفط في رفع أسعاره على نحو مؤثر في سياق المواجهة العسكرية مع إسرائيل وبين النجاح في استخدام النفط كسلاح في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وسوف نحاول فيما يلي أن نعرض لحقبة استخدام سلاح النفط في ١٩٧٣ من خلال تناول عدد من الكتابات لها .

في ١٧ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ عقد وزراء النفط في ١٠ دول عربية هي السعودية والكويت والعراق والإمارات والبحرين وقطر وسوريا ومصر والجزائر وليبيا اجتماعاً في الكويت انتهى إلى قرارات لم يوافق عليها العراق الذي كان يطالب بتأميم جميع الشركات الأمريكية الموجودة في المنطقة العربية، وتحويل الأرصدة العربية ووقف إنتاج النفط العربي، وقد أتم العراق بالفعل نصيب الشركات الأمريكية في شركة بترول البصرة.

وقد قرر المجتمعون أن يتناقص الإنتاج النفطي لكل دولة عربية مصدرة للنفط فوراً بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥ ٪ ابتداء من الشهر الأول من رقم الإنتاج الفعلي لشهر سبتمبر (أيلول) ١٩٧٣، ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المخفض من الشهر السابق، وهكذا، حتى تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلي عن الأراضي العربية المحتلة، ومع ذلك فإن الدول التي تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لن تضار من تخفيض الإنتاج، وسوف يستمر تزويدها بالنفط كما كان قبل التخفيض، وعلى الرغم من أن نسبة التخفيض من الإنتاج واحدة لكل دولة فإن ما ينال الدول المستهلكة منها قد يتزايد وفقاً لمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الإسرائيلي.

وأوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار أن تنال الولايات المتحدة أكبر تخفيض، وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حدة من النفط الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربونية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض، كذلك أوصوا بأن يؤدي هذا إلى قطع إمدادات الولايات المتحدة بالنفط من كل دولة منفذة لهذا القرار على حدة.

وقد أعلنت جميع الدول النفطية - التي وافقت على القرار بطبيعة الحال - إما فور صدور القرارات أو في اليوم التالي عن وقف شحنات النفط إلى الولايات المتحدة، وأصدرت أوامرها بالفعل إلى الشركات المعنية لتنفيذ ذلك، ولما كانت واردات الولايات المتحدة من هذه الدول تزيد على نسبة الـ ٥ ٪ المقرر تخفيضها فإن تلك الدول قد زادت نسبة الحفض بحيث وصلت في بعضها إلى أكثر من ٢٠ ٪، وعصوماً زادت هذه النسبة فيها جميعاً منذ الأسبوع الأول لتطبيق القرار عن ١٠ ٪، ولم تكنف الدول العربية المصدرة للنفط بوقف الصادرات إلى الولايات المتحدة، وإنما امتدت بتطبيق هذا القرار إلى هولندا بسبب تأييدها الصارخ لإسرائيل.

وفي ٤، ٥ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت للمرة الثانية حيث قرروا أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥ ٪ من إنتاج شهر سبتمبر (أيلول) داخلياً فيها الكميات المخصصة نتيجة قطع النفط عن الولايات المتحدة وعن السوق الهولندية، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك في شهر ديسمبر (كانون أول) بنسبة ٥ ٪ من إنتاج نوفمبر

(تشرين ثان) على ألا يؤثر أى تخفيض على الحصص التى كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للنفط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٣ . وإلى جانب ذلك اتخذ الوزراء العرب قرارات بمعاينة الشركات التى تخالف قراراتهم ، كما قرروا أن يشمل حظر النفط العربى إلى الولايات المتحدة وهولندا إعادة شحن هذا النفط من موانئ أخرى ، وقرروا تحقيقاً لذلك تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء السعودية والكويت وليبيا والجزائر لمراقبة تنفيذ الشركات لهذه القرارات ، كما قرروا بوجه خاص بالنسبة للدول الأفريقية التى قطعت علاقاتها مع إسرائيل عدم خفض ما يصل إلى هذه الدول من نفط .

ويذكر أحد التقارير أن الأهم من ذلك كله أن هذه القرارات قد جاءت بعد حوالى عشرة أيام من وقف إطلاق النار فى جبهتى القتال فى مصر وسوريا ، أى أن سلاح النفط العربى لم يتراجع بعد وقف إطلاق النار ، ومع ذلك فسوف يسهل أن نلاحظ أن التراجع قد بدأ يحدث بعد ذلك بصورة تدريجية ، كمكافأة على مجرد مواقف سياسية فى البداية ثم على لا شئ على الإطلاق من الناحية الواقعية بعد ذلك .

ففى ١٨ نوفمبر (تشرين ثان) عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً ثالثاً فى مدينة فينا ، وقد انتهى هذا الاجتماع إلى عدم تنفيذ خفض نسبة الخمسة فى المائة التى كان مقرراً خفضها فى شهر ديسمبر (كانون أول) بالنسبة للدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة ، علماً بأن هذا الخفض قد تقرر تنفيذه بالنسبة للدول الأخرى خارج أوروبا ، وأن قرار الخفض سينفذ من جديد فى شهر يناير (كانون ثان) ١٩٧٤ بنسبة ٥ ٪ بالنسبة لمتوسط شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ ، وستتناول جميع الدول باستثناء الدول غير المعنية بالقرار ، وسيظل الحظر قائماً بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا كما كان مقرراً أصلاً .

وفى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد بالجزائر فى الفترة من ٢٦ — ٢٨ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ تقرر استخدام سلاح النفط العربى بنفس الأسس التى وضعها وزراء النفط العرب وإن كان قد أعفى اليابان من نسبة الـ ٥ ٪ التى قرر هؤلاء الوزراء اعفاء دول السوق المشتركة منها خلال شهر ديسمبر (كانون أول) كمكافأة لها — أى لليابان — على البيان الذى أصدرته مؤيدة للحق العربى .

وفى ٨ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ عقد وزراء النفط العرب اجتماعهم الرابع بالكويت ، وهو اجتماع أدى إلى قرارات بالغة الأهمية من منظور التراجع فى استخدام سلاح النفط إذا قورنت الأمور بقرارات اجتماع الكويت الأول ، فقد تقرر فى هذا الاجتماع الرابع أنه إذا تقرر الموافقة على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وفى مقدمتها القدس ، وتمتضى جدول زمنى توقع عليه إسرائيل ، وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه ، يرفع الحظر عن هذه الأخيرة مع بداية تنفيذ برنامج الانسحاب ،

وتقرر عندئذ نسبة التخفيض العامة على أساس ألا يزيد التخفيض أو ينقص عن النسبة الحقيقية السائدة وقت رفع الحظر لتزويد الدول المستهلكة للنفط ، وتسرى عندئذ على الولايات المتحدة شأنها شأن أوروبا الغربية وبقية دول العالم ، كما تقرر أنه متى تم الاتفاق على الجدول الزمني للانسحاب يجتمع وزراء النفط المنفذون لهذا القرار لوضع جدول زمني يعود بمقتضاه الانتاج تدريجياً إلى مستواه في سبتمبر (الأول) ١٩٧٣ ، وذلك بشكل يتناسب مع مراحل الانسحاب^(١١٦) .

وفي ٢٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ تقرر أن يعود معدل التخفيض إلى ١٥ ٪ من إنتاج سبتمبر (الأول) ١٩٧٣ ، وعدم تنفيذ التخفيض المرتقب في يناير (كانون ثان) ١٩٧٤ ، وفي ١٨ مارس (آذار) ١٩٧٤ تم تكريس هذا التراجع التدريجي برفع الحظر المطبق على الولايات المتحدة ، وفي ١٠ يوليو (تموز) ١٩٧٤ رفع الحظر المطبق على هولندا^(١١٧) .

وقد ركزت كثير من الدراسات على بيان « أسباب نجاح » استخدام سلاح النفط في ١٩٧٣ ، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى مجموعات ثلاث : الأولى تتعلق بالدول العربية وطبيعة العلاقات السائدة بينها ، والثانية تتعلق بالأسلوب الذي استخدمت به هذه الدول سلاح النفط ، والثالثة تعود إلى البيئة الدولية التي أحاطت بهذا الاستخدام في ١٩٧٣ .

ويختص الدول العربية وطبيعة العلاقات بينها تم التركيز على المركز المالي والاقتصادى الجديد للدول العربية المنتجة للنفط (مقارناً بسنة ١٩٦٧) الذى ساعدها على استعمال سلاح الحظر دون أن تخفى أية نتائج اقتصادية تترتب بالنسبة لها على تخفيض انتاج النفط^(١١٨) ، وكذلك على الدرجة العالية من التضامن والتنسيق بين الدول العربية في تلك الفترة ، وبصفة خاصة التقارب المصرى — السعودى ، وأرجعت بعض الدراسات هذا الانفراج العربى إلى سياسة الرئيس المصرى في ذلك الوقت أنور السادات^(١١٩) .

وأما أسلوب استخدام سلاح النفط فقد أفاضت الدراسات المشار إليها في ذكر النقاط الإيجابية فيه ، وأولها أن سلاح النفط قد استخدم متلازماً مع استخدام ناجح للسلاح العسكرى بعكس الحال في ١٩٦٧^(١٢٠) ، وعلى نحو مفاجيء باغت الغرب الذى لم يكن يتوقع توصل الدول العربية إلى مثل هذا الاتفاق ، ومن ثم فلم يكن في الموقف الذى يسمح له باتخاذ تدابير وقائية أو انتقامية فعالة خاصة وقد وجدت تناقضات داخل جبهة الدول الغربية المستهلكة للنفط ، فضلاً عن وجود تحوف في صفوف الغرب من أن تأزم الموقف مع الدول العربية المنتجة للنفط إلى نقطة الانفجار كان من المحتمل أن يتسبب في دفع العناصر القومية المتطرفة إلى تدمير آبار النفط بما يعنى كارثة محققة النسبة للدول الغربية^(١٢١) ، كذلك أضيف الحديث عن أن سلاح النفط قد استخدم في ١٩٧٣ هدف ضح محمد

وهو تطبيق أحكام القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن في نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٦٧ من وجهة النظر العربية بطبيعة الحال ، وقد أدى هذا الوضع إلى وجود تغير لهذا الاستخدام ، وإسباغ صفة الشرعية الدولية عليه^(١٢٢) . وكذلك تم التركيز على أن ربط حظر التصدير بالنسبة لبعض الدول بتخفيض الإنتاج بالنسبة للجميع قد لعب دوراً في النجاح ، لأنه لولا خفض الانتاج لأمكن وصول الكميات المطلوبة أو بعضها إلى الدول المفروض عليها الحظر أو على الأقل عدد منها بصورة أو بأخرى عن طريق الدول التي لم يفرض عليها الحظر ، والتي كانت ستلجأ في هذه الحالة إلى شراء المزيد من النفط لهذا الغرض ، وأخيراً فقد أشير في إطار التطورات ذكرها لاستخدام سلاح النفط من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ إلى يوليو (تموز) ١٩٧٤ إلى أن هذه التطورات توضح « المرونة الفائقة » التي اتسم بها استخدام السلاح والتي يفترض أنها من أسباب نجاح استخدامه^(١٢٣) .

وأما الأسباب التي تعود إلى البيئة الدولية التي أحاطت باستخدام النفط في ١٩٧٣ فهي تدور بصورة أو بأخرى حول زيادة الحاجة إلى النفط العربي في ١٩٧٣ مقارنة بمبائها في ١٩٦٧ سواء بصفة عامة أو بالنسبة للدوليات المتحدة بصفة خاصة^(١٢٤) .

وعندما يبدأ المرء في رصد مظاهر النجاح التي تفسرها الأسباب السابقة سوف يجد حديثاً عن أثر استخدام سلاح النفط في ١٩٧٣ في بروز قوة عربية بمعايير عالمية من الواضح أن قوة النفط — خاصة على ضوء ما رتبته من ثراء اقتصادي — تشكل أهم عناصرها الفعالة ، وقد قارن بعض الباحثين بين سلاح النفط العربي والسلاح النووي الذي تملكه القوى العظمى مبرزاً أن نتائج المقارنة لصالح الأول على أساس أن الردع المتحقق من حيازة الأسلحة النووية ردع نظري نفسى معنوي بينما ردع مورد استراتيجى كالنفط ردع مادي اقتصادى ومصرى ، وأيضاً فإن هناك عوائق هائلة في طريق استخدام وسائل الردع النووي ليست قائمة في أية صورة في وجه استخدام سلاح الردع النفطى ، كذلك فإنه بينما يضع سياق الأسلحة النووية والاستراتيجية ضغوط استنزاف هائلة على الطاقات الاقتصادية والمالية لمراكز القوى الدولية الأخرى فإن قوة الردع النفطى تضيق كثيراً إلى قوة الوطن العربى^(١٢٥) .

وفيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيل بصفة خاصة أشير إلى أن استخدام سلاح النفط في ١٩٧٣ قد جعل النفط يأخذ وضعه كأحد المتغيرات الحاكمة في الصراع العربى — الاسرائيل بكل أبعاده وامتداداته الدولية ، وأن أبرز ما يميز هذا المتغير الاستراتيجى هو أنه يجمع بين عنصرى التكامل الاقتصادى والسياسى ، فثأثيراته الاقتصادية هائلة وبالتالي فإن ضغوطه السياسية هائلة ، كذلك فإنه يتخطى الضغط على الجهات الحكومية والمراكز الرسمية لاتخاذ القرارات إلى الضغط المباشر على المستويات الشعبية ودوائر الرأى العام بمختلف اتجاهاته ، وتلك مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لأسلوب إدارة العرب

لصراعهم ضد إسرائيل ، وضد جهات المصالح المتحازة إلى جانبها ، لأنها تخرج بهم من موقع القدرة المحدودة على الضغط والتأثير إلى حيث القدرة الماثلة في الضغط على كل مراكز الأعصاب المؤثرة في هذا الصراع^(١٢٦) .

وبالإضافة إلى الحديث السابق عن الآثار الإيجابية لاستخدام سلاح النفط أشير إلى أثره على مواقف الدول الأوربية الغربية من الصراع كما اتضح في رفض الغالبية العظمى من هذه الدول التعاون مع الولايات المتحدة في إمدادات السلاح إلى إسرائيل أثناء الحرب ، ثم في التطورات التي طرأت على مواقف الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة بصفة خاصة اعتباراً من بيان نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣^(١٢٧) ، كذلك تحدث البعض عن آثار لاستخدام سلاح النفط على تماسك المعسكر الرأسمالي على أساس أنه قد ضرب الرأسمالية العالمية في حلقة ضعيفة من حلقات تناقضاتها ، وهي حلقة التضامن النفطي الاقتصادي بين الولايات المتحدة وكل من أوروبا الغربية واليابان^(١٢٨) .

وثمة حاجة إلى تقويم واقعي لاستخدام سلاح النفط في ١٩٧٣ في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي ، ولحسن الحظ فإن لدينا أساساً للتقويم وهو الأهداف التي أعلن عنها وزراء النفط العرب أنفسهم في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ ، وهذا الأساس يبين بوضوح أن نجاح الدول المصدرة للنفط في رفع أسعاره شيء ، ونجاح الدول العربية المصدرة للنفط في استخدامه في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي شيء آخر ، إذ أنه استناداً إلى هذا الأساس يمكن القول بأن شيئاً ذا قيمة فعلية لم يعم كتجربة لسلاح النفط . بل إننا حتى لو استخدمنا الأساس الأكثر تواضعاً بكثير والمتضمن في قرارات اجتماع وزراء النفط العرب بالكويت في ٨ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٣ لوصلنا إلى نفس النتيجة .

خامساً - مستقبل سلاح النفط : انطلاقاً من خبرة استخدام النفط كسلاح في ١٩٧٣ وما قبلها ، ومن التطورات التي أملت بالأوضاع الإقليمية والدولية بعد ١٩٧٣ شغل عدد من الباحثين بمناقشة مستقبل استخدام سلاح النفط ، ويلاحظ بوضوح أنهم مع تباين هوياتهم الأيديولوجية واتباعهم الوطنية قد أجمعوا على استبعاد استخدام مثل هذا السلاح مستقبلاً على الأقل بالكمية التي استخدم بها في ١٩٧٣ ، ويمكن رصد ثلاث مجموعات من الأسباب أولها اقتصادية والثانية عسكرية والثالثة سياسية استخدمت في تبرير هذا التوقع ، وإن كنا لسنا بحاجة إلى الإشارة إلى أن هذا التصنيف يعمى بغرض التوضيح بينما في الواقع الفعل سوف نلمس تشابكاً واضحاً في الفعل بين هذه المجموعات من الأسباب .

وإذا بدأنا بالأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية سوف نجد أن هناك أسباباً ترتبط بوجود سلاح اقتصادي مضاد في يد الدولة المفترض أن تكون مقصودة أساساً باستخدام سلاح النفط وهي الولايات

المتحدة الأمريكية ، ذلك هو ما يمكن تسميته بسلح الغذاء ، إذ ترتب على تخلف معدلات الانتاج المحلى عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك على الصعيد العربى ارتفاع هائل فى حجم الواردات الغذائية ، إذ بينما تستهلك البلاد العربية حوالى ٢٠ مليون طن من الحبوب سنوياً يتم استيراد نصف هذه الكمية من خارج الوطن العربى ، كما تم تلبية ٩٠ ٪ من حاجات البلدان العربية من السكر والزيت والنباتية والدهون والألبان واللحوم عن طريق الاستيراد من الخارج ، ومع تزايد حجم الاستيراد عاماً بعد عام نجد أن البلدان العربية تستورد الحبوب بشكل مركز من الولايات المتحدة وكندا وإستاراليا ، أى أكثر دول العالم تحكماً فى سوق الحبوب الدولية ، كما أصبحت المنطقة العربية سوقاً رئيسية للمواشى واللحوم الأسترالية ، وبذلك تحولت مشكلة الأمن الغذائى العربى من مشكلة اقتصادية بحثة إلى مشكلة سياسية هامة تلوح للولايات المتحدة دوماً بإمكانية استخدام « سلاح الغذاء » لشل قدرة العرب على استخدام « سلاح النفط » فى إطار أية مناورة أو مواجهة بين العالم العربى والولايات المتحدة ، وبذا يتلخص جوهر المشكلة السياسى فى حقيقة بسيطة ألا وهى أن العرب لا يستطيعون اتخاذ قرار عسكرى أو اقتصادى حاسم إلا إذا كانت هناك قاعدة غذائية عريضة يتوافر معها فائض غذائى يحول دون خشية قطع صادرات الحبوب إلى الوطن العربى ^(١٢٩) .

وبالإضافة إلى وجود سلاح مضاد لسلاح النفط فإن ثمة أسباباً ترتبط بسلاح النفط ذاته تتعلق بالاجراءات الوقائية التى اتخذتها الدول الصناعية المعتمدة على نفط العرب بدرجة أو أخرى ، وأهم هذه الاجراءات دون شك هو ذلك المتعلق بوجود مخزون استراتيجى من النفط يسمح لهذه الدول بالصمود لعدة شهور على الأقل مما يعطيها أيضاً فترة زمنية كافية للنظر فى اتخاذ اجراءات مضادة ^(١٣٠) .

وإذا انتقلنا إلى الأسباب ذات الطبيعة العسكرية سوف نجد أنها تدور حول إمكان استخدام القوة من قبل الدول المطبق عليها الحظر ضد الدول المستخدمة لسلاح النفط ، فمن المنطقى أن القول باعتاد الحضارة المعاصرة على الطاقة ، وتزايد أهمية النفط بين مصادر هذه الطاقة ، واعتقاد دول عديدة على النفط المستورد من الدول العربية بالذات اعتماداً شبه كل كى فى حالة دول أوروبا الغربية واليابان ، أو اعتماداً متزايداً كما فى حالة الولايات المتحدة يقضى فى التحليل الأخير إلى جدارة المقولة التى تذهب إلى أن تخفيض الانتاج أو الصادرات بشكل حاسم يمكن أن يؤدى إلى إجراءات عسكرية من جانب الدول المتضررة أو على الأقل التهديد بمثل هذه الإجراءات على نحو يحدث الأثر المطلوب فى سلوك الدول المصدرة للنفط ^(١٣١) خاصة وقد كررت الإدارة الأمريكية هذا التلويح مراراً .

ولا يمكن فى الواقع فصل الأسباب السياسية عن الأسباب الاقتصادية والعسكرية السابقة ، فإذا كان استخدام سلاح النفط فى المستقبل لن يحدث الآثار المطلوبة فى مدى زمنى معقول بسبب الزيادة الملحوظة فى القدرة على الاحتفاظ بمخزون استراتيجى ، وإذا كان سيؤثر تعقيدات دولية واسعة قد تصل

إلى حد العمل العسكري المباشر ضد الدول المطبقة لتخفيض انتاج النفط أو حظر تصديره فإن القرار السياسى بذلك يمكن أن يكون صعباً للغاية .

د - دور النفط في التسوية السياسية للصراع :

ثمة تباين واضح في الآراء بخصوص هذه القضية بين من يعتبر أن النفط قد لعب ويمكن أن يقوم في المستقبل بدور في دفع الولايات المتحدة بالذات إلى التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربى — الإسرائيلى ، وعلى الرغم من أن هذه التسوية بطبيعتها الحال سوف تحقق المصالح الأمريكية أو على الأقل لا تصيبها بالضرر إلا أن وجود النفط كعامل قوة في يد العرب يمكن أن يجعل في مثل هذه التسوية عنصراً أو عناصر إيجابية من وجهة النظر العربية . وفي المقابل نجد من ينسب للنفط والدول النفطية المحافظة دوراً مباشراً في التوصل إلى تسوية سياسية تعكس تردى الوضع العربى في الصراع مع إسرائيل ، ثم نجد مرة أخرى من يشير على العكس إلى أن قوة النفط قد لعبت دوراً واضحاً في التصدى لمثل هذه التسوية .

ومن أبرز الأمثلة على التقويم بالغ الإيجابية لدور النفط في دفع الولايات المتحدة إلى التوصل إلى تسوية تحقق مصالح عربية ، بل وتغير سياستها عموماً في اتجاه أكثر توازناً ذلك التقويم الذى يرى أن سلاح النفط قد أجبر الولايات المتحدة على التدخل من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وهو الذى دفعها إلى الضغط على إسرائيل ، ونتيجة لهذا السلاح بدأت حكومة واشنطن تتخلى عن المساندة شبه المطلقة لإسرائيل ، لتقف موقفاً أقرب إلى التوازن مما هو إلى المساندة^(١٣٢) .

وبغض النظر عن مدى واقعية التقويم السابق فإن منطق الحديث عن دور يلعبه النفط في دفع الولايات المتحدة إلى إنجاز تسوية سياسية للصراع العربى — الإسرائيلى ينبثق أولاً من أهمية النفط العربى لها وحلفائها ، ثم ثانياً من المخاطر المحيطة بالخيار العسكري لتأمين تدفق هذا النفط بحيث يحتجز هذا الخيار محالات الضرورة القصوى^(١٣٣) . وبما يساعد لدى البعض على أن نحىء هذه التسوية المرتقبة ، وإن يكن منطقيها هو المصلحة الأمريكية ، أكثر تلبية للمصالح العربية ما أدى إليه استخدام سلاح النفط من فرض لعزلة دبلوماسية على إسرائيل سواء داخل أفريقيا أو بين دول أوروبا الغربية واليابان^(١٣٤) .

ونقلنا هذا في الواقع إلى وجهة النظر الثانية بخصوص دور النفط العربى في تسوية الصراع العربى — الإسرائيلى ، والتي ترى أنه لم يؤد إلا إلى تسوية تعكس تردى الوضع العربى في الصراع مع إسرائيل ، وذلك على أساس أن الدول النفطية قد استخدمت مساعداتها المالية منذ بداية السبعينات لحث النظام المصرى على قطع علاقاته المتميزة بالعالم الاشتراكى ، وتصفية الدور القيادى للقطاع العام ، وإعادة آليات قوى السوق والالتحاق الكامل بالنظام الرأسمالى وعلى رأسه الولايات المتحدة ، وأن تلك

الدول قد ضاعفت جهودها في هذا الاتجاه فيما بعد حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ ، وأنه لا يمكن عزل هذا المسار عن المسار الذي تم فيما بعد بما في ذلك الصلح مع إسرائيل^(١٣٥) .

وبالمقابل فإن البعض يرى أن العرب النفطيين قد لعبوا دوراً في التصدي لاتفاقيتي كامب ديفيد عن طريق ما يمكن تسميته « اللولب النفطي العربي » في بعض القضايا القومية وخاصة القضية الفلسطينية ، فمنذ اتفاقيات كامب ديفيد وماتلاها لم تستطع أطراف هذه الإتفاقيات أن تفرض كل ما تريده بشكل نهائي على العرب ، وقد ترتب على ذلك أن الولايات المتحدة وحلفاءها خاصة في أوروبا الغربية قد بدأوا يدركون عجز هذه الصيغ ، ويحاولون إيجاد مخرج جديد^(١٣٦) .

٢ - تحليل اتجاهات الندوة :

ركزت مناقشات الندوة على قضيتين اثنتين من القضايا التي أثبتت في هذا المبحث بخصوص أثر النفط على الصراع العربي - الإسرائيلي ، الأولى تتعلق بصفة عامة باستخدام النفط كسلاح في هذا الصراع ، والثانية تتعلق بدوره في تسوية هذا الصراع ، وهذا بالإضافة إلى قضية ثالثة لم يتم التعرض لها في السياق السابق وتتعلق بدلالات حركة العمالة العربية المتولدة عن الغزوة النفطية بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي .

أ - استخدام النفط كسلاح في الصراع العربي - الإسرائيلي :

فيما يتعلق بهذا الموضوع ركز كثير من المشاركين على الخبرة الواقعية لاستخدامه منذ ١٩٥٦ وحتى ١٩٧٣ ثم على مستقبل استخدامه .

وقد تناول بعض المشاركين خبرة ١٩٥٦ من زاويتين : الأولى سلبية ، وهي ما كشفت عنه هذه الخبرة من عدم سيطرة فعلية للدول المصدرة للنفط على نفطها بحيث أنه عندما اتخذت إحدى الدول النفطية الهامة قراراً بمنع تصدير النفط إلى بريطانيا وفرنسا اكتشفت بعد ذلك أن القرار لم ينفذ ، أما الزاوية الثانية فهي إيجابية ، وتتمثل في أنه على الرغم من أن البعض يقلل من أهمية هذا الاستخدام إلا أن مفزاه الهام هو إشعار الغرب بأن مصالحه مهددة ، أما خبرة ١٩٦٧ فلم يظهر المشاركون اهتماماً كبيراً بها ، وإن كان قد أشير في هذا السياق إلى تقديم الدول النفطية لمعونات لدول المواجهة ما عدا سوريا في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ .

وقد كان طبيعياً أن يستأثر استخدام سلاح النفط في حرب ١٩٧٣ وما بعدها بالاهتمام الأكبر

من جانب عدد كبير من المشاركين ، وبداية أشار أحدهم إلى اهتمام الولايات المتحدة باستخدام النفط كسلاح منذ ما قبل ١٩٧٣ ، وقد نوه إلى ما نشره أحد المسؤولين الأمريكيين السابقين في كتاب له عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من أن الولايات المتحدة كانت تتحسب لاستخدام سلاح النفط ، وأنها ركزت بهذا الصدد على الملك فيصل ، وسجلت عليه مرتين قبل الاستخدام الفعلي بسلاح النفط في ١٩٧٣ نواياه بهذا الصدد .

وقد تحدث اثنان من المشاركين — وكلاهما شغل أدواراً رسمية هامة مصرياً وعربياً — إبان حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ — عن خبرة استخدام سلاح النفط في تلك السنة ، فاتفقا على تقويم بالغ الإيجابية لهذا الاستخدام ، وكان الجانب الرئيسي للبراعة في هذا الاستخدام وفقاً لأحدهما هو الربط بين تصرفات الحصار وردود الفعل العربية بخصوص توجيه سلاح النفط ، وعلى سبيل المثال فعندما أعلن نيكسون عن تقديم مساعدات ضخمة لإسرائيل صدر قرار الملك فيصل في اليوم التالي بخفض الإنتاج ١٠ ٪ ، وأوقف تصدير النفط تماماً إلى الولايات المتحدة وهولندا ، وهو الأمر الذي سبب انزعاجاً أمريكياً شديداً ، وقد وافق المشاركون الثاني على وجود فرع لدى دوائر القيادة الأمريكية على أعلى مستوى لمسه بنفسه من استخدام سلاح النفط في ١٩٧٣ ، ليس لأن الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي من النفط لم يكن محسوباً ، ولكن بسبب الصعق الأوربي الخفيف على الولايات المتحدة الأمريكية ، وأضاف بأن رأيه حتى ذلك الوقت كان ضرورة استمرار استعمال سلاح النفط لآخر لحظة حتى يتم حل القضية ، غير أن الظروف قد تغيرت .

وقد ذُكرت بعد ذلك ملازمات التوقف عن استخدام سلاح النفط بعد حرب ١٩٧٣ ، وكان المشاركون في النقاش من الذين لعبوا أدواراً رسمية في ذلك الوقت ، وكان ثمة اتفاق على الوقائع بغض النظر عن الخلاف في تقويم المواقف ، وتشير المعلومات التي ذكروها بهذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة كانت تضغط بشدة منذ البداية من أجل التوقف عن استخدام سلاح النفط ، ويبدو أنها وجدت أن القيادة المصرية في ذلك الوقت هي أنسب الجهات التي يمكن أن تفهم دوافع هذا الموقف ، وقد قيل إن الرئيس المصري أنور السادات قد ذكر في نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ أن كيسنجر قد طلب منه التوسط شخصياً لدى الملك فيصل لرفع الحظر ، وأن الملك فيصل قد رفض ، وكان المنطق الأمريكي المعلن هو أن الولايات المتحدة دولة عظمى ، ولا ينبغي أن تبدو وكأنها تخضع لإنذار من دول صغيرة ، وقد اشترط المسؤولون الأمريكيون صراحة فيما بعد رفض الحظر كشرط للمضي في إجراءات انحياز فك الاشتباك على الجبهة السورية ، وهو ما تم — أي الموافقة على قرار رفع حظر تصدير النفط — في مؤتمر قمة عربي مصغر عقد في الجزائر بضغط من مصر بالذات ، وذلك ليسهل التحرك الأمريكي في اتجاه فك الاشتباك السوري الإسرائيلي .

وكان هناك اتفاق بين المشاركين على حدوث خلل وتراجع في استخدام سلاح النفط بعد حقبة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، وذكر أكثر من سبب يجعل استخدام هذا السلاح في المستقبل غير وارد ، وأول هذه الأسباب هو التخطيط الاستراتيجي الغربي لإحباط استخدام سلاح النفط ، وقد شبه أحد المشاركين هذه المسألة بحرق مصر مع إغلاق قناة السويس في ١٩٥٦ ، وكيف تصور البعض بعدها في مصر على نحو جازم أن مصر أصبحت تستطيع من هذه الزاوية أن تصيب الغرب في مقتل ، ولكن على الفور انجبه الغرب ، الذي لابد أن نشهد له بمستوى عالي للتنظيم والتماسك في المصالح الحيوية ، إلى خلق نظام جديد مختلف تمام الاختلاف لطرق نقل النفط وتخزينه ، وعندما جاء عام ١٩٦٧ لم يؤد إغلاق القناة إلى أثر يذكر على الغرب ، وبهذا أبطل هذا السلاح . ونفس الشيء حدث لسلاح النفط ، فحاول الغرب إبطاله بأكثر من أسلوب مثل تقليل الاستهلاك ، وزيادة المخزون الاستراتيجي ، وتكثيف البحث عن مصادر أخرى بديلة ، وفي هذا الإطار يمكن أن يدخل مشروع من أوروبا الغربية بالغاز السوفيتي ، وذلك بالإضافة إلى التلويح بالتدخل العسكري في حالة العودة لاستخدام سلاح النفط للإرهاب ، فإذا أضفنا إلى هذا كله أن حاجة الدول العربية النفطية لاستمرار ضخ النفط قد لا تقل عن حاجة الدول المستهلكة ، وذلك بسبب الدور المحوري الذي يلعبه تصدير النفط في اقتصادات هذه الدول لوصولنا إلى قناعة بأنه من الصعب أن يستخدم سلاح النفط ثانية على النحو الذي استخدم به في ١٩٧٣ .

وثمة سبب آخر ذكر في تفسير النتيجة السابقة وهو الخلافات العربية ، فحين ينجح العرب في القضاء على هذه الخلافات قد يمكن استخدام سلاح النفط ثانية ، غير أن المعضلة أن القضاء على هذه الخلافات قد يعنى أساساً ضرورة عودة مصر للصف العربي ، وهناك استحالة لعودة مصر للجامعة العربية الآن طالما ظلت ارتباطاتها مع إسرائيل على ما هي عليه ، فكيف تشارك مصر في المجلس الاقتصادي وهو يبحث مقاطعة إسرائيل بينا التسوية المصرية - الإسرائيلية تتضمن تطبيع العلاقات كجانب أساسي ، كذلك فإن مصر لا تستطيع حضور مجلس الدفاع لأن هناك نصاً في المعاهدة المصرية - الإسرائيلية تستطيع إسرائيل الاستشهاد به لنسحبها من ذلك ، وكيف تنسق مصر دبلوماسياً مع العرب وقد أشار سلوكها التصويتي في الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ إلى امتناعها عن التصويت على مشروعات قرارات تطالب بفرض عقوبات على إسرائيل ، ومع ذلك يبقى ضرورياً لإعادة التفكير في استخدام سلاح النفط أن الخلافات العربية يجب أن تزول مهما كانت الصعوبة في ذلك .

وأخيراً فإن زيادة المعروض من النفط في الفترة الأخيرة ونزول أسعاره قد قلل دون شك من إمكانات سلاح النفط .

٤ - أثر النفط على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي :

أثرت بهذا الصدد عدة نقاط هامة أولاً أثر النفط على الهدف الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد ذهب أحد المشاركين إلى أن ما بدا بعد حرب ١٩٧٣ من دور هام للنفط العربي قد أعطى انطباعاً بوجود استعداد لتحول المواقف الأمريكية والأوروبية مما أدى إلى تحول المنظمة إلى الهدف التكتيكي الخاص بإنشاء دولة على الأرض المحررة ، وهذا التراجع لم يكن ليحدث لولا ما بدا من أن القوة النفطية يمكن أن تحدث تأثيراً حقيقياً في التسوية عن طريق الضغط على الولايات المتحدة ، وبالطبع فإنه يوجد الآن شعور عميق بالخذلان من جانب الشعب الفلسطيني بسبب أن النفط العربي لم يوجه لخدمة القضية الفلسطينية وتقليص الدولة الإسرائيلية وإنشاء دولة فلسطينية ، بل إن ما حدث في عصر الطفرة النفطية هو مزهد من التشرد والأزمات .

ومن ناحية أخرى فقد أشار نفس المشاركون إلى أن دول النفط العربية قد أرادت أن تفرض شروطاً معينة على مصر من أجل انتقال رؤوس الأموال النفطية إليها ، وقد روى أنه رأى بنفسه شروطاً مفروضة في أحد القروض لم ير مثلها في علاقة دبلنيس بمصر ، وللأسف فقد استخدم مثقفون عرب في عمل الدراسات التي أوصت بهذه الشروط ، وإذا كانت هذه الشروط والضغط قد أثمرت شيئاً فهو مساعدة أنور السادات على الخروج من الخندق العربي أو على الأقل تبهر الخروج .

ورد مشاركون آخرون على القائلين بأن النظم النفطية في الوطن العربي قد رفضت التسوية المصرية - الإسرائيلية بقوله أن كثيراً ممن رفضوها مهملوا لها بصورة أو بأخرى ، وأن بعض هذه النظم أراد مهاجمة التسوية بهذه القوة ليس من قبيل التصدي لهذه التسوية وإنما للمساعدة بإخراج مصر من الخندق العربي حتى يستريحوا من الحديث عن الوحدة العربية .

وفي مقابل الأبهام السلبية السابقة من المنظور العربي لأثر النفط على المسار السياسي للصراع العربي - الإسرائيلي أشار أحد المشاركين بدور الدول النفطية المحافظة في الصراع منذ ١٩٦٧ ، فبعد الهزيمة في تلك السنة أسقط الرئيس عبد الناصر وفقاً لهذا المشاركون حساباته قضية تقسيم النظم العربية إلى تقدمية ورجعية ، وبات مشغولاً بالدرجة الأولى بالاتفاق مع الجميع ضد الخطر المشترك ، ومن ناحية أخرى فإن النظم المحافظة باتت تشمر بوجود شيء اسمه الخطر الإسرائيلي ، ومن ثم غطت من جانبها خطوة للالتقاء مع عبد الناصر . وإذا كان هذا قد حدث في الماضي فإن المنطقي أن يتقدم بعد وضوح المشروع الإسرائيلي في لبنان وغيرها ، وقد أعرب هذا المشاركون عن اعتقادهم بأن دول النفط المحافظة مؤمنة بضرورة مواجهة المشروع الإمبراطوري الإسرائيلي ، وأنه لولاها لما كانت هناك مشاريع سياسية عملية لخلق تضامن عربي .

ج - حركة العمالة العربية ودلائلها بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي :

أثارت مناقشات الندوة قضية جديدة لم تعرض لها الأدبيات المنشورة التي جرى تحليلها في هذا البحث ، وهي قضية تتعلق بأبعاد حركة انتقال العمالة العربية عبر الحدود السياسية بين الأقطار العربية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي ، وقد فجر أحد المشاركين هذه القضية بمحدث عما سماه دور النفط في تفريغ دول الطوق (المحيط بإسرائيل) من البشر ، فقد أدت الثروة النفطية إلى تفريغ ساحة فلسطين ودول الطوق بشرياً من الكفاءات ، وأشار إلى أننا نتحدث أحياناً بشكل محايد عن هجرة العمالة ، ولكن ثمة بعداً استراتيجياً هاماً لهذه الحركة ، وهو أن اتجاهها يشير إلى أنها أتت من فلسطين ودول الطوق إلى الدول البعيدة عن الطوق ، ولكي يوضح خطورة هذه الظاهرة ذكر أن ما فقدته الساحة الفلسطينية بشرياً في الضفة الغربية وغزة بسبب النفط أكثر بكثير مما فقدته بالتجوير العسكري المباشر في ١٩٤٨ ، وبطبيعة الحال فإن الإسرائيليين يساهمون في الضغوط من أجل التججير ، غير أن النفط لاشك قد ساهم في عملية تفريغ الأرض الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر . وما زاد من تفاقم هذه الظاهرة أنها قد شملت مصر وسوريا ولبنان ، والمشكلة الهيكلية في العمالة المصرية أن الهجرة تضم الكفاءات التي تحتاجها مصر . وقد أثرت عملية التفريغ البشري هذه على البناء الذي يتصدى لإسرائيل ، ولتصور مثلاً العائد على العرب في صراعهم مع إسرائيل لو أن المصريين الذين هاجروا إلى الأقطار النفطية كانوا قد مولوا لبناء سيناء ، وكذلك في سوريا والأردن ولبنان خلق حقائق بشرية تحيط بإسرائيل .

وقد أثارت وجهة النظر هذه ردود فعل بين المشاركين ، فأشار أحدهم إلى أنه يفرض صحتها فإن البديل لهجرة العمالة العربية سيء أيضاً من منظور استراتيجي عربي ، وهو تفاقم ظاهرة استيراد العمالة غير العربية ، كذلك نفى أن تكون هجرة الفلسطينيين إلى الدول النفطية ظاهرة سلبية بالكامل ، فالفلسطينيون الذين هاجروا إلى الخليج مثلاً لم يتوقف تفكيرهم في فلسطين ، بل لقد خرجت منهم قيادات لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة .

وتعقيباً على هذا علق نفس المشارك الذي فجر هذه القضية بأنه لم يقصد أن يكون حل سلبيات هجرة العمالة من دول الطوق على حساب عروبة الخليج ، وإنما المطلوب هو بناء قدرة خليجية ذاتية عن طريق تذهب البشر بحيث لا نجد أنفسنا بين خيارين أحلاهما مر : إما أن نفقد عروبة فلسطين أو الخليج ، وكذلك التفكير في العمالة العربية خارج الوطن العربي كمصدر محتمل للعمالة التي تحتاجها الدول النفطية ، فالمطلوب إذن هو استراتيجية قومية تقوم على دعم مالي لدول الطوق لتثبيت البشر فيها وعمالة تذهب للخليج^١ .^١ - فيه لبناؤه حتى لا يفقد عرويته .

المبحث الثاني

وضع النظام القومي العربي داخل النظام الدولي

١ - تحليل الأدبيات المنشورة :

ربما يبدو للوهلة الأولى أن المدخل الطبيعي لبحث أثر النفط على وضع النظام القومي العربي داخل النظام الدولي هو أنه عامل مساعد دون شك على تحسين الوضع العربي بهذا الصدد بما يتضمنه النفط من إمكانات للقوة العربية ، ولكن التحليل في أجزاء سابقة من هذه الدراسة كفيل بأن يدفعنا للتخلي عن هذا المدخل والبحث عن غيره ، وسوف نحاول فيما يلي تقديم تحليل لعدد من وجهات النظر السائدة بشأن أثر النفط على علاقة العرب بكل من القوتين الأعظم ، ثم بأوروبا الغربية فيما يعرف بالحوار العربي - الأوربي ، ثم بأفريقيا ، وسوف يساعد هذا التحليل على بيان المدى الذي استطاع العرب إليه استخدام النفط لتعزيز مكانتهم الدولية .

أ - أثر النفط على علاقة العرب بالولايات المتحدة الأمريكية :

فيما يتعلق بالعلاقة بالقوتين الأعظم عموماً يلاحظ أن نقطة البداية السائدة في معظم الكتابات بهذا الصدد أن وجود النفط على هذا النحو في الوطن العربي قد زاد من اهتمام القوى الكبرى والعظمى به وجعله موضوعاً للصراع ، وذلك على أساس أن النفط باعتباره أعظم موارد الطاقة هو عماد البنى

الصناعية والعسكرية والحاجات الاستهلاكية ، ومن هنا كان التصارع حول حقول النفط العربية^(١٣٧) ، وما لاشك فيه أن هذا يعني أن النفط قد أفضى إلى زيادة مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، وسوف نعى فيما يلى ببيان مظاهر هذه الزيادة فى مصادر التهديد ، وكيفية مواجهة الوطن العربى لها بالنسبة لكل من القوتين الأعظم بادئين فى هذه الجزئية بالولايات المتحدة الأمريكية .

أولاً : تزايد المصلحة الأمريكية فى النفط العربى : بالنسبة للولايات المتحدة بصفة خاصة اهتمت لدراسات المختلفة ببيان مصلحتها المتزايدة فى النفط العربى نتيجة تصاعد اعتمادها على النفط المستورد صفة عامة ، والنفط العربى بصفة خاصة ، وتبدو هذه المسألة واضحة من مقارنة الوضع فى الخمسينات والستينات بوضع السبعينات^(١٣٨) ، فحتى أواخر الستينات كانت الولايات المتحدة تسد حاجتها للنفط من إنتاجها المحلى أساساً (بنسبة ٨٠ ٪) ، وتستورد نسبة الـ ٢٠ ٪ الباقية ، ولكن هذه النسب تغيرت تغيراً كبيراً مع مطلع السبعينات ، وفى عام ١٩٧٢ ازدادت الواردات الأمريكية من النفط خلال الشهور الستة الأولى بنسبة ٩٨٫٧ ٪ ، وفى عام ١٩٧٣ ازدادت الحاجة إلى الاستيراد بنسبة كبر من عام ١٩٧٢ نتيجة خفض الانتاج المحلى من النفط من ٩٫٤ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٢ إلى ٩٫١ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ ، أى بنسبة ٢٫٨ ٪ ، فيما ازداد معدل الاستهلاك بـ ٩ ٪ ، وفى بدء عام ١٩٧٦ ازتمعت نسبة الواردات النفطية التى تساهم فى سد حاجة الاستهلاك المحلى إلى ٣٣ ٪ . تصاعدت فى ديسمبر (كانون أول) من العام نفسه لتصل إلى ٤٠ ٪ من المستهلك محلياً ، وفى عام ١٩٧٩ وفر النفط المستورد ٤٢ ٪ من الحاجات النفطية الأمريكية .

وفى تقرير أعده مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكى CBO « سبوت » فى مايو (أيار) ١٩٨٠ توقع المكتب تصاعد الواردات النفطية الأمريكية إلى ١٠٫١ مليون برميل يومياً فى عام ١٩٨٥ ، وإلى ١١٫٣ مليون برميل يومياً فى عام ١٩٩٠ ، مما يعنى أن الواردات النفطية سوف توفز ٥٢ ٪ من مجموع الحاجات النفطية الأمريكية عام ١٩٨٥ ، ٥٧ ٪ عام ١٩٩٠ . وفى الوقت نفسه أكد التقرير أنه مع الاعتراف بالتكلفة المرتفعة والمخاطر الجسيمة التى ينطوى عليها استمرار الاعتماد على النفط الأجنبى فإن التحرك الرئيسى فى سياسة الطاقة الأمريكية نحو تطوير بدائل محلية للاستغناء عن الواردات النفطية سوف ينطوى بدوره على تكاليف مرتفعة جداً^(١٣٩) .

ولكن هل يعنى تزايد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد تزايد اعتمادها على النفط العربى بالضرورة ؟ فى الواقع أن الدراسات المختلفة التى تناولت هذا الموضوع لم تترك مجالاً للشك فى هذا ، وذلك على الرغم مما تشير إليه المصادر الرسمية الأمريكية من تقديرات مخالفة فى بعض الأحيان ، وقد كتبت U.S News and World Report بتاريخ ١٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٧٣ بهذا الصدد أن حوالى ٢٣ ٪ من استهلاك الولايات المتحدة من النفط يأتى من البلاد العربية^(١٤٠) . وبالإضافة إلى ذلك

ذكرت دراسات مختلفة أن نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أسهم في عام ١٩٧٧ بحوالي ٣٨ ٪ من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية^(١٤١) ، وأشارت أيضاً إلى أن النفط السعودي وحده قد مثل في ذلك العام ٢١ر ٪ من النفط المستورد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما يجعل للسعودية المرتبة الأولى بين مزودي الولايات المتحدة بالنفط ، ويعطى لهذه الأخيرة المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للنفط السعودي^(١٤٢) ، وكذلك أشارت إلى أن تدهور العلاقات الأمريكية — الإيرانية في أعقاب نجاح الثورة على نظام الشاه قد حمل النفط العربي حاسماً بالنسبة للاقتصاد الأمريكي^(١٤٣) .

ومن ناحية أخرى اهتمت بعض الدراسات بأن تؤكد على البعد الآخر الذي لا يقل أهمية للمصلحة الأمريكية في النفط العربي ، وهو ذلك الخاص بالاستثمارات الأمريكية المباشرة في مجال النفط ، والأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات ، وهذا فضلاً عن الظاهرة التي سبقت الإشارة إليها ، وهي عودة جزء أساسي من الأرباح العربية ذاتها إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية^(١٤٤) ، وقد قدر أن نسبتة ٣ ٪ غير أن الأرباح المستعادة من هذا الاستثمار تبلغ نصف أرباح كافة الاستثمارات الأمريكية في الخارج ، وتعترف لدوائر النفطية الأمريكية بأن الأرباح من عملياتها النفطية في البلاد العربية تصل إلى ٦٣ ٪ سنوياً لرأس المال المستثمر^(١٤٥) .

ثانياً — تطور الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة قبل حرب ١٩٧٣ : ترتب على كل ما سبق بطبيعة الحال مصلحة أمريكية واضحة في استمرار تدفق النفط ، وبقاء سعره في حدود مقبولة من وجهة النظر الأمريكية ، وما يتطلبه هذا أو ذاك من المحافظة على بنية مواتية لاستغلال النفط في المنطقة العربية ، سواء كان ذلك يعنى بنية استغلال النفط بالمعنى الضيق ، أو الإطار السياسي الأوسع هذه البنية^(١٤٦) .

وقد كان هذا العنصر الأخير بالذات — بنية استغلال النفط وإطارها السياسي — هو أول العناصر التي شهدت تحدياً للمصالح الأمريكية نظراً لتصاعد حركة التحرر الوطني العربية ، وبروز الدور العالمي للاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي هذا الإطار ليس من الصعب فهم محاولات الولايات المتحدة المتكررة للهيمنة السياسية على المنطقة ، وقد بدأت هذه المحاولات بالسعودية أثناء الحرب العالمية الثانية ذاتها حين أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في فبراير (شباط) ١٩٤٣ أن الدفاع عن السعودية مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد الحرب وفي غمرة الحرب الباردة انتهى لتنها محاولات الولايات المتحدة الضغط لبناء إطار للدفاع الجماعي ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط ظاهره الدفاع العقائدي وباطنه الدفاع عن المصالح الاقتصادية ، لذلك فقد عملت جاهدة لحلق حلف بغداد الذي تكفلت حركة التحرر العربية في ذلك الوقت بمحاصرته .

غير أن الولايات المتحدة لم تكتف بمحاولات الهيمنة السياسية ، وإنما جربت كذلك التدخل

بالقوة العسكرية المباشرة عندما بدا أن مصالحها مهددة كما حدث في الإنزال الأمريكي سنة ١٩٥٨ في لبنان ، والإنزال البريطاني الحليف في نفس السنة في الأردن ، وبصفة عامة فإن الولايات المتحدة طوال هذه الفترة قد احتفظت بقوة ردع مباشرة في بعض مناطق الجزيرة العربية ، أو غير مباشرة من خلال تواجد القوة العسكرية البريطانية في عدن أولاً ثم في الخليج لاحقاً^(١٤٧) ، وكذلك رأى البعض أن عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧ على البلاد العربية لا يمكن إلا أن يكون في التحليل الأخير عملاً أمريكياً — إسرائيلياً مشتركاً ساهمت فيه الولايات المتحدة لحماية مصالحها في المنطقة وعلى رأسها المصالح النفطية من خطر داهم كان يهددها بسبب تصاعد المد القومي وحركة التحرر في شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة في السنوات القليلة التي سبقت هذا العدوان^(١٤٨) ، وبعد الانسحاب العسكري الرسمي من الخليج سنة ١٩٧٢ احتفظت الولايات المتحدة بقوات ومراكز قويه في مناطق عديدة حول الإقليم النفطي ، ومثال ذلك تجهيز قاعدة ديبجو جارسيا في المحيط الهندي^(١٤٩) .

ثانياً — التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري لحماية المصالح النفطية : وضعت خيرة أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ وما مثله من محاولة عربية لاستخدام سلاح النفط في سياق الصراع العربي — الإسرائيلي لأول مرة على نحو جاد قضيتي استمرار تدفق النفط والأسعار موضع التهديد الفعلي ، الأمر الذي استدعى ردود فعل أمريكية حادة تضمنت بصفة خاصة فكرة التهديد بالتدخل العسكري لاحتلال منابع النفط ، ويلاحظ هنا أن الجديد في هذا التهديد إذن ليس فكرة التدخل العسكري في حد ذاتها ، فقد سبق كما رأينا وضعها موضع التطبيق في المنطقة ، ولكن الجديد هو أن موضوع هذا التدخل أصبح احتلال آبار النفط مباشرة بدلاً من إقامة سياج سياسي — عسكري لحمايتها ، كذلك فإن الجديد أن التهديد قد وجه ضمناً إلى كافة الأقطار المصدرة للنفط بغض النظر عن ثورتها أو محافظتها ، وهو الأمر الذي قد يشير إلى حدوث اتساع نسي في نطاق المواجهة بين المصالح الأمريكية وبين مصالح دول المنطقة بحيث أصبح هذا النطاق يشمل معظم هذه الدول بعد أن كان محمداً بالفةة الثورية منها لحسب ، وإن كنا سوف نرى فيما بعد أن هذه الصيغة للتهديد بما قصد منها عن طريق غير مباشر دعم المواقف المتعددة للدول المحافظة بخصوص هذه القضية ، وسوف نرى فيما يلي بتحليل الأبعاد المختلفة لهذه المسألة — أي التهديد باحتلال آبار النفط .

وبداية يهذر التذكير بأن الدوائر الأمريكية الرسمية حرصت على أن توضح أن التهديد العسكري معنى فقط بقضية ضمان تدفق النفط وليس الأسعار^(١٥٠) ، وقد فسر هذا الموقف الأمريكي بأنه من العسير على الولايات المتحدة أن تقوم بمثل هذا العمل العسكري لمواجهة استراتيجية رفع سعر النفط ، إلا أنها ستجد التبرير في مواجهة استراتيجية حظر النفط ، ولا سيما إذا اندلعت الحرب مرة أخرى بين العرب والولة الصهيونية^(١٥١) .

وفي السياق السابق — حماية تدفق النفط إلى العالم الرأسمالي — أطلقت دوائر رسمية أمريكية سلسلة من التهديدات باستخدام القوة لحماية إمدادات النفط إلى الغرب ، وكان مفهوماً من الملاحظات التي أحاطت بهذه التهديدات أن ذلك يمكن أن يتضمن احتلال منابع النفط ذاتها .

وقد بدأت المسألة في أعقاب الحظر النفطي العربي في ١٩٧٣ ، واستمرت طيلة ١٩٧٤ بتقارير صحفية أوروبية وأمريكية أشارت إلى أن الولايات المتحدة تستعد للقيام بعمل عسكري ضد الدول العربية النفطية ، وأن خبراء الاستراتيجية في البنتاجون قد وضعوا خططاً للاستيلاء على آبار النفط في الخليج العربي في حالة نشوب حرب بين العرب وإسرائيل يصحبها حظر تصدير النفط إلى الغرب ، وأن وحدات متخصصة قد دربت أخيراً على حرب الصحراء واحتلال منابع النفط ، وأن ثمة مهاماً استطلاعية قد نفذتها بعض وحدات الأسطول الأمريكي بالفعل^(١٥٢) .

ثم توج هذا بتصريح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في ٢ يناير (كانون ثان) ١٩٧٥ الذي ذكر فيه أنه لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية إذا تعرض العالم لاختناق نفطي بسبب منتجاته في الشرق الأوسط ، ولما سأله الصحفيون في اليوم التالي عن هذا التصريح أجاب بأنه كان يعكس بقوله هذا وجهات نظر الرئيس الأمريكي فورد ، وأضاف أنه لايدل — كما هو معلوم — بتصريحات هامة حول السياسة الخارجية لا تعكس وجهات نظر الرئيس ، وفي اليوم التالي أكد المتحدث الرسمي بالبيت الأبيض ما ذكره كيسنجر من أن تصريحاته تعكس وجهات نظر الرئيس فورد ، وهو ما أكدده الرئيس نفسه في حديث مجلة Time في ١٢ يناير (كانون ثان) وإن كان قد حاول التخفيف من مضمون التهديد سواء بتعريفه لحالة الاختناق بأن تكون طرئاً على ظهوره ، أو باستبعاده لأن يكون رفع الأسعار من قبيل الأعمال التي تتدرج تحت بند الاختناق ، أو بتصريحه أن خطراً نفطياً مماثلاً لذلك الذي فرض في أكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٣ لن يعد دافعاً معقولاً لوقوع تدخل عسكري ، ومع ذلك فقد طرحت مسألة التدخل العسكري الأمريكي لحماية إمدادات النفط بما في ذلك احتلال منابعها ذاتها كأقوى ما يكون على كافة المستويات عالمياً وإقليمياً ، خاصة وأنها بعد أن كانت قد هدأت قليلاً على المستوى الرسمي الأمريكي عادت إلى الظهور بحديث أدلى به جيمس شليز نجر وزير الدفاع الأمريكي إذ مجلة U.S. News and World Report في ١٨ مايو (آيار) ١٩٧٥ ذكر فيه من جديد أنه في حالة فرض حظر نفطي جديد من جانب الدول العربية فإن الحكومة الأمريكية سوف تبتدي ولاشك تساعداً أقل مما أبدته في عام ١٩٧٣ ، وقد تستخدم القوة العسكرية لكسر هذا الحظر^(١٥٣) .

وقد ارتبط إطلاق التهديدات السابقة بظهور دراسات تلبس الثوب الأكاديمي تبشر بالتدخل لعل أشهرها هي تلك التي كتبها روبرت تاكر الأستاذ بجامعة جون هوبكنز الأمريكية ونشرها في عدد يناير (كانون ثان) ١٩٧٥ من مجلة Commentary التي تصدرها اللجنة اليهودية — الأمريكية ، وقد دعا

في هذه المقالة إلى كسر كارثي النفط عن طريق الاستيلاء على حقوله الواقعة على طول الخليج العربي^(١٥٤). كذلك ارتبط إطلاق التهديدات بعملية تمهية للذهن الغربي لعملية التدخل تقوم على أساس أن العرب « المتخلفين » يتحكمون في العالم ، وهم سبب كل المساوئ التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، وبالتالي لا يمكن أن يؤمنوا على مصدر الطاقة العالمي ، وهكذا تنبأ الأذهان في الغرب للاستيلاء على منابع النفط التي يحتاجها الغرب بشدة^(١٥٥).

وقد أثارت هذه التهديدات بطبيعة الحال ردود فعل على مستوى العالم ككل يعنى منها ردود الفعل العربية بصفة خاصة ، وقد جاءت رافضة بطبيعة الحال للتهديدات الأمريكية ، على أساس أنها تحاول اعتماد أسلوب القوة دون الحوار لمعالجة أزمة الطاقة ، وأنها تستهدف تقييد حرية الدول المنتجة أن تقرر بنفسها أسعار مواردها الخام ، وتأتى في وقت تبذل فيه الأقطار العربية النفطية خطوات إيجابية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية مما في ذلك تقديم مساعدات لدول العالم الثالث تبلغ أضعاف ما تقدمه الدول المتقدمة . وقد كان هناك شبه إجماع عربى على أن الرد على هذه التهديدات إن وضعت موضع التطبيق سوف يكون تدمير كافة منشآت النفط في الوطن العربى^(١٥٦).

وفيما يتعلق بالحكم على مدى جدية التهديد بالتدخل العسكرى وقابليته للتنفيذ يمكن القول بأن جميع الباحثين العرب الذين تناولوا هذا الموضوع قد اتفقوا على أنه غير قابل للتنفيذ على نحو مباشر وتقليدى ، وبينوا أسباب ذلك ، غير أن منهم من توقف عند هذا الحد ، بل وأن هناك وظيفة محددة مجرد إطلاق التهديدات على ذلك النحو ، ولما كان ذلك يعنى أن ثمة خطراً فعلياً على الأمن العربى من جراء إطلاق التهديدات بغض النظر عن طبيعة ذلك الخطر فقد شغلت بعض الدراسات بتناول كيفية مواجهة ذلك الخطر ، وسوف نوضح هذا كله فيما لى .

كما سبقت الإشارة فقد اتفقت جميع الكتابات التى تناولت الموضوع على استبعاد تنفيذ التهديد باحتلال منابع النفط بشكل مباشر وتقليدى ، وفى بيان أسباب ذلك الاستنتاج أوضحت الدراسات المختلفة ثلاث مجموعات من الأسباب : الأولى تتعلق بالبيئة الداخلية الأمريكية ، والثانية تتعلق بالمنطقة العربية ، والثالثة تحمى فى سياق الصراع العالمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وتختص الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية الأمريكية يمكن تلخيصها بأنها تدور حول رفض قوى سياسية مؤثرة داخل الولايات المتحدة لفكرة التدخل العسكرى من أساسها ، ويمكن ربط ذلك بخبر تدخل الأمريكى فى فيتنام ، غير أنه يمكن أن تكون له أسبابه المستقلة عن ذلك أيضاً ، وإذا كانت لتهديدات قد صدرت من السلطة التنفيذية الأمريكية فإنها قد وجدت معارضة يحد بها داخل الكونغرس ألا بكى ، وقد استندت هذه المعارضة إلى حجج متعددة من أهمها أن الموقف فى الشرق

الأوسط حرج ، ويتطلب دبلوماسية هادئة ، وفضلاً عن ذلك فإنه لم يكن مؤكداً أن مجموعات المصالح القوية المرتبطة بانتاج النفط في الشرق الأوسط سوف تؤيد فكرة التدخل على أساس ما قد يقضى إليه من أعمال تنعكس آثارها السلبية في النهاية على مصالحها^(١٥٧) . كذلك فإنه إذا كانت بعض الدراسات الأمريكية قد بشرت بالتدخل المسلح وأيدته فإن هناك أوساطاً أكاديمية أخرى عرف عنها رفضها القاطع لفكرة استخدام القوة المسلحة لضمان توريد النفط للولايات المتحدة ، وتركيزها على البديل الذي يستند إلى إقامة علاقات أمريكية - عربية أكثر تعاوناً ، وإيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي باعتباره عقبة رئيسية أمام إقامة مثل هذه العلاقات^(١٥٨) ، وأخيراً فإن الرأي العام الأمريكي نفسه لم يظهر تعاطفاً واضحاً مع فكرة التدخل العسكري ، وقد أظهر استفتاء أجراه معهد جالوب نشرت نتائجه في ٢٣ يناير (كانون ثان) ١٩٧٥ أن أغلبية الشعب الأمريكي تعارض التدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة في حالة قيام الدول العربية بفرض حظر نفطي جديد ، وقد أيد ٣٥ ٪ ممن وجهت إليهم الأسئلة ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواجهة الحظر بينما فضل ٢٤ ٪ فرض عقوبات اقتصادية كرد على الحظر في حين لم يؤيد التدخل العسكري سوى ١٠ ٪ فقط^(١٥٩) .

وإذا كانت هذه هي الأسباب الداخلية الأمريكية غير المواتية لفكرة التدخل العسكري فإن هناك مجموعة ثانية من الأسباب تتعلق بالدول المعنية بهذا التهديد ، أي بالدول العربية المصدرة للنفط ، إذ أنه لن يكون من المتعذر على القوى الوطنية في العالم العربي في حالة تنفيذ مثل هذا التهديد الأمريكي أن تلجأ إلى مقاومته بكل وسائل العنف المضاد المتاح لديها ، ومثل هذا الاحتمال القوي لا يمكن أن يكون خافياً على الأجهزة المسؤولة التي تتولى التخطيط لمثل هذا النوع من الاستراتيجيات^(١٦٠) .

أما المجموعة الثالثة من الأسباب التي تتعلق بالصراع العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فهي تشير إلى أنه حتى لو افترضنا أن الاتحاد السوفيتي لن يتدخل عسكرياً كرد على التدخل الأمريكي ، بل ولن يعتبر هذا التدخل خرقاً لسياسة الانفراج مما قد يهدم أساس هذه السياسة بما يعنيه ذلك من آثار غير مواتية على الولايات المتحدة فإن المؤكد أن التدخل الأمريكي المسلح ضد الأقطار العربية النفطية سوف يحدث في الوطن العربي مناخاً عاماً معادياً للغرب بصفة عامة ، وللولايات المتحدة بصفة خاصة لا يحتاج الاتحاد السوفيتي خيراً منه في صراعه لتوطيد مكانته بين دول المنطقة ، وهو مكسب سوف تتردد الولايات المتحدة ألف مرة قبل أن تسمح بإعطائه للإتحاد السوفيتي^(١٦١) .

وقد استند البعض إلى الأسباب السابقة وغيرها كى يستبعد المسألة برمتها ، بينما حرص آخرون على إيضاح أن هذه الأسباب تؤدي إلى استبعاد تنفيذ التدخل العسكري الأمريكي المباشر في منابع النفط ، ولكنها لا تستبعد تنفيذه بشكل غير مباشر يتم وفقاً له داخل غلاف من نوع آخر ، فقد تستعين الولايات المتحدة حال تدخلها العسكري بمجموعة من الدول الصديقة لها في أوروبا أو في الشرق

الأوسط لتسبغ على تدخلها صبغة جماعية كما فعلت حين حاولت تبهر تدخلها العسكري في سان دو- منجو ، وإستمانت في ذلك مجموعة من قوات بعض الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ، كذلك أشر إلى سينايو غير مباشر آخر يستخدم الصراع العربي - الإسرائيلي كمبرر للتنفيذ ، ويبدو هذا السيناريو قريب الشبه بذلك الذى استعمل في ١٩٥٦ لتبهر التدخل العسكري الفرنسى - البيطاني في منطقة قناة السويس ، وهو يقوم على مطالبة إسرائيل بالهجوم على حقول النفط ، وتدخل الولايات المتحدة بعدئذ بحجة حماية تلك الحقول^(١٦٢) ، وبصفة عامة يمكن تصور أن يحمل مخطوطو التدخل على اتصال قلائل محلية أو اقليمية يمكن أن تستدعى تدخلاً أمريكياً شرعياً ، أى بناء على طلب قوة حاكمة في إحدى دول المنطقة^(١٦٣) .

وبالإضافة إلى الأشكال غير المباشرة التى يحتمل أن ينفذ التهديد بالتدخل العسكري من خلالها فإن إطلاق التهديدات على النحو السابق ، وعلى الرغم من التحليل القائل بصعوبة إنه لم يكن استحالة تنفيذها بطريق مباشر ، لا يمكن أن يكون قد تم عشوائياً ، وإنما لابد أن تكون له وظيفة قصد به أن يؤديها ، فالهدف من إطلاق التهديدات هو تغيير سلوك المهدد (بفتح الدال) دون لجوء إلى القوة الفعلية ، أى منع لجوء الدول العربية إلى استخدام سلاح حظر النفط على نطاق واسع مرة أخرى دون استخدام للقوة فعلاً ، وهنا نجد أننا لزاء حالتين محتملتين : الأولى يكون صانعو القرار فيها في البلاد المهمة (بفتح الدال) عازمين فعلاً أو على الأقل لا يستبعدون اللجوء إلى سلاح النفط في صراع دول ما مثيل ، وهنا ينجح التهديد في تغيير اتجاهاتهم إذا اقتنعوا بالتكلفة العالمية - بسبب هذا التهديد - لاتجاهاتهم هذه إن تحولت إلى سلوك فعل ، أما الحالة الثانية فيكون صانعو القرار فيها غير عازمين أصلاً على استخدام سلاح النفط ، وهنا يكون التهديد مفيداً في تقديم مبرر للرأى العام الداخلى والعربى لعدم استخدام سلاح النفط^(١٦٤) .

ويتضح مما سبق أن هناك اتفاقاً على أن التهديد بالتدخل العسكري وإن صعب تنفيذه أو حتى استحالة يمثل خطورة على الأمن القومى العربى بشكل أو بآخر ، وهنا عنى بعض الباحثين بالحديث عن وسائل مواجهة هذا الخطر ، وقد أوضحت إحدى الدراسات ان افتراض مواجهة التهديدات السابقة بشكل أو بآخر جزء لا يتجزأ من التحليل النظرى الذى انتهى إلى استبعاد تنفيذها ، وذلك على أساس أن التحليل السابق لإمكانية تنفيذ التهديدات الأمريكية ليس تحليلاً استراتيجياً ، فتنفيذ هذه التهديدات غير ممكن فقط لأن للولايات المتحدة مصلحة في عدم تنفيذها تتمثل في تقادى تكلفة هذا التنفيذ ، وحجم هذه التكلفة يتحدد أولاً وأساساً بمدى جدية الطرف العربى في الاستعداد للرد الشامل في حالة تنفيذ التهديدات ، بمعنى أنه إن لم تعد الدول العربية استراتيجية محددة وقابلة للتطبيق للرد فإن هذا يلغى جانباً كبيراً من التحليل السابق ، لأنه ببساطة يقلل من المصلحة الأمريكية في عدم تنفيذ هذه التهديدات ، أى من تكلفة تنفيذها بالنسبة للطرف الأمريكى^(١٦٥)

وقد طالب البعض بأن تكون الاستراتيجية العربية الرد قائمة على مبدأ الانتقام العنيف ، ومؤدى تطبيق هذا المبدأ في هذا السياق أن تبلغ الدوائر العسكرية المعادية رسماً أنها إذا حاولت الاستيلاء على آبار النفط فإن الرد — كما صرح بذلك أكثر من مسئول عربي — سيكون حازماً وشاملاً ، وهو تدمير جميع المنشآت النفطية تدميراً تاماً دون تردد ، واتخاذ تدابير عسكرية جماعية لمواجهة أية دولة عربية تتوانى في تنفيذ هذا التدمير^(١٦٦) .

وإذا كان التهديد بالتدخل العسكري لحماية إمدادات النفط قد برز في أعقاب خيف ١٩٧٣ فإن نهاية السبعينات قد شهدت أحداثاً بالغة الخطورة في المنطقة على رأسها نجاح الثورة الإسلامية في إيران ، ووقوع أحداث المسجد الحرام في مكة ، والتدخل السوفيتي في أفغانستان في ١٩٧٩ ، ثم شهد عام ١٩٨٠ اندلاع الحرب العراقية — الإيرانية ، وفي ضوء هذه التغيرات كان من الضروري أن تحدث بعض التطورات المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، وفي هذا الإطار يمكن فهم مبدأ كارتر الذي ركز على العودة لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية ، ولم يكن هذا تحلياً عن « مبدأ نيكسون » الخاص بالاعتماد على القوة الإقليمية لحماية المصالح الأمريكية ، وإنما أصبح يعنى في الواقع تعرض القصور الناجم عن الاعتماد على القوى الإقليمية في الأساس ، كما برهنت على ذلك الثورة الإيرانية بصفة خاصة ، وفي هذا الإطار برز دور النظام المصري في عهد الرئيس أنور السادات الذي أعلن عن استعداده لتقديم التسهيلات اللازمة للقوات العسكرية الأمريكية في أية لحظة يمكن أن تحتاج فيها إلى هذه التسهيلات ، بالإضافة إلى القواعد والتسهيلات الأمريكية الأخرى قرب الخليج ، وفي هذا الإطار أيضاً نجد الحديث عن قوة الانتشار السريع الأمريكية كقوة تناط بها عمليات التدخل الأمريكي في الخارج خصوصاً في الخليج العربي ، وكذلك عن المناورات التي أجرتها القوات الأمريكية وبالشراكة مع بعض الأنظمة العربية^(١٦٧) .

وهكذا يظل الخطر على الأمن العربي قائماً ، بل ومتزايداً ، فقد نجحت السياسة الأمريكية في تحقيق مزيد من الاقتراب نحو البدائل التي سبقت مناقشتها للتدخل العسكري التقليدي السافر الذي استبعدنا وقوعه ، وهو ما يكسب الخطر مزيداً من المضامين الواعية^(١٦٨) .

ب — أثر النفط على علاقة العرب بالاتحاد السوفيتي :

إذا كنا قد بحثنا في الصفحات السابقة تهديد الأمن القومي الناجم عن احتمال حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة فإن ثمة تهديداً آخر يرتبط بالاتحاد السوفيتي من وجهة نظر بعض الدوائر السياسية والأكاديمية ، ولما كان الاتحاد السوفيتي دولة مصدرة للنفط فإن منطق القائلين بوجود هذا التهديد يستند إلى أنه في طريقه إلى الخروج من منطقة الاكتفاء الذاتي سواء لأسباب داخلية تتعلق بتزايد

استهلاك النفط داخلياً ، وتعتبر صناعة النفط السوفيتية ، أو لأسباب خارجية تنبثق من --سرية الاتحاد السوفيتي عن تزويد دول أوروبا الشرقية بالنفط ، وبسبب الحالة الجديدة المتوقعة التي لا تتسم باكتفاء ذاتي في مجال النفط فإن الاتحاد السوفيتي وفقاً لهذه الآراء يشكل مصدر تهديد للنفط العربي بصفة عامة ، ونفط الخليج بصفة خاصة ، وما الوجود السوفيتي في اليمن الجنوبية وإثيوبيا ومن قبلهما الصومال ثم التدخل السوفيتي في أفغانستان سوى خطوات في الطريق إلى الاستيلاء على آبار النفط في الخليج والجزيرة العربية .

وقد شغل هذا الموضوع بطبيعة الحال كثيرين من الباحثين العرب ، ويمكن القول بأن الاتجاه العام لتحليلاتهم هو رفض وجود تهديد سوفيتي لنفط المنطقة بالمعنى السابق ، وإن كان يمكن التمييز داخل هذا الاتفاق العام بين اتجاه يوافق على وجود حاجة سوفيتية لنفط المنطقة ، غير أنه لا يستطيع أن يشبعها بالتزويد إلى آبار النفط ، واتجاه يشكك أصلاً في وجود مثل هذه الحاجة ، ويرى أن السياسة النفطية السوفيتية بدلاً من أن تكون مصدر تهديد للعرب وغيرهم من شعوب العالم الثالث هي سياسة مواتية لمصالحهم . وسوف نعرض هذين الاتجاهين فيما يلي .

أولاً - الحاجة السوفيتية للنفط العربي : يرى القائلون بوجود حاجة سوفيتية للنفط العربي أن الاستراتيجية السوفيتية تجاه نفط الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي تنقسم من حيث تطورها إلى مرحلتين : الأولى مرحلة اتجاهات سلبية ، وتمتد زمنياً منذ نهاية الحرب الثانية وحتى بداية الستينات ، والثانية مرحلة اتجاهات إيجابية ، وتمتد زمنياً منذ بداية الستينات إلى الآن .

وتتميز المرحلة الأولى بامتناع الاتحاد السوفيتي عن التعرض بأي إجراء مباشر للمصالح النفطية الغربية في المنطقة ، وكان ذلك من قبيل الإدراك الواعي من جانبه لما كانت تمثل هذه المصالح من خطورة هائلة على الكيانات الاقتصادية الغربية ، وبدعم ذلك أن الاتحاد السوفيتي لم يكن في هذه المرحلة قد طور بعد احتياطياً استراتيجياً من امكانيات القوة العسكرية في هذه المنطقة ، وهو ما كان يثقل من قدرته على المواجهة العسكرية مع الغرب فيما لو تطورت الأمور بين الطرفين في هذا الاتجاه ، كذلك لم يكن الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط حيث كان قد استطاع أن يحقق وضعاً من الاكتفاء الذاتي النفطي ، بل والقدرة على تغطية احتياجات مجموعة دول أوروبا الشرقية المتحالفة معه ، فإذا أضفنا إلى ذلك التحكم المطلق لشركات النفط الغربية في الحركة الدولية لهذا النفط من منابع إنتاجه إلى مراكز استهلاكه لاقتضت أنه كان من الصعوبة بمكان على السوفيت أن يدخلوا نداءً لهذه الشركات على المستوى العالمي .

أما المرحلة الثانية قد تحققت أساساً بفعل تحول الاتحاد السوفيتي من دولة مكتفية ذاتياً في النفط

إلى حالة من عدم الاكتفاء الذاتي ، وما ترتب على ذلك من استيراد للنפט من الشرق الأوسط ، وثمة أسباب ثلاثة رئيسية نتج عنها هذا التحول : أولاً الزيادة الواضحة والمستمرة في معدلات الاستهلاك السوفيتي من النفط بدرجة فاقت الزيادة في معدلات الإنتاج الذاتي ، ويرجع ذلك سواء إلى التقدم الصناعي أو إلى تزايد الطلب على النفط لتلبية حاجات استهلاكية ، والسبب الثاني هو المسؤولية الخاصة التي يتحملها الاتحاد السوفيتي تجاه تجميع دول أوروبا الشرقية باحتياجاتها النفطية ، وهي بدورها احتياجات متزايدة لنفس الأسباب ، أما السبب الثالث فهو لجوء الاتحاد السوفيتي إلى تصدير جانب من نفطه إلى الغرب للحصول على العملة الصعبة التي يحتاج إليها . وللخروج من هذا الوضع وجد السوفيت أنفسهم مواجهين بأحد خيارات ثلاثة : إما الخيار السياسي أو التجاري أو العسكري .

وبخصوص الخيار السياسي فإنه قد انقسم بدوره إما إلى محاولة تحقيق سيطرة سياسية تامة أو حزبية على إقليم الشرق الأوسط ، أو ممارسة التأثير السياسي في ذلك الإقليم ، وتحقيق السيطرة السياسية مثلاً بوجود أنظمة موالية للسوفيت في السلطة في بعض الدول النفطية ، وهذه السيطرة وإن كانت ستحقق مزايا استراتيجية واقتصادية هامة للسوفيت إلا أن لها مخاطرها الفادحة أيضاً ، فهي تحول النفط إلى أداة خطيرة في صراع القوى العالمي بين السوفيت والغرب أو بمعنى آخر فإنها تعمل على تصعيد الخطورة الكامنة في هذا السلاح بصورة غير مسبوقة . أما التأثير السياسي فيتحقق باقتناع السوفيت لدول المنطقة النفطية بتحويل نفطها عن الأسواق العربية ، ويعيب هذا الأسلوب أن الاتحاد السوفيتي لا يملك تلك البلايين الكثيرة من العملات الصعبة التي يتحتم أدائها لدول المنطقة كتمن لنفطها في حالة استحاثاتها للتأثير السوفيتي .

وبمعنى هذا في الواقع أن الخيار السياسي لا يجب أن يعول عليه كثيراً ، وهذا يفضي إلى الخيار التجاري ، وهو يقوم على أساس الحصول على عقود امتياز للبحث والتنقيب في مناطق معينة بكل ما يترتب على ذلك من حقوق تؤوّل للسوفيت ، أو الشراء بموجب عقود خاصة ترم مع حكومات دول المنطقة ، أو اتباع مبدأ المشاركة في العمليات مع بعض شركات النفط الوطنية . ولكن السوفيت لا يحبذون مثل هذه الأساليب ، وإنما يفضلون سياسات المقايضة عليها ، أي الحصول على النفط في مقابل توريد معدات صناعية أو تقديم بعض الخدمات في مجال التنقيب عن النفط واستخراجه ، وهناك أمثلة على وضع هذا الخيار موضع التطبيق في علاقات السوفيت بالعراق ومصر ، والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطية .

وبقي بعد ذلك الخيار العسكري ، أي أن يستخدم السوفيت القوة العسكرية لتحقيق أهدافهم السابقة ، وفي هذا الصدد يمكن القول أنه ولعدة سنوات قادمة لايتوقع أن يلجأ السوفيت ، على الرغم من الاتساع الضخم الذي ينتظر أن يطرأ على عناصر قوتهم البحرية في البحر المتوسط ومنطقة الخليج

والحيط الهندي ، إلى تنفيذ استراتيجية هجومية تستهدف فرض سيطرتهم السياسية المباشرة على دول المنطقة النفطية ، وإنما سيستمررون في الحصول على مصالحهم من خلال الاحتفاظ بعلاقات صداقة مع دول وحكومات المنطقة ، ذلك أن أية محاولة من جانبهم لتحويل هذه الدول إلى مناطق نفوذ أو تواجد سياسية لهم سوف ينتج عنها رد فعل غاية في العنف على المستوى الإقليمي أولاً ثم على المستوى العالمي حيث سينظر إليها على أنها بادرة اختلال شديد في أوضاع التوازن الاستراتيجي السائد عالمياً ، ومن ثم فقد تكون سبباً مباشراً في تدمير علاقات التفاهم مع الولايات المتحدة والغرب بصورة نهائية وتامة^(١٦٩) .

ثانياً — نفى وجود حاجة وتهديد سوفيتين لنفط المنطقة : ثمة اتجاه ثان ينجح للمسألة نهجاً مختلفاً ، فهو يرمى أساساً بتنفيذ الحجج التي تحاول أن تثبت وجود تهديد سوفيتي للمنطقة مبنى على الحاجة إلى نفطها ، وينتهي إلى أن السياسة السوفيتية في مجال النفط على العكس سياسة مواتية لدول المنطقة ، وأنه يترتب على ذلك أن الحديث عن مثل هذا التهديد السوفيتي لا بد وأن يخفى أهدافاً سياسية .

وهناك على الأقل أربع حجج مضادة للرد على القائلين بوجود تهديد سوفيتي لنفط المنطقة . أما الحجة الأولى فتتعلق بالتضارب الواضح في تصوير الدوائر الغربية للوضع السوفيتي النفطي بما يشير إلى أنها كانت تستخدم روايتها الخاصة عن ذلك الواضع لتمرير أهدافها لدى دول المنطقة النفطية ، ففي نهاية الخمسينات عندما خفضت الشركات النفطية الكبرى الأسعار المعلقة للنفط المستخرج من دول العالم والثالث كانت الحجة أن هناك زيادة في تصدير النفط السوفيتي إلى العالم ، وعندما أرادت تلك الشركات أن تضغط سياسياً في وسط ونهاية السبعينات على الأقطار المنتجة للنفط تحدثت بشكل واضح عن « عطش » الاتحاد السوفيتي للنفط ، وخطورة تعرض مناطق النفط القريبة منه للاحتلال ، وعندما تنجس سياسة الشركات للضغط الاقتصادي من أجل تخفيض أسعار النفط تعود تلك الأجهزة من جديد للحديث عن الفائض الهائل للنفط لدى الاتحاد السوفيتي^(١٧٠) .

وتتناول الحجة الثانية وضع صناعة النفط السوفيتية وما يترتب عليها من وجود حالة للاكتفاء الذاتي من عدمه بالنسبة للاتحاد السوفيتي في مجال النفط ، وهنا فإن النجاح في تطوير صناعة النفط السوفيتية مدحض بشكل واضح ومنطقي إحدى الركائز الرئيسية التي تدعيها الولايات المتحدة وحلفاؤها من أن التدخل السوفيتي للاستيلاء على حقول النفط في الشرق الأوسط (خاصة في الخليج العربي) أمر محتمل نتيجة حاجة السوفيت إلى النفط^(١٧١) .

أما الحجة الثالثة فتتعلق بوجود مصالح مشتركة بين الاتحاد السوفيتي وبعض دول المنطقة من جانب ، وبينه وبين دول أوروبا الغربية من جانب آخر ، وذلك على نحو يختفى معه التهديد السوفيتي بالوثوب إلى مناطق النفط ، فإيران — منذ عهد الشاه — تزود الاتحاد السوفيتي بالغاز المصاحب للنفط

الذى ليست له استخدامات كبيرة في إيران ، والاتحاد السوفيتى يزود أوروبا الغربية بالغاز من حقوله ، وكان الاتحاد السوفيتى يعمل كوسيط في تصدير الغاز الإيرانى إلى أوروبا ، وبدون هذه الوساطة فإن الغاز الإيرانى لا يمكن تصديره إلى أوروبا إلا بتكلفة عالية جداً ، كما لم يكن من الممكن استخدامه على نطاق واسع في إيران ، وكذلك كانت كمية الغاز السوفيتى المصدر إلى أوروبا مستصيح أقل مما هي عليه ، وعندما تظهر هذه المصالح التجارية المتشابكة فإن التهديد بالوثوب إلى مناطق النفط يخفى^(١٧٢) .

وتقدم الحجة الرابعة شهادة أمريكية رسمية على خطأ التقديرات التى ذهبت إلى عدم اكتفاء الاتحاد السوفيتى ذاتياً من النفط ، وهى عبارة عن تقدير نشر في سبتمبر (أيلول) ١٩٨١ لوكالة المخابرات الأمريكية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية مقدم إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس الأمريكى ، ويشير هذا التقرير إلى أن إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتى ذو آفاق إيجابية بصورة مرموقة ، وأن الاتحاد السوفيتى سيظل أكبر بلد منتج للنفط الخام ، كما سيظل بلداً مصدراً للنفط في المستقبل المنظور ، كما يشير التقرير إلى أن ذلك لن يؤدي إلى دعم الاتحاد السوفيتى اقتصادياً فحسب بل سيمنحه قدرة على التأثير السياسى على القرارات التى يتخذها بعض زبائنه الغربيين ، وربما على قرارات اليابانيين^(١٧٣) .

وفى الواقع أن هذه ليست الشهادة الأمريكية الوحيدة ، وعلى سبيل المثال فقد نشرت مجلة « الجيال » التى تصدر عن وكالة الاتصال الدولى للولايات المتحدة في يناير (كانون ثان) ١٩٧٩ تصريحاً للسيد ل . ف . ديفس نائب رئيس شركة « اتلانتيك ريتشفيلد » في لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا قال فيه انه على العكس من تقارير سابقة قلن نفاجاً إذا رأينا إنتاج الاتحاد السوفيتى يبلغ ما بين ٢٠ ، ٢٥ مليون برميل يومياً في أوائل ١٩٩٠ ، وسيجرى تصدير الجزء الأكبر منه ، وقد علق ديفس على التقارير السابقة التى تنبأت بأن الاتحاد السوفيتى سيكون إحدى الدول الرئيسية المستوردة للنفط من دول الأوبك مع حلول عام ١٩٨٥ بأنه يبدو أن تلك التقارير ارتكزت على تحليلات غير دقيقة للمعلومات المتوفرة^(١٧٤) .

وبما سبق ينتهى أنصار هذا الاتجاه إلى وجود أغراض سياسية وراء إطلاق التصريحات ونشر التقارير حول خطر سوفيتى على نفط المنطقة طالما أن هذا الخطر لا يتركز إلى أى أسس اقتصادية صلبة ، ولعل أهم هذه الأغراض هو ابتزاز المناطق المنتجة للنفط القريبة من الاتحاد السوفيتى والضعيفة عسكرياً بتخويفها الدائم من عطشه النفطى المحتمل^(١٧٥) .

ويرى أنصار هذا الاتجاه في النهاية أن السياسة السوفيتية في مجال النفط على العكس سياسة مواتية لمصالح دول العالم الثالث ، وأن هذا هو ما يثير الدوائر الغربية عليها ، فمنذ منتصف الخمسينات ، وفى

السنوات التي تلت باندونج ، وبعد وصول غروشوف إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي اتبع سياساً تودد نشيطة تجاه بلدان العالم الثالث ، وأبدى استعداده لتقديم الحبة والرجال والمعدات لتكرير النفط أو استكشافه ، بالإضافة إلى المبيعات المباشرة من النفط بأسعار أقل مما تعرضه شركات النفط العالمية الكبرى وبأسلوب المقايضة بسلع أخرى ينتجها البلد المستورد للنفط ، وهو أسلوب ذو أثر إيجابي على أى اقتصاد محلي لأية دولة نامية ، فهو ينمي الإنتاج المحلي وبالتالي فهو يقدم إطاراً جديداً في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد استفادت دول نامية مثل مصر والهند وكوبا والبرازيل والعراق وإيران استفادة فعلية من هذه السياسة السوفيتية^(١٧٦) . وهكذا فإنه بينما كان الوضع الأمريكي على رأس الرأسمالية العالمية في مجال النفط يمثل مصدراً لا شبهة فيه لتهديد الأمن العربي فإن ثمة أسساً واضحة للحدوث عن التعاون العربي — السوفيتي ضد الاحتكارات النفطية الرأسمالية بكل ما تمثله من انتهاك فعل للمصالح العربية .

ج — أثر النفط على العلاقات العربية بأوروبا الغربية :

في إطار مناقشة أثر النفط على وضع العرب داخل النظام الدولي تبرز أيضاً علاقات العرب بأوروبا الغربية فيما يعرف بالحوار العربي — الأوربي ، وربما كان موضوع العلاقات العربية بأوروبا الغربية من أكثر الموضوعات التي أثبتت في سياق « نفطي » ، فثمة اتفاق على أن استخدام العرب لسلح النفط في حرب ١٩٧٣ قد لعب دوراً جوهرياً في إعطاء دفعة لتطور العلاقات العربية بأوروبا الغربية ، وإن كان تتبع مسار هذه العلاقات بعد ذلك سوف يوضح أن أوروبا نجحت إلى حد كبير في تفادي الآثار التي كان يمكن أن تترتب على بروز النفط كأحد عوامل القوة في الجانب العربي ، وسوف نجد أن الوضع — بروز النفط كعامل قوة في يد العرب وإجهاض معظم النتائج المترتبة على ذلك من جانب آخر — يعكس بوضوح على التباين بين الباحثين العرب في تقويم منجزات ما يسمى بالحوار العربي — الأوربي .

ونقطة البداية في الحديث عن دور النفط في دفع تطور العلاقات بأوروبا الغربية فيما يعرف بالحوار العربي — الأوربي هي أهمية النفط العربي لأوروبا الغربية كمصدر للطاقة إلى الحد الذي يدفع البعض إلى الحديث عن أن ذلك الوضع يسمح للعالم العربي بالتحكم في اقتصادات الدول الأوروبية الغربية^(١٧٧) ، وهكذا يكون ضمان الحصول على الطاقة النفطية بانتظام ودون اضطراب من العالم العربي مصلحة أوروبية عربية حيوية^(١٧٨) ، ولهذا فقد كان استخدام العرب لسلح النفط في ١٩٧٣ مؤثراً من هذه الزاوية ، فضلاً عما أدى إليه من آثار تضخمية على اقتصادات أوروبا الغربية زادت من الأزمة الاقتصادية التي تواجهها ، وتوجيه لضغوط سياسية عليها أصبح تكرارها وارداً في حالة نشوب صراع جديد في الشرة الأوسط ، وإزاء هذه التأثيرات كلها اختارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مواجهتها من خلال تحريك أولهما ضمان إمدادات الطاقة في حالات الأزمات الجديدة في صراع الشرق الأوسط من خلال نظام

جديد لاقتسام الموارد النفطية في هذه الحالات ، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة ، وثانيهما التحرك نحو العالم العربى سواء لتحديد آثار سلاح النفط بالنسبة لأوروبا الغربية ، أو لإعادة تدوير رؤوس الأموال العربية النفطية التى تراكمت نتيجة رفع الأسعار إلى السوق الأوربية سواء باستيراد السلع والبضائع والخدمات أو بمشاركة الجانب الأوربى فى المشروعات العربية بالتكنولوجيا والخبرة الفنية^(١٧٩) .

وإذا كان النفط واستخدامه كسلاح من قبل العرب فى ١٩٧٣ يبدو موضع اتفاق كمصدر رئيسى للحوار العربى - الأوربى فإن استبعاده من جدول أعمال هذا الحوار فى حلقاته المتتالية قد أثار علامات استفهام كثيرة^(١٨٠) ، وقد بدأت ملاسبات هذه المسألة بتقديم الجانب الأوربى للمذكرة تتضمن المفهوم الأوربى للحوار لم تدرج النفط فيه على الرغم من أن الجانب العربى كان قد قدم مذكرة أشار فيها إلى الدوافع النفطية التى يمكن للدول الأوربية الغربية الاستفادة منها فى الحوار العربى - الأوربى ، وقد تمت مناقشة المذكرة الأوربية فى ٣١ / ٧ / ١٩٧٤ وبناء على عدم الإتيان الأوربى لمناقشة النفط فى الحوار قدمت الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية فى 'جامعة الدول العربية' مذكرة للأمانة العامة فى ١٩ / ٩ / ١٩٧٤ جاء فيها ضرورة استبعاد النفط من الحوار العربى - الأوربى على أن يظل إن أمكن فى حلقة الحوار أو فرعياته ، وأرفق بهذه المذكرة تقرير قدمه الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط عن الحوار المباشر الذى تم بينه وبين لجنة الطاقة فى الجماعة الاقتصادية الأوربية فى ١٠ / ٧ / ١٩٧٤ ، ورأى فى هذا التقرير استبعاد النفط من الحوار العربى - الأوربى^(١٨١) .

وقد ألحقت بعض الدراسات إلى الآثار السلبية المتصورة لهذا الاستبعاد على أساس أنه يعزل الأقطار العربية عن أهم أسلحتها فى الحوار وهو سلاح النفط^(١٨٢) ، ومع ذلك فإن هناك من حاول أن يقدم أسباباً مفهومة للاستبعاد ومنها أن ثمة انهماكاً متوازياً قد بدأ فى القدرات العربية والأوربية الغربية بعد حرب ١٩٧٣ ، ومن ثم تكون إثارة الأبعاد السياسية للحوار العربى - الأوربى والنفط والاستخدام السياسى له فى الحوار عملية لا تتفق مع المرحلة التى يمثلها ضعف الإرادة السياسية العربية والأوربية الغربية^(١٨٣) ، ومنها أيضاً ما أشار إليه بعض الأوربيين من أنه ليس ثمة مبرر لإدخال النفط فى الحوار لأن بعض الأقطار العربية فقط هى التى تنتج النفط ، كما أن مشكلة النفط مشكلة عالمية وليست عربية أوربية^(١٨٤) ، كذلك ذهب البعض إلى أن التعاون فى قطاع النفط بين العرب والأوربيين لا يمكن أن ينشأ بدون الشركات متعددة الجنسيات حيث يسود الأمريكيون^(١٨٥) .

وبغض النظر عن الأسباب فقد وجد دائماً الانحياز بين الباحثين العرب للدعوة إلى إدخال النفط فى جدول أعمال الحوار العربى - الأوربى على أساس أن إخراجها من عملية المساومة يمثل إضعافاً للإرادة العربية^(١٨٦) .

وفى الواقع أن الإنتقادات العربية لمسار الحوار لم تقف عند موضوع استبعاد النفط من جدول

أعماله وإنما امتدت إلى موضوع مرتبط لا يقل أهمية وهو أن التصور الأوربي للحوار قد استبعدت منه المسائل السياسية أيضاً ، وقد وضع هذا من المذكرة التي وافق عليها الوزراء الأوروبيون بتاريخ ٤ مارس (آذار) ١٩٧٤ ، ولذلك فإن المحادثات العربية - الأوربية التي جرت بعد ذلك قد اصطدمت بقضية غياب الجانب السياسي في التناول الأوربي للحوار ، ورداً على هذا أعد الجانب العربي في نوفمبر (تشرين ثان) من نفس العام وثيقة تضمنت الأهداف التي ينشدها العرب من وراء الحوار ، وقد أوضحت الوثيقة مغزى الحوار وابعاده السياسية من وجهة النظر العربية على أساس أن أى تعاون مشر يمكن أن يقوم بين الجانبين يفترض كشرط مسبق إقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط ، وبالتالي فإنه على أوروبا أن تتولى مسؤولياتها بإسهام نشط في البحث عن تسوية عادلة للصراع العربي - الإسرائيلي^(١٨٧) .

ويرجع هذا الاختلاف في وجهات النظر إلى التناقض بين النظرة الأوربية للحوار والنظرة العربية له ، إذ كانت الصعوبات الاقتصادية التي خلفها القرار العربي بخفض إنتاج النفط وحظر تصديره إلى بعض الدول في سنة ١٩٧٣ هو الدافع الذي قاد الأوروبيين إلى محاولة إدخال البعد السياسي في علاقتهم مع العرب ، ولدلت فإن الاهتمام الأوربي بالحوار السياسية للحوار لا يزيد عن كونه محاولة أوربية غريبة لإقامة علاقات طبيعية مع البلاد العربية ، أما الإهتمام العربي بالأبعاد السياسية للحوار فينبع أساساً من رغبته في التوصل إلى حل شامل ينهى الصراع في الشرق الأوسط ، وتحقيق السلام لشعوب المنطقة العربية^(١٨٨) .

وفي سياق التباين السابق بين النظريتين الأوربية والعربية للبعد السياسي في الحوار يمكن أن نعلم عديداً من الانتقادات التي وجهت إلى الموقف الأوربي العربي من القضية الفلسطينية بصفة خاصة ، والذي اعتبر بالمقاييس العربية موقفاً متواضعاً^(١٨٩) ، ويفسر هذا وجود اتجاهات سلبية للغاية بين عدد من الباحثين العرب بشأن مستقبل الحوار العربي - الأوربي تدور بصورة أو بأخرى حول عدم جدوى هذا الحوار بسبب عدم قدرة الجانب العربي على استخدام عناصر قوته في الحوار ، وتلاعب الإدارة الأوربية به بالمقابل ، ومن ثم فإن الحوار لم يؤد إلى شيء يذكر من وجهة النظر العربية^(١٩٠) ، ومع ذلك فهناك من يرى أن انحياز درحات ، وأن الحوار العربي - الأوربي أداة صالحة للحركة السياسية سواء لتعميق اتصالات أوربية - الإسرائيلية أو لزيادة الضغط الأوربي على الولايات المتحدة لحل القضية^(١٩١) .

د - النفط والعلاقات العربية - الأفريقية :

استكمالاً لمناقشة أثر النفط على وضع العرب داخل النظام الدولي تبقى مناقشة قضايا العلاقات العربية - الإفريقية باعتبار أن هذه العلاقات كانت تتمثل في حالة نجاحها في خلق نموذج لتعاون الوثيق المستقل عن القوى العظمى والكرى خطوة حقيقية للخروج من وضع التبعية داخل

النظام الدولى ، وبطبيعة الحال فإن العلاقات العربية — الأفريقية ليست قضية نفطية فقط ، بل هى ليست قضية نفطية أساساً ، غير أنه من البديهي أننا نناقش هنا أثر النفط على هذه العلاقات .

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بالإشارة إلى الدور الذى لعبه النفط فى الحصول على المساعدة الأفريقية للمواقف العربية فى الصراع مع إسرائيل ، ومن ثم فى فرض عزلة دبلوماسية على إسرائيل فى أفريقيا ، وبعد هذا مكسباً عربياً سواء فى حد ذاته أو بالنظر إلى الوضع المنفوق فى السابق لإسرائيل على العرب داخل القارة الأفريقية . غير أنه تتبعى الإشارة فى هذا السياق إلى أنه من غير الإنصاف أن يحاول أحد تصوير المساندة الدبلوماسية الأفريقية للعرب ضد إسرائيل وكأنها كلياً أو حتى على نحو أساسى رد فعل للمساعدات الاقتصادية من الدول النفطية العربية لأفريقيا ، فمثل هذا التصوير غير الصحيح يصيب بالظلم القادح موقف عدد من الدول الأفريقية الثورية التى أيدت على الدوام أو على الأقل قبل طفرة العراق النفطى الحق العربى ، كذلك فإنه يصيب بذات الظلم جهوداً دبلوماسية بذلها عدد من الأنصار العربية عبر النفطية أو على الأقل التى لا تقدم لأفريقيا مساعدات اقتصادية كبيرة لاقتناع الدول الأفريقية بتبنى مواقف مؤيدة للعرب فى صراعهم مع إسرائيل^(١٩٢) .

وبالإضافة إلى أثر النفط على مواقف الدول الأفريقية من إسرائيل أياً كان تقديرنا لهذا الأثر فإن أثر النفط على العلاقات العربية — الأفريقية قد تجاوز ذلك ربما بكثير ، ومن الملاحظ أن هذا الأثر لم يكن فى كافة أبعاده إيجابياً ، بل لعل هذه الأبعاد تتجه بالأساس إلى أن تكون سلبية ، وقد نذكر فى البداية أن رفع أسعار النفط فى ١٩٧٣ قد أدى إلى آثار معاكسة بالنسبة للاقتصادات الأفريقية ، ويكفى أن يشار فى هذا السياق إلى أنه من بين الـ ٣٣ بلداً التى اختارتها الأمم المتحدة باعتبارها أكثر البلاد تضرراً من رفع أسعار النفط كان هناك ٢١ بلداً أفريقياً^(١٩٣) ، وكان طبيعياً أن تنظر البلدان الأفريقية بصفة عامة ، والأكثر تضرراً بصفة خاصة إلى الدول العربية النفطية للمساعدة سواء لما تراكم لديها من فوائض نتيجة نفس الإجراء الذى أصاب هذه الدول الأفريقية بالضرر ، أو لأن هذه الآثار حدثت فى سياق إجراءات اتخذتها هذه الدول العربية النفطية لعقاب مساندى إسرائيل ، فلم يكن من المعقول منطقياً أن يمتد العقاب دون تمييز إلى الخصوم والأنصار على السواء ، وهذا بالإضافة بطبيعة الحال إلى وجود عدد من الدول الأفريقية لا بد أنه كيف مواقفه الدبلوماسية من الصراع العربى — الاسرائيلى بحاجة أصلاً إلى المساعدات الاقتصادية . وفى الواقع أن عدم رضا الدول الأفريقية عن المساعدات العربية الممنوحة لها على ما سنرى قد مثل مصدراً خطيراً من مصادر التوتر فى العلاقات العربية — الأفريقية ، بل لعله أخطر هذه المصادر على الإطلاق^(١٩٤) .

إذ أنه استجابة للمطالب الأفريقية قدمت الدول العربية النفطية الرئيسية مساعدات للدول الأفريقية بلغ مجموعها فى الفترة من ١٩٧٣ إلى منتصف ١٩٨١ ما يزيد على ستة مليارات ونصف مليار

دولار أمريكي^(١٩٥)، غير أن هذه المساعدات قد تعرضت لعدد من الانتقادات التي أشارت إلى وجود توتر عرقي — أفريقي بخصوص قضية المساعدات هذه .

وأول الانتقادات التي وجهت إلى المساعدات العربية لأفريقيا يتعلق بكميتها ، فيغض النظر عن التقدير المطلق لهذه الكمية يلاحظ أنها تهتم بكونها قليلة إذا ما نسبت لاحتياجات أفريقيا التنموية^(١٩٦) ، ولالأعباء الإضافية التي ترتبت على الاقتصادات الأفريقية بسبب رفع أسعار النفط^(١٩٧) ، ومما يفاقم من هذا الانتقاد وعى الأفارقة بتدفق رأس المال النفطي العرقي على نطاق واسع إلى البلاد الصناعية المتقدمة في الشمال^(١٩٨) .

وثاني الانتقادات يتعلق بالطابع السياسي لهذه المساعدات ، أي أنها موجهة بفرض الحصول على مواقف أفريقية مؤيدة للعرب ضد إسرائيل ، وأن معظمها يتخذ طابعاً ثنائياً وليس جماعياً بما يجعل هذه المساعدات أكثر تأثراً بالسياسات الخارجية للدول المانحة وعلى رأسها السعودية الأمر الذي أثار شبهة التحيز الديني في توزيع هذه المساعدات بالنسبة لحالة السعودية بالذات^(١٩٩) .

ثم انتقدت المساعدات العربية لأفريقيا لكونها تأخذ شكل القروض واجبة السداد وليس الهبات ، الأمر الذي لا يتسق مع « روح » التعاون العرقي — الأفريقي^(٢٠٠) ، وهكذا فإن البعض يرى أن البلدان الأفريقية تدفع مرتين للعرب في مقابل النفط : المرة الأولى في صورة أسعار مرتفعة ، والثانية في صورة فوائد على القروض التي تحصل عليها منهم^(٢٠١) .

كذلك انتقدت هذه المساعدات لبطئها في الوصول إلى الدول الأفريقية ، الأمر الذي لا يتناسب مع حدة الأزمة التي تواجهها الاقتصادات الأفريقية^(٢٠٢) .

وأخيراً وليس آخراً انتقدت بأنها على الأقل في بعض الحالات لم تكن مرتبطة بمشروعات جيدة التخطيط أو برامج اقتصادية سليمة الأمر الذي أفضى إلى انهماكها بأنها لم تكن ذات تأثير سياسي أو اقتصادي على البلدان الأفريقية^(٢٠٣) .

وليس هنا مجال الرد على هذه الانتقادات من وجهة النظر العربية^(٢٠٤) ، ذلك أن المهم ليس هو صحتها من عدمه وإنما تعبر عن قناعات سائدة لدى قطاعات يعتز بها من الصفوات الحاكمة ، والمثقفة والرأي العام الأفريقي بصفة عامة ، وقد أكدت كافة التقارير العلمية التي كتبت استناداً إلى زيارات ميدانية هذه الحقيقة ، ويستطيع الباحث أن يؤكد استناداً إلى خبرته الشخصية نفس النتيجة^(٢٠٥) ويعنى هذا أن النفط من الناحية الواقعية لم يساعد كثيراً على تطوير التعاون العرقي — الأفريقي بما

بتناسب وامكانياته ، وأن جهداً عربياً ضخماً على المستوى الدبلوماسى والدعائى قد يكون مطلوباً على نحو ملح لإصلاح هذا الضرر ، هذا فضلاً بطبيعة الحال عن جهد ضرورى آخر لترشيد المساعدات العربية الاقتصادية لأفريقيا .

٢ — تحليل اتجاهات الندوة :

أ — نظرة عامة :

تناولت مناقشات الندوة بصورة أو أخرى كثيراً من الجزئيات التى أثارها التحليل السابق ، وعلى سبيل المثال فقد أشار أحد المشاركين إلى أن الثروة النفطية قد جعلت الوطن العربى أكثر تعرضاً للتغلغل الخارجى بكافة أبعاده ، وفصل عدد من المشاركين فى الحديث عن النفوذ الغربى بصفة خاصة فى الوطن العربى ، فلأن النفط كان حيوياً للغاية للغرب الرأسمالى إلى الحد الذى يجعله — أى النفط — يمثل السبب الذى يمكن للغرب أن يحارب من أجله حرباً عالية ثألة كان من المنطقى أن تعمل القوى الغربية الرأسمالية الاستعمارية من البداية على خلق أدواتها فى المنطقة لحماية مصالحها ، وقد نجح الجانب الأمريكى مثلاً فى خداع بعض العرب بأنه يحميهم من الانتشار السوفيتى بينما الهدف الحقيقى هو تركيز احتكار الوراثة غير الشرعية للمنطقة بحماية الأنظمة العربية الموالية للغرب ، وضرب أية صحة شعبية ضدها . وقد ضربت أمثلة محددة على نجاح هذه القوى إلى الحد الذى جعل مستشاراً لأحد الحكام العرب — وفقاً لرواية أحد المشاركين — يتردد على السفارة الأمريكية لاستشارتها فى انضمام بلاده للجامعة العربية ، وإلى الحد الذى جعل هذه القوى تغير بعض الحكام عندما تجد أنهم لا يقومون بالدور المنوط بهم بكامل أبعاده بما فى ذلك البعد الاقتصادى ، وأقد أشار نفس المشارك إلى أن بريطانيا قد غيرت حاكماً عربياً نفطياً بسبب رفضه إيداع نقوده فى مصارفها أو حتى إنفاق هذه النقود ، وأتت بحاكم آخر يقوم بهذه المهمة ، ولذلك فإن هذه الدوائر الحاكمة التى نجح الغرب فى إيجادها وحمايتها تشعر أن مصيرها يرتبط بالغرب ، وتتصرف بوحى من ذلك .

وقد تحدث مشارك آخر عن الطريقة التى تصرف بها حاكم لأحد الأقطار النفطية العربية للنخلص من بقايا الوجود السوفيتى فى مصر بعد إنهاء مهمة الخبراء السوفيت ، فزوى أنه قرأ بنفسه محضراً للإجتماع بين هذا الحاكم وبين الرئيس المصرى فى ذلك الوقت أنور السادات يتضح منه الضغط الهائل على الأخير لكي يعيد أربع طائرات مدنية سوفيتية الصنع للاتحاد السوفيتى ، وكان السادات يتدبر بأن مصر قد اشترت الطائرات واستعملتها ، وليس لديها نقود لشراء طائرات أخرى فليل له إن قرصاً سوف يدير لهذا الغرض ، وقد حدث هذا بالفعل وعلى الفور ، ونخلص هذا المشارك إلى أن قوى نفطية عربية كثيرة كانت تقامر على الولايات المتحدة بإعطائها كل شيء على أساس أنها ستحقق — أى هذه القوى العربية النفطية — بذلك كل شيء .

وبالإضافة إلى الحديث عن التبعية السياسية للغرب الرأسمالي أشار عدد من المشاركين إلى التبعية الاقتصادية المتمثلة في إعادة الفوائض النفطية بصورة أو أخرى إلى الغرب الرأسمالي ، وقد اشار أحد المشاركين إلى أن حوالى ثلاثة أرباع دخل دول الأوبك من النفط في الفترة من بداية ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ قد ذهبت إلى الغرب بصورة أو بآخرى .

وفيما يتعلق بالتهديد الخارجي لمنابع النفط العربي روى أحد المشاركين أن أحد المسؤولين العرب في دولة نفطية قد ذكر له في ذلك الوقت أنهم يخافون فعلاً من التهديد الأمريكي بالتدخل ، أما عن الأطماع السوفيتية في نفط المنطقة فقد تناولها أحد المشاركين بالتحليل ، فذكر أولاً مجموعة من الحقائق الأساسية بالنسبة للوضع النفطي السوفيتي وخلاصتها أن الاتحاد السوفيتي لديه احتياطي نفطي ضخم جداً لا يجعله في حاجة عاجلة للنفط الخارجي ، واستعداده لتصدير هذه الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي لأوروبا الغربية خير دليل على ذلك . وبالإضافة إلى هذا فإنه من المعروف أن مشكلة الاتحاد السوفيتي أن كثيراً من المناطق التي يوجد بها احتياطيها النفطي موجود في الأجزاء النائية منه التي لا توجد فيها البنى الأساسية الكافية لاستغلال النفط الموجود ، غير أن التسمية المطردة في الاتحاد السوفيتي تمكنه باستمرار من زيادة ما يحصل عليه من مخزون ، وبالتالي فلا يتصور أن يحتاج السوفيت في القريب العاجل لنفط الشرق الأوسط ، ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن أول من أثار هذه القضية كان المخابرات المركزية الأمريكية وفضلاً عن هذا كله فإن ثمة إضافة هائلة في موضوع الطاقة توجد أبحاث بصدها في الاتحاد السوفيتي كما في غيره من الدول المتقدمة ، وقد تمثل نتائجها تحدياً لمكانة النفط كمصدر للطاقة .

ولا يعني هذا أن الاتحاد السوفيتي لن يبدى اهتماماً من أى نوع بنفط الشرق الأوسط ، فالواقع أنه سوف يكون من المنطقي أن يحاول دائماً أن يحصل على نفط من هذه المنطقة على أساس المبادلات التجارية لأسباب اقتصادية كما في المبادلة التي تمت ببيع السوفيت للغاز لأوروبا الغربية وحصولهم على الغاز من شمال إيران ، وهكذا . وإذا فالمسألة ليست قائمة على محاولة فرض السيطرة وإنما على المبادلات التجارية العادية ، وإذا كانت بعض الأقطار العربية سوف تمتنع عن أن تبيع نفطها للاتحاد السوفيتي لأسباب دينية أو أيديولوجية ... الخ فإنه سوف يجد أقطاراً أخرى دون شك تبعية نفطها .

وبالإضافة إلى الآراء في الجزئيات السابقة يلاحظ أن جانباً هاماً من النقاش قد تركز على موضوعين رئيسيين لم يركز عليهما مباشرة التحليل السابق للأدبيات المنشورة في الموضوع ، وأول هذين الموضوعين هو دور النفط في تكريس التبعية للغرب عن طريق ضرب المشروع العربي القومي التحرري ، والثاني هو المدى الذي مثلت إليه قرارات ١٩٧٣ الخاصة برفع أسعار النفط نقلة نوعية في علاقة النظام القومي العربي بالنظام العالمي . وفي النهاية كان من المنطقي أن يبدى المشاركون في الندوة اهتماماً بمستقبل الوضع الدولي للعرب المستند إلى ثروة النفط على ضوء التدهور الأخير في أسعاره .

ب — النفط وتكريس التبعية العربية للغرب :

بخصوص هذا الموضوع وجد اتجاه بين المشاركين مؤداه أن النفط قد لعب منذ البداية دوراً في ضرب المشروع القومي العربي التحرري لحساب التبعية للغرب ، وقد قدم أحد المشاركين عرضاً مسهباً لوجهة النظر هذه ، فبدأ بالقول بأن أكثر أمرين أثراً في حياة الوطن العربي هما حركة القومية العربية بأهدافها العامة التي كانت محل اتفاق نسبة كبرى من الجماهير العربية ، والأمر الثاني هو تمكك الدول العربية لثرواتها الوطنية ، وفي هذا الصدد لم تكن شرارة تأميم قناة السويس في مصر مجرد رد على ما سبقها ، ولكنها كانت أول حركة كبرى لقطر عربي يمتلك ثروة قومية هي بمثابة مرفق دولي ، وبعد ذلك مباشرة برز شعار نفط العرب للعرب .

وبجانب هذا وذلك نشأ النفط في وقت متقارب مع الحركة القومية العربية الحديثة ، ودور النفط لم يتأخر حتى ظهور عبد الناصر أو هزيمة ١٩٦٧ ، ولكننا نحن الذين تأخرنا في إدراك هذا الدور ، ولقد بدأ اهتمام العالم بشكل واضح بالنفط بتأميم مصدق للنفط الإيراني ، وقد كان النفط حيوياً جداً للغرب ، وبالتالي ترتب على هذا أن أصبح في الوطن العربي مشروعان متنافسان ومتضادان : الأول هو المشروع القومي العربي التحرري القائم على إخراج القوى المستعمرة من المنطقة ، وتملك الدول العربية لثرواتها الوطنية ، والثاني هو المشروع الذي يريد ضمان احتفاظ الغرب بأى ثمن بالنفط .

وقد كان الغرب من البداية يشعر بالأبعاد المختلفة لضمان مستقبل النفط أكثر منا ، ولم تكن مصادفة أن يحمي الرئيس الأمريكي روزفلت قبيل انتهاء الحرب الثانية إلى البحيرات المرة وهو مريض ليقابل الملك عبد العزيز آل سعود معلناً بداية الاهتمام الأمريكي الحيوى بهذه المنطقة ، ومنذ ذلك الوقت على الأقل فإن النفط موجود ، ويلاحظ أن هذا الاهتمام ترجم من جانب في الاهتمام بربط المصالح الأمريكية والغربية بمصالح حكام معينين ، لأن النفط ظهر في بلاد تغيب الشعوب فيها تماماً عن تولى قضاياها ، ومن جانب آخر في حماية إسرائيل وتعزيز وجودها حيث أن إسرائيل هي أحد حراس النفط للغرب .

وإذن فإنه منذ أن بدأت حركة التحرر الوطني ضد السيطرة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية يوجد مشروع مضاد تماماً لهذه الحركة ، ويلاحظ بأن مال النفط العربي قد استعمل أساساً في محاربة عبد الناصر الذي كان يمثل المشروع العربي التحرري ، وحتى بعد هزيمة ١٩٦٧ واتباع سياسة تضامن عربي كانت دول النفط تدفع بموجبه دعماً لمصر لمساعدتها في إزالة آثار العدوان فإن هذه المسألة لم تكن تمر ببساطة ، وقد روى المشارك الذي قدم هذا العرض أن أحد الرؤساء العرب الذين حضروا الاجتماع المضيق لآخر قمة عربية حضرها عبد الناصر في الرباط — وهو من غير أصحاب الود مع عبد الناصر —

قد ذكر له أن عبد الناصر كان يطالب في ذلك الاجتماع بـ ١٤٥ مليون جنيه استرليني لأن مصر مقدمة على معركة وتحتاج إلى أسلحة معينة غير موجودة عند السوفيت ، ولابد من شرائها بعملة أجنبية ، وأن عملية ملاحظة شديدة قد تمت بعد ذلك حتى أخرج عبد الناصر إخراجاً شديداً واضطر إلى استدعاء الفريق محمد فوزي — القائد العام للقوات المسلحة المصرية وقتها — لكي يشرح للحاضرين أشياء محددة لا يفهمونها ، وكان نفس هؤلاء الحكام هم الذين اغرقوا السادات بالملايين لأنه سار في غير الطريق الذي سار فيه عبد الناصر .

وفي إطار هذا التحليل السابق حرص عدد من المشاركين على أن يذكروا بأنه مع موافقتهم على ما تضمنه هذا التحليل من دور معاد للنفط في مواجهة المشروع العرقي التحرري فإنه لا يسفى سريان جوانب الضعف الذاتية في هذا المشروع ، وهكذا يكون ضرب هذا المشروع قد تم بتفاعل من العوامل ، وإن كان النفط قد ساعد دون شك مساعدة أساسية في ذلك من خلال الطبقات الحاكمة ، ذات المصالح المرتبطة بالخارج ، وذلك بالنظر إلى تراكم الثروة النفطية في وقت قصير الأمر الذي أدى إلى حدوث حسم مضاد للمشروع التحرري العرقي .

ج — موقع قرارات ١٩٧٣ النفطية في النضال من أجل تغيير النظام الاقتصادي الدولي :

من أهم القضايا التي استأثرت بالنقاش في الندوة في إطار الجزئية التي نبحثها الآن تلك القضية الخاصة برفع أسعار النفط في ١٩٧٣ ودلالة هذا الرفع بالنسبة لوضع دول الأوك بصفة عامة والدول العربية المصدرة للنفط بصفة خاصة في النظام العالمي ، أو كما وصفت المسألة من قبل أحد المشاركين : إلى أي حد طرّح العالم العرقي نتيجة لقرارات ١٩٧٣ قائداً في عملية تعمير النظام الاقتصادي الدولي وهل مارس هذا الدور أم لا ؟ وقد أبرز النقاش اتجاهين مختلفين في الإجابة على هذه التساؤلات نعرض لها فيما يلي .

أما الاتجاه الأول فقد رأى أنصاره أن عملية رفع الأسعار في ١٩٧٣ جزء من حركة التحرر الوطني العالمية ، ونضال العالم الثالث ضد السيطرة الخارجية ، فقد اتخذت الأقطار العربية المصدرة للنفط قرارها بتخفيض الإنتاج وحظر تصديره إلى الولايات المتحدة وهولندا بينا المنطقة تخوض حرباً تهدد بمواجهة بين القوتين العظميين ، أي أن القرار قد اتخذ في نهاية نضال مسلح ، وكان يرمي الدول العظمى تطبيق الحرب وليس توسيعها ، ولذلك كان التدخل المسلح بسبب قضية رفع الأسعار مستبعداً ، أي أن الثروة النفطية لم تبطل من السماء وإنما دُفع في مقابلها دم عربي ، وكذلك فإن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وتخوف الشعب الأمريكي من مواجهة عسكرية جديدة قد لعب دوراً بهذا الصدد ، وقد ساعدت هذه الظروف على رفع الأسعار ، لأنه حينما نجح الحظر العرقي ولم يحدث تدخل عسكري

اغلقت الأوبك قراراتها برفع السعر ، وكان لهذا دلالة التاريخية ، فلأول مرة يتخذ قرار من جانب دول تنتمي للعالم الثالث يمس بمجمله الاقتصاد العالمي .

وكرد فعل للتحليل السابق برز اتجاه ثان يرى أن قرار رفع الأسعار في ١٩٧٣ قد حدث نتيجة لآليات (ميكانيزمات) معينة في الاقتصاد الغربي ، وأن الغرب من ثم قد استفاد هو الآخر من هذه العملية ، أي أن الطابع التحرري لهذا القرار يكاد أن يكون غالباً ، وقد أيد أحد الخبراء النفطيين العرب من المشاركين في الندوة هذا الاتجاه ، وشرح المسألة بقوله إن فكرة رفع أسعار النفط لم تكن فكرة عربية ، وإنما فكرة غربية بالأساس ، فقبل رفع الأسعار بشهرين كان المسؤولون العرب يفكرون في رفع سعر النفط الثقيل بخمسة سنتات فقط للبرميل الواحد ، ولكن فكرة الغرب قامت على أساس أن نطلق يد هؤلاء في رفع سعر النفط على أن يتكفل الغرب بإعادة التقود ، وأشير بهذا الصدد إلى تصريح للشيخ أحمد زكي الجبالي وزير النفط السعودي جاء فيه أن شركات النفط قد فاجأتهم بإعطائهم حرية القرار ، والسبب في هذا — وفقاً للتحليل الذي قدمه هذا الخبير في الندوة — أنه بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال وألاسكا وجد أن تكلفة الإنتاج لا تساعد على التطوير إلا إذا رفع سعر نفط الشرق الأوسط ، إذ أن سعر برميل النفط الكويتي أو السعودي بعد النقل كان يساوي ٣٫٥١ دولار ، أما بالنسبة لنفط بحر الشمال فقد وجد أن برميل النفط يصل إلى فم البئر بعشرة دولارات وإلى البر بثلاثة عشر دولاراً ، وبالنسبة لألاسكا وجد أن برميل النفط يصل بخمسة عشر دولاراً إلى فم البئر وتضاف ستة دولارات تكلفة النقل إلى ميناء التصدير ، وهكذا وجد أنه من المستحيل تطوير الإنتاج في هذين الموقعين دون زيادة أسعار نفط الشرق الأوسط (أشار أحد المشاركين فيما بعد إلى أن كندا — وكان يعمل سفيراً لبلاده فيها في ذلك الوقت — كانت سعيدة برفع الأسعار لأنه أدى إلى تنمية حقول النفط في الجزء الغربي منها) . وقد انتهى الخبير النفطي العربي إلى القول بأن بحر الشمال هو الذي يحسم الآن أسعار النفط من النزول عن حد معين لأنها لو نزلت عن ٢٤ دولاراً للبرميل يتوقف الإنتاج في بحر الشمال ، وذلك فضلاً عن الآثار المصرفية بالغة السلبية المتوقعة حدوثها بالنسبة للنظام المصرفي كما أشار مشارك آخر .

وقد عقب أنصار الاتجاه الذي يؤمن بوجود دلالات تحررية لقرار رفع أسعار النفط في ١٩٧٣ على التحليل السابق بالتسليم بصحة الأساس الاقتصادي له ، ولكنهم لفتوا النظر إلى أن هذا لا يمنع أنه عندما تبدأ عملية معينة فإنها يمكن أن تخرج عن حدودها المرسومة ، أي أنه حتى لو كان رفع أسعار النفط قد تم بإيعاز من شركات النفط الغربية فإن الممارسة العربية وممارسة الأوبك قد تجاوزت الحدود التي رسمت لها ، كذلك فإننا لا نستطيع أن نتجرد قرارات ١٩٧٣ من محتواها التحرري بالنسبة للعرب على الأقل ، وذلك لأن هذه القرارات لم تكن قاصرة فقط على رفع الأسعار ، وإنما امتدت لتشمل خفض الإنتاج وحظر التصدير إلى الولايات المتحدة وهولندا لتأييدهما السافر لإسرائيل .

د - نظرة إلى المستقبل :

كانت مناقشة المستقبل بطبيعة الحال تبدأ أصيلاً في جدول أعمال ندوة علمية تم في إطار مشروع يتوجه أساساً إلى المستقبل ، غير أن توقيت انعقاد الندوة قد جعل الجزء المستقبل في مناقشتها يتم في ظل مناح انخفاض أسعار النفط ، وما بدا معه من أن صرح قوة العرب النفطية يتهاوى .

ومع ذلك فقد برز اتجاه واضح في المناقشات الختامية للندوة لا ينظر إلى مستقبل قوة النفط نظرة بالغة التشاؤم ، وتعددت الأسباب التي قدمت لتفسير هذا الاتجاه ، فأولاً ما زال النفط محتفظاً بمكانته كأرخص مصدر للطاقة ، فهو أقل تكلفة من الطاقة النووية والشمسية وغير ذلك من المصادر البديلة ، ومن ثم فإن الموقف النسبي للنفط بين مصادر الطاقة سيظل متميزاً خصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك أنه حتى لو وجدت مصادر أخرى فإن عملية تغيير التكنولوجيا في المصانع القائمة تبقى عملية مكلفة ، وثانياً فإن سعر النفط على الرغم من الانخفاض الذي طرأ عليه مازال أقل الأسعار تأثيراً بين صادرات دول العالم الثالث ، فالتخفيض الذي تم في أسعاره كان في حدود ١٥ ٪. بينما كان متوسط انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية على مستوى الدول المامية كلها ٤٠ ٪ ، وثالثاً فإن انخفاض سعر النفط لن يضر بالمركز الاقتصادي العربي لأن تكلفة الإنتاج ما زالت قليلة ، وهي على الأكثر ستة دولارات للبرميل ، وهذا مصدر قوة للعرب ، ورابعاً فإن العرب ما زالوا أكثر المنتجين احتيالاً لزيادة ثروته النفطية ، ومعظم الزيادة في الاحتياطي النفطي العربي تأتي من الزيادة في احتياطي العراق ، كذلك تستطيع السعودية أن تزيد من احتياطيها لو عملت في هذا المجال بوسائلها الخاصة كما فعلت المكسيك منذ ١٩٣٧ حين أتمت النفط ، ومن يومها إلى الآن يديره ويعمل فيه المكسيكيون فقط ، وخامساً فإن لدى العرب اتجاهاً لتصنيع النفط سواء بتكريره بدلاً من بيعه كمادة خام ، أو بعمل صناعة بتركيماويات في شكل سلع نهائية معينة بكميات كبيرة ، وسادساً فإن انخفاض الأسعار قد تكون آثاره السلبية على الغرب سواء من خلال التجارة الدولية أو السيولة الدولية خاصة وأن الغرب يعاني بالفعل من أزمة كساد بما يعني أنه لن يكون صاحب مصلحة في زيادة الانهيار في أسعار النفط ، سابعاً فإن ثمة تنبؤات تذهب إلى أنه مما حدث في المدى القصير فإنه اعتباراً من سنة ١٩٩٠ وبصفة أخص بعد سنة ٢٠٠٠ سوف تقل الاحتياطيات ، ويعود الضغط مرة أخرى على النفط العربي لتلبية احتياجات الطلب العالمي ، وثامناً وأخيراً فإن انهيار الأسعار قد يولد ضغوطاً في الدول النفطية لترشيد إنفاقها .

وفي مواجهة هذا الاتجاه ظهر اتجاه آخر ينحى إلى التشاؤم ، ويستند بدوره الى عدد من الحجج لعل أهمها أن المستقبل لابد وأن يتأثر بطبيعة الحال بانهيار الأسعار وما يترتب عليه من انخفاض في الفوائض النفطية ، وقد أشار أحد المشاركين إلى أن كل دولار ينقص من سعر برميل النفط يؤدي إلى خسارة دول الأوبك العربية لأربعة مليارات من الدولارات ، ومعنى هذا أن قرار تخفيض السعر بمقدار

خمسة دولارات قد أدى إلى خسارة عربية تساوى عشرين مليار دولار ، وهذه مجرد بداية على حد قوله ، وأشار مشارك آخر إلى أن الكويت مثلاً في مؤتمر عدم الانحياز الأخير وجدت أن هناك عجزاً في ميرانيتها نتيجة انخفاض أسعار النفط ، وأنه من ثم لا ينبغي توقع استمرار الكويت في مساعدة حركات التحرير كما كان الوضع في السابق .

كذلك فإن أنصار الاتجاه المنشالم لم يروا إمكانية واضحة للترشيد في أعقاب انخفاض الأسعار ، وذلك لعدم الثقة في النظم والقيادات العربية الحالية ، فالترشيد قد يأتي على حساب اعتمادات مشروعات الرفاهة الاجتماعية للمواطنين ومساعدات بلاد العالم الثالث ، وليس انتقاصاً من أوجه الانفاق المتسمة بالسفاهة ، كذلك فإن الترشيد ليس مجرد حسن توجيه الأموال ، ولكنه قد يصل إلى الاحتفاظ بالقط في باطن الأرض ، فهل النظم العربية النفطية التي أصبحت أسيرة هذا المورد قادرة على هذا النوع من الترشيد ؟ بل إن انخفاض الأسعار قد لا يؤدي أصلاً إلى أية محاولة للترشيد ، وإنما إلى التضيق من البدائل أمام الزعماء العرب مما يعنى أن الاستبداد والطغيان سيزدادان لمحاظ على أوضاعهم .

وبغض النظر عن التفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل فإن عدداً آخر من المشاركين قد شغلوا بمناقشة الظروف التي يمكن أن يتشكل هذا المستقبل في إطارها ، باعتبار أن التحديد الدقيق لهذه الظروف هو الخطوة الأولى نحو التحكم ولو الجزئى في صياغة هذا المستقبل ، وفي هذا الإطار نبه أحد المشاركين إلى خطورة أن تنصور أن مستقبل النفط وآثاره إنما هو مسألة نفطية بحتة ، فمس الحقيقي أن هناك عوامل نفطية تحدد هذا المستقبل مثل تطور معدلات الانتاج من مناطق النفطية عبر العربية بالمقارنة مع المنطقة النفطية العربية ، وكذلك تطور معدل الاستهلاك العربى للنفط ، وهناك توقع أن يزيد بسسة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ٪ ، ومدى الزيادة في الاحتياطى النفطى العربى ... الخ ، إلا أن هناك عوامل غير نفطية تقوم بدور أساسى في تحديد مستقبل النفط ، فهناك مثلاً التطور الديمقراطى للنظم العربية عموماً ، والعربية النفطية خصوصاً ، فعندما يصبح النفط وشئون العرب عموماً موضوعاً لمشاركة الشعوب العربية سيتحسن الوضع ، أما إذا ظل النفط في أيدي أفراد أو عائلات فسوف يظل كالمسقية في بحر هائج ، فكان الترشيد الحقيقى هنا ترشيد سياسى ، كذلك ذهب البعض إلى أن مستقبل النفط لا يمكن عزله عن مستقبل العلاقات العربية — العربية وبالذات العلاقات العربية — المصرية ، فعودة مصر إلى العالم العربى لها أولوية كبرى يمكن النظر إلى المستقبل بشيء من التفاؤل وإلا اتجه النظام القومى العربى إلى نموذج أمريكا اللاتينية بالوقوع في مزيد من التفتت والخضوع لهيمنة أمريكية إسرائيلية .

وحدد أحد المشاركين أن مستقبل النفط العربى ودوره يتوقف — بالإضافة إلى العوامل النفطية — على مدى استقلالية القرار العربى النفطى ، فما لم تكن لدينا هذه الحرية لن نكون مسيطرين على النفط ، وكذلك وحدة القرار العربى ، فما لم توجد هذه الوحدة فيما يتعلق باستعمال النفط سوف تسير

كل التجارب العربية القطرية في طريق مسدود ، وتجاوز مشارك آخر النطاق العربي فتحدث عن شروط تنبثق من بنية النظام القومي العربي ، وتحكم في مستقبله ، وأهمها تطور كل من الاستراتيجية السوفيتية والأمريكية والإسرائيلية والإيرانية تجاه الوطن العربي ، وأكد أحد المشاركين أيضاً على ضرورة التنبه للاستعمار الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة إذا أردنا أن نضمن المستقبل ، فعلى المستوى الاقتصادي تعنى التنمية المستقلة إزاءاً شديداً لهذا الاستعمار ، ولذلك فإن الصدام حتمي ، ولابد من مواجهة الخصم ليس بالضرورة بالحرب أو القطيعة ولكن بالوعي والمواجهة . ومن المهم أن يكون واضحاً أن المشروع العربي لن ينقل اعتماده من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتي ، فهذا ينفي الصفة العربية ، وإنما يمكن الحديث عن قوى مساعدة تتمثل في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ، غير أنه ما لم يكن هناك مشروع عربي تحرري يتعاون مع دول العالم الثالث قبل الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية فلن يكون هناك أمل .

خاتمة

نتائج وملاحظات

لعل المعالجة السابقة للأدبيات المنشورة بخصوص موضوع البحث والمناقشات التي دارت بشأنه في الندوة التي تناولته قد ألفت بضوء كاف على الأبعاد المختلفة للموضوع . وتهدف هذه الخاتمة إلى محاولة الاستفادة من هذه المعالجة وتلك المناقشات في تقديم عدد من الأفكار والاستنتاجات العامة — وسوف تنقسم إلى نقاط ثلاث تركز الأولى على طبيعة تأثير الثروة النفطية على النظام الإقليمي العربي ، وهو ما سيكون من أن تتناول النقطة الثانية ما يمكن تسميته بمحدود قوة الثروة النفطية ، وانطلاقاً من هاتين النقطتين يمكن أخيراً أن نلقى بنظرة على مستقبل دور الثروة النفطية في النظام القومي العربي .

١ — طبيعة تأثير الثروة النفطية على النظام القومي العربي :

ليس الغرض أن يبيء مضمون هذه الجزئية من جزئيات الخاتمة تلخيصاً للآثار التي تناولها البحث في فصليه السابقين للثروة النفطية على النظام القومي العربي ، ولكن الهدف منها هو أن نحاول إبراز الاتجاه العام لهذا التأثير وطبيعته مع إيراد أمثلة محددة على ذلك .

ونعتقد أن البحث في فصليه السابقين كان مقيداً في إظهار فكرة أساسية مؤداها أنه لا يوجد بصفة عامة تأثير مستقل للثروة النفطية على النظام القومي العربي ، ولكن ما تبيناه في الأغلب الأعم من الحالات التي تم تناولها بالدراسة هو تأثير متشابه مع تأثير عدد من المتغيرات الأخرى ، ولا يعني هذا أننا نقول إن الثروة النفطية قد مارست تأثيراً هامشياً على النظام القومي العربي ولكننا نقصد أنه سوف يكون من الخطأ أن نتصور أنها كانت وحدها في الساحة أو حتى أنها قد مارست على نحو دائم تأثيراً أساسياً في هذه الساحة .

ومن الأمثلة الهامة على الدور المتشابه للثروة النفطية مع غيرها من المتغيرات في إحداث تطورات هامة في النظام القومي العربي موضوع الدور السعودي وتطوره ، فقد رأينا أن هذا الدور قد برز مستنداً على نحو أساسي إلى الطفرة في الثروة النفطية في السبعينات ، غير أننا رأينا أن أثر هذه الطفرة قد تراكب أو حتى جاء تالياً لأثر متغيرات أخرى — لا حاجة بنا لتكرارها هنا — أضعت على وجه العموم من الدور القيادي السائد قبل الدور السعودي وهو الدور المصري .

كذلك فإن بروز نظام فرعي خليجي يصلح مثلاً آخر ، فلقد أوضحت الأدبيات المنشورة

وأكدت مناقشات الندوة بروز هذا النظام الفرعى ، ومن الواضح أن الثروة النفطية قد لعبت دوراً أساسياً في إيجاده بالتشابه مع عامل التشابه في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجى ، فبدون الطفرة الهائلة في الثروة النفطية السعودية والإحساس من جانب أطراف المجلس بالخطر على ثرواتهم النفطية كان من الصعب تصور ظهور فكرة مجلس التعاون الخليجى إلى حيز الوجود واستمرارها ، غير أنه بدون عامل التشابه في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سوف يكون من غير الممكن فهم نطاق هذا المجلس وعدم امتداده إلى دولة نفطية خليجية رئيسية كالعراق ، وهذا فضلاً عن متغيرات أخرى لعل أهمها الثورة الإسلامية الإيرانية ، فسوف يكون من الخطأ أن نفهم ظهور النظام الفرعى الخليجى مجرداً عن التوقيت الذى ظهر فيه بعد أكثر بقليل من عامين على وقوع الثورة الإيرانية وحين بدا أن تجنب تأثيراتها على المنطقة وبالذات منطقة الخليج أضحي محالاً .

ولعل حركة العمالة العربية عبر الحدود السياسية للأقطار العربية تصلح مثالاً ثالثاً وهاماً على الدور المتشابه للثروة النفطية مع غيرها من العوامل ، فمن المؤكد أن هذه الثروة وما أدت إليه من خطط تنمية طموحة وحركة إنشائية واسعة في الأقطار النفطية الرئيسية كانت مسئولة على نحو أساسى عن هذه التحركات غير المسبوقة للعمالة العربية عبر الحدود السياسية للأقطار العربية في عقد السبعينات ، غير أنه لولا أن المصادفة التاريخية قد جعلت من الغالبية العظمى للأقطار النفطية الرئيسية بلاداً خفيفة السكان ومن ثم تعال من نقص في قوة العمل المحلية اللازمة لتنفيذ الخطط والمشروعات التى جعلتها الثروة النفطية ممكنة التنفيذ مالياً لما حدثت هذه التحركات الواسعة للعمالة العربية ، أو على الأقل لما حدثت على هذا النحو .

ومن الممكن بطبيعة الحال إبراز عديد من الأمثلة الأخرى غير أننا نكتفى بالأمثلة السابقة لأن الغرض كما سبق الإشارة ليس تلخيص آثار الثروة النفطية ولكن بيان وتوضيح طبيعة هذه الآثار .

غير أن الدقة العلمية قد تقتضى منا أن نشير إلى ما بدا في بعض الحالات من أن طفرة الثروة النفطية تمارس تأثيراً مستقلاً عن غيرها من العوامل بمعنى أن وجود الثروة النفطية في حد ذاته قد أدى إلى آثار محددة بغض النظر عن المتغيرات الأخرى ، وربما كان المثال البارز — وقد يكون الوحيد — بهذا الصدد هو أثر الثروة النفطية على قضية الوحدة السياسية العربية ، فقد أشارت الأدبيات المشورة وأكدت مناقشات الندوة أن الطفرة في الثروة النفطية قد مارست تأثيراً مستقلاً في اتجاه تأكيد مطلق الدولة القطرية بغض النظر عن العوامل الأخرى ، أى بعض النظر مثلاً عن طبيعة النظم السياسية في الأقطار العربية وما إذا كانت نظاماً محافظة أم تقدمية ، وذلك بالنظر لما أوحده الثروة النفطية من مصالح قطرية محددة يصعب التفكير في التخلي عنها عن طريق الاندماج في وحدة سياسية عربية .

وقد يقال إن قضية الوحدة العربية قد انتكست قبل الثورة النفطية بكثير ، غير أن التحليل السابق يقول بأن هذه الطفرة قد أوجدت نهاية رسمية لهدف الوحدة السياسية العربية واستبدلت به هدفاً كهدف التضامن العربي ، وقد يقال كذلك أن الثورة النفطية قد ارتبطت أحياناً بالنشاط في الدعوة المتكررة إلى الوحدة العربية من خلال مشروعات وحدوية محددة ، غير أنه من الملاحظ أنه في هذه الحالات كان مركز الثورة النفطية الداعي إلى هذه المشروعات يعطى لنفسه وحده حق تحديد توجهات هذه الوحدة على نحو تحكيمي ، ومن هنا كان الإخفاق هو مصير كافة المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه .

وربما يكون مفيداً أن نتذكر ما ورد في سياق مناقشات الندوة من أن النظرة المخارطة تشير إلى أن هذه هي طبيعة تأثير الثورة النفطية في حالات أخرى ، إذ يبدو دائماً وكأن الثورة النفطية يكون لها تأثير يجعل من الممكن تشبيهها بأنها في قضايا الاندماج السياسي تعمل كقوة طرد مركزية من الأطر الخاصة بهذا الاندماج بالنسبة للبلد الذي يمتلكها ، وقد ضرب المثال بالترويج كما نذكر وأثر بروز الثورة النفطية فيها على موقفها من الجماعة الاقتصادية الأوربية .

٢ — حدود قوة الثورة النفطية :

ثمة اتفاق إذن على أن متغير الثورة النفطية لا يمكن أن ينظر له في فراغ ، وإنما هو يعمل في بيئة بها متغيرات أخرى ، ومن خلال التفاعل بينه وبينها يكون التأثير الذي اهمم هذا البحث برصده وتحليله ، وتساعد هذه الفرضية العامة على نفي النظرة السلبية إلى تأثير الثورة النفطية في حد ذاته ، إذ يبدو أحياناً من تحليلات البعض وكأن النفط بذاته يقف في قفص الاهتمام ، مع أن التركيبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة في الوطن العربي فضلاً عن أوضاع النظام الدولي تشاركه في القصور والانجازات معاً . ومن ناحية أخرى فإن هذه الفرضية العامة مفيدة للغاية في رسم حدود لقوة الثورة النفطية ، ولهذا أهميته النظرية والعملية معاً .

فالقول بأن متغير الثورة النفطية يعمل في بيئة بها متغيرات أخرى تتفاعل معه بحيث ينتج التأثير النهائي عن عملية التفاعل هذه إلى جانب أنه ينفي عن الثورة النفطية في حد ذاتها تبهما معينة يوضح في نفس الوقت حدود تأثيرها ، فمن الحقيقي أن طفرة الثورة النفطية قد وفدت إلى النظام القومي العربي وهو في مرحلة انكسار وتراجع على الأقل بسبب هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل ، إلا أنها في نفس الوقت ولدت من خلال حرب ١٩٧٣ ، ولم تستطع أن تكون في حد ذاتها فاعلة في استئثار نتائجها الإيجابية عربياً وعالمياً ، ناهيك عن عجزها التام عن وقف التدهور في أوضاع النظام القومي العربي الذي بدأ معدله يتزايد بعد انقراط عقد التحالف الذي خاض حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ عسكرياً

واقتصادياً وسياسياً ، حتى وصلنا إلى الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ ، وما تشهده المنطقة العربية من أوضاع حتى هذه اللحظة .

ومن الحقيقي أن طفرة الثروة النفطية قد بدأت في وقت كانت عملية تراجع الدور القيادي المصري للنظام القومي العربي قد قطعت فيه شوطاً لا بأس به سواء بسبب هزيمة ١٩٦٧ أو وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٧٠ ، إلا أن الملاحظ أن الثروة النفطية في حد ذاتها لم تستطع أن تخلق دوراً سعودياً بديلاً ، صحيح أنها أوجدت دوراً سعودياً ، غير أنه لم يكن بديلاً للدور المصري أو شبيهاً به ، وقد سبق الحديث بشيء من التفصيل عن حدود الدور السعودي سواء من حيث عناصر القوة المادية أو شروطه السياسية أو حتى إطاره الزمني ، ومن الواضح أن الثروة النفطية لم تكن لتستطيع وحدها مهما بلغت أن تقضى على هذه الحدود بحيث أنه عندما بدأت التحديات الخطيرة في البروز مع بداية الثمانينات ظهرت هذه الحدود كأوضح ما يكون .

بل إن الثروة النفطية لم تستطع حتى القضاء على الحقيقة المصرية في النظام القومي العربي حتى عندما انحرف نظام الحكم في مصر عن التوجهات العربية العامة فاتجه أنور السادات إلى إسرائيل في عام ١٩٧٧ وهو في قمة اعتماده على الدول النفطية العربية التي لم تستطع أن تحول بينه وبين تنفيذ ما خطط له ولا أن تمنع نتائج هذا المخطط من أن تتجسد عملياً ، بل إننا لا نستطيع أن نقول باطمئنان أن محاصرة هذه النتائج عربياً قد تم بفضل ثروة النفط وأثرها كما يقول البعض ، فالراجع أن زيارة السادات الشهيرة للقدس لو كانت قد أوجدت جدلاً صيغة معقولة — ولا نقول حتى عادلة — للتسوية الشاملة لكانت غالبية الأطراف العربية المعنية على الأقل قد تعاملت معها بصورة أو بأخرى . وعندما شهدت بؤرة النفط حرباً حقيقية ممتدة بين العراق وإيران قارب عمرها الآن على أربع سنوات إذا بالحقيقة المصرية تبرز واضحة أيضاً في هذه الحرب ، فقد بدا الدور السعودي أقل قدرة بكثير من أن يكون كافياً لدعم العراق في هذه الحرب ، مما اضطره — وهو قائد عملية إبعاد مصر الرسمية عن النظام العربي — أن يعود إلى مصر من باب حربه مع إيران ، وفي إطار رؤية استراتيجية جديدة للأوضاع المنطقة تقوم على أن خللاً استراتيجياً قد حدث في هذه الأوضاع بخروج مصر لن يصححه إلا عودتها^(٢٠٦) .

كذلك فإن حدود قوة النفط قد اتضحت بصورة خاصة في استخدام سلاح النفط في حرب ١٩٧٣ ، ولعلنا من الواضح أن الإمكانية المتضمنة في سلاح النفط كانت كبيرة أو حتى هائلة في تلك السنة ، غير أن غيبة التصور الاستراتيجي السليم أهدر هذه الإمكانية على مذبذب اتفاقية فض اشتباك جزئية لا يمكن أن يكون لها شأن من منظور التسوية الشاملة للصراع ، بعد أن كانت الأهداف المطروحة لإعمال سلاح النفط في البداية تصر على جلاء إسرائيل الكامل عن الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس . وبسبب بعد ذلك أن نرى كيف أن غياب شروط موضوعية أخرى للاستخدام السليم

لسلاح النفط قد أدى إلى تدهور وضعه حتى وصلنا الآن إلى القول باستحالة أن يعاد استخدامه في الظروف الحالية حتى ولو على نحو مماثل لما تم في ١٩٧٣ على الرغم من تواضع النتائج التي تحققت من هذه التجربة .

وليس للفكرة السابقة عن حدود قوة النفط أهمية نظرية فحسب تفيد في التحليل المنهجي السليم لأثر الثروة النفطية ، ولكن لها بالتأكيد أهمية عملية أيضاً ، ذلك أنها كفيلة بأن تعيد التأكيد على حقيقة معروفة وبديهية في أبعديات العلاقات الدولية وهي أن الثروة وحدها لا تعنى شيئاً في معادلة القوة والتأثير ، ولكن جانباً لا بأس به من الكتابات العربية قد ساعد ولاشك على الترويج لما يمكن تسميته بوهم قوة النفط والثروة المتولدة عنه ، وفي إطار هذا الوهم تكون الثروة النفطية كفيلة بحل كافة المشاكل قطعياً وقومياً ، فظهورها في هذا القطر الفقير أصبح حلماً لأبنائه وحلاً مثالياً لمشاكلهم ، ووجوده الفعل في الأقطار النفطية الرئيسية لم يرتبط دائماً بالقضاء على مشكلات التخلف بل لعله كرسها في كثير من الحالات ، والآمال معلقة بهذه الثروة قومياً من أجل حلول لمشكلات العرب المستعصية ومواجهة الأخطار الداهية على أمنهم القومي ، وهكذا كان لهذا الوهم إمكانية تخريبية هائلة في الأمة العربية بأسرها بقدر ما حول أبنائها من العمل الجاد من أجل تغيير واقعهم إلى الأفضل .

٣ - مستقبل دور الثروة النفطية في النظام القومي العربي :

من خلال الطبيعة التي حاول هذا البحث أن يبينها لتأثير الثروة النفطية على سمات القومية العربية ، وفي إطار الفكرة السابق بيانها عن حدود قوة الثروة النفطية يمكن التفكير بشيء من الوضوح في مستقبل دور الثروة النفطية في النظام القومي العربي ، ولقد سبق أن بينا أن مناقشات الندوة قد اهتمت بالنظر إلى المستقبل ، ولكنها ركزت على منظور معين هو وضع العرب في النظام الدولي متأثرة في ذلك بالتدهور الأخير في أسعار النفط . وسوف نعنى هنا بالتركيز على منظور مستقبل دور الثروة النفطية داخل النظام القومي العربي ذاته .

ويبدو من المؤشرات المتاحة أن تأثير الثروة النفطية على النظام القومي العربي يأخذ شكل المنحني الهابط حالياً بعد أن وصل إلى ذروته في السبعينات ، ولإعنى هذا بطبيعة الحال أنه في طريقه للانتهاء والزوال ، ولكنه يعنى فقط أنه آخذ في التناقص . ويمكن أن نرصد أربع حجب لتأييد هذه الفرضية الرئيسية .

وأول حجة تتعلق بما أوضحه التحليل في هذا البحث ، وما اهتمت الحاققة بإبرازه من ضرورة توفر شروط موضوعية معينة بالإضافة إلى شرط الثروة ، إذا أريد الحديث عن دور قيادي فعال للدولة أو

أخرى ، ولعله من أهم الشروط التي ذكرت في هذا السياق الشرط المادى الخاص بتكامل عناصر قوة الدولة ، والشرط المعنوى الخاص بضرورة وجود مشروع سياسى قادر على جذب قوى اجتماعية معينة عبر الوطن العربى بكل أقطاره بما يوفر للدور القيادى الأساس الصلب الذى استند إليه الدور القيادى المصرى في مرحلة من المراحل .

ومن المستحيل تصور توفر هذا الشرط الثانى بالذات في الحالة السعودية ، ذلك أن صيغة النظام السعودى وممارساته غير قادرة بأى حال على جذب جماهير الوطن العربى ، بل إن هذا النظام يأخذ الآن وضعا دفاعيا ظاهرا أمام التحدى المثل في بروز الثورة الإسلامية الإيرانية بصفة خاصة ، وهو غير قادر بأى حال على أن يقدم بديلا عربيا لها ، هذا فضلا عن أن السعودية تعاني من قصور واضح فيما يتعلق بتكامل عناصر قوتها المادية .

وربما كان ممكنا التفكير في العراق كبديل باعتباره متمتعا بمستوى معقول من تكامل عناصر القوة المادية فضلا عن وجود مشروع سياسى قومى للنظام العراقى يمكن أن تكون له جاذبية عربية ما ، غير أن تورط العراق في الحرب مع إيران لمدة قاربت الآن أربع سنوات قد أتى في المدى القصير على الأقل على أية إمكانية للحديث عن دور قيادى عراقى على مستوى النظام القومى العربى ككل . ومن الحقيقى أن إحراز العراق لنصر في حربها مع إيران يفرض حدوثه قد يضيف الكثير إلى مكانته العربية ، غير أن إيران ليست جرينادا ، وسوف تظل حتى إذا تصورنا هزيمتها في الحرب قيدا خطيرا على الدور العراقى في الشؤون العربية والدولية خاصة وأن طول مدة الحرب يهدد باحتيال أن تكون قد خلقت عداوة حقيقيا بين الشعبين بحيث لا يصلح حتى تغيير النظم السياسية في إنهاته .

والحجة الثانية تتبع من إخفاق السعودية — صاحبة أبرز الأدوار النفطية العربية — في مواجهة التحديات الرئيسية التى تعرض لها النظام العربى منذ بروز دورها ، فلم تستطع السعودية مثلا أن تقود النظام العربى أو حتى تبارأ رئيسيا داحله إلى الحرب أو السلام مع إسرائيل ، صحيح أنها تدعم من يقفون على جبهة المواجهة العسكرية مع إسرائيل بالمال ، وأنها نجحت في جمع العرب حول صيغة للتسوية السياسية إلا أن الأمر قد توقف حتى الآن عند حد الوقوف على خطوط القتال مع إسرائيل والاتفاق على صيغة للتسوية ، وهذه أمور لا تعنى شيئا حتى الآن في مواجهة المخطط الإسرائيلى المتصاعد في الوطن العربى ، ذلك لأن مواجهة هذا المخطط بنجاح يتطلب تغييرا جذريا في أوضاع النظام القومى العربى يكون كفيلا بدوره باحداث تغيير لصالح العرب في ميزان القوى بينهم وبين إسرائيل بما يكفى لإيجاد تسوية عادلة للصراع من وجهة النظر العربية ، وهى مهمة تقصر إمكانيات الدور السعودى كثيرا عن القدرة على الوفاء بها للأسباب السابق بياناها . ومن ناحية أخرى سبقت الإشارة إلى أن الدور السعودى غير مؤهل للتصدى للتحدى الذى تمثله الثورة الإيرانية للنظام العربى .

وترتبط الحجة الثالثة لموضوع التدهور الأخير في أسعار النفط ودلالاته بالنسبة لقوة الثروة النفطية عربياً ، وقد سبقتنا مناقشة هذا الموضوع في الخزنية الأخيرة من الفصل الثاني في هذا البحث بشيء من التفصيل ، غير أن ما يهمنا هنا من دلالة انخفاض أسعار النفط هو ما يبدو من أن النظام الرأسمالي العالمي قد استعاد توازنه بالكامل في مواجهة قوة دول العالم الثالث النفطية الرئيسية التي كانت قد بدأت في البروز في عام ١٩٧٣ : وبالتالي ما يبدو من أن العلاقة بين هذه الدول وبين مراكز القيادة في هذا النظام قد عادت من جديد إلى وضعها السابق في إطار النظام الاقتصادي الدولي الراهن وبما يحرمها سلاحاً هاماً في عملية تغيير هذا النظام .

وأخيراً فإن بروز الثروة النفطية قد أخفق في القضاء على حقيقة الدور المصري داخل النظام القومي العربي ، وقد سبق إيضاح المؤشرات الدالة على ذلك سواء في إخفاق النظام القومي العربي في منع النظام المصري عن مخالفة توجهاته العامة بشأن الصراع مع إسرائيل أو في العودة الفعلية لمصر إلى هذا النظام — على الرغم من عدم تخلي النظام المصري عن السبب الذي أدى إلى مقاطعته — من عدة أبواب غير باب الصراع مع إسرائيل لعل أهمها كان هو باب الحرب العراقية — الإيرانية . ولا يعني هذا أن مصر عائدة لممارسة دورها القيادي السابق . فإن نفس الشروط الموضوعية السابق ذكرها لابد أن تنطبق عليها وفي مقدمتها وجود المشروع السياسي ذي القبول العربي . وهو شرط غائب حتى الآن . ويرى البعض أن التجربة الديمقراطية الوليدة في مصر تمثل أو يمكن أن تمثل هذا الشرط ، وبغض النظر عن التحفظات الواردة على هذه التجربة فإننا نرى بوضوح أن الديمقراطية ليست سوى أحد عناصر المشروع السياسي المطلوب ، والذي لا يمكن أن يخلو في المرحلة الراهنة بالذات من استراتيجية واضحة للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه النظام القومي العربي الآن . ولكن التحليل السابق قد يعني أن مصر عائدة من جديد للمشاركة في قيادة النظام القومي العربي مع غيرها من القوى العربية الرئيسية النفطية وغير النفطية ، وسوف تتزايد هذه المشاركة أو تتناقص وفقاً لدرجة توفر الشروط الموضوعية الأخرى المطلوبة لممارسة دور قيادي في مصر . وما يعنينا من هذا التحليل أن يساهم في تأكيد الفرضية الأساسية حول تراجع دور الثروة النفطية في المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام القومي العربي .

المشاركون في الندوة

مصر	أحمد بهاء الدين
مصر	أحمد يوسف
مصر	اسماعيل فهمى
العراق	خير الدين حميد
العراق	صلاح الشيعلى
السعودية	عبدالله الطريقي
الكويت	عبدالله النيبارى
مصر	على الدين هلال
قطر	على خليفة الكواري
الكويت	محمد الرميحي
مصر	محمد حسين هيكل
الكويت	محمد مساعد الصالح
مصر	محمود رياض
لبنان	منح الصلح
ليبيا	مصور الكخيا
فلسطين	بيل شعث
العراق	وليد حدوري

منسق مشروع المستقبلات العربية البديلة	اسماعيل صبرى عبدالله
منتدى العالم الثالث — مكتب الشرق الأوسط	
منسق مشارك مشروع المستقبلات العربية البديلة	ابراهيم سعد الدين
منتدى العالم الثالث — مكتب الشرق الأوسط	
جامعة الأمم المتحدة	حسام عيسى
منتدى العالم الثالث — مكتب الشرق الأوسط	عثمان محمد عثمان

هوامش

- (١) System
- (٢) .. سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربى الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط٢ ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٦ — ١٤٧ .
- (٣) Interdependence
- (٤) inputs
- (٥) Outputs
- (٦) Feedback
- (٧) للتعرف على أساسيات استخدام نظرية النظم فى التحليل السياسى ثم فى تحليل العلاقات الدولية بصفة خاصة يمكن مراجعة المصادر التالية على سبيل المثال :
- David Easton, A System Analysis of Political Life, New York: Wiley, 1965. Morton Kaplan, System and Process in International Politics, New Yourk: Wiley, 1964. Charles Mclell and, Theory and the International Syetem, New York: Macmillan, 1966.
- ويمكن لقارئ العربية مراجعة : د. اسماعيل صبرى مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، جامعة الكويت ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٢ م : ص ١٠٥ — ١٤٥ .
- (٨) Hierarchical System
- (٩) أنظر الدراسة الرائدة بهذا الصدد :
- Louis J. Cantori & Steven L. Speigel, The International Politics of Regions: A Comparative Approach, Englewood Cliffs, N.J.: Prentice — Hall, 1970.
- (١٠) ربما كانت هذه الانتقادات والخلافات هى التى تفسر حرص الدكتور على الدين هلال والأستاذ جميل مطر مؤلفا الكتاب الرائد عن « النظام الإقليمى العربى » على أن يسجلا فهمهما القومى لهذه التسمية بقولهما فى مقدمة الطبعة الثالثة « وإذا كنا قد إستخدمنا فى عنوان الكتاب تعبير النظام الإقليمى « وهو المفهوم المتداول فى علم السياسة للدلالة على هذا النمط من الدراسات التى تتناول أحد النظم الفرعية فى النظام الدولى إلا أننا نسارع إلى التأكيد منذ البدء — وكما يتضح فى كل فصول وأجزاء الكتاب — على الصفة القومية للنظام العربى . فالنظام العربى لا يشمل علاقات بين مجموعة دول متجاورة وحسب ، بل أساسا بين دول عربية « أى أن شرط عضوية النظام هو الانتماء إلى الأمة العربية ، وإن وردت كلمة العربى فى تعبير النظام الإقليمى العربى ليس للإشارة إلى منطقة جغرافية ولكن إلى انتهاء قومى وإلى هوية ثقافية وعضائية . العروبة فى « النظام الإقليمى العربى » « هى تأكيد الطابع القومى للنظام وحمى الخصوصية التى تنتمى بها العلاقات » . انظر : جميل مطر ، د. على الدين هلال ، النظام الإقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط٤ ، ١٩٨٣ ، ص ٩

(١١) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٥٠ — ٥٣ .

(١٢) لعل التحليل الموضوعي الكامل للسياسة العربية لمصر في عهد عبد الناصر لم يكتب بعد ، ومع ذلك فمن الكتب المفيدة في هذا الموضوع :

A.I. Dawisha, *Egypt in the Arab World, The Elements of Foreign Policy*, London : The Macmillan Press, 1976.

أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو — عبد الناصر والعرب ، ط١ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ .

(١٣) انظر : جميل مطر ود. علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٧٥ — ٧٦ .

(١٤) في الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٣ اقتربت المشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن من الإكثار بما طرح خطر المواجهة العسكرية الشاملة مع إسرائيل على نحو جاد لأول مرة منذ ١٩٥٦ ، وكرر فعل هذه التطورات وفيها على الساحة العربية أعلن عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٣ استبعاد مصر لتفاضي عن كل علاقاتها العربية ، ومن ثم الدعوة إلى عقد إجتماع للملوك والرؤساء العرب لبحث خطوات المواجهة مع إسرائيل . انظر . خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (١٩٦٣/١٢/٢٣) في : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع (فبراير ١٩٦٢ — يوليو ١٩٦٤) ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٢٦٥ .

(١٥) انظر : مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ — ١٩٧٨) ، البحث عن السلام ... والصراع في الشرق الأوسط ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(١٦) انظر بصفة عامة : أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن (١٩٦٢ — ١٩٩٧) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٤٩٦ — ٤٩٩ .

(١٧) استنتج الباحث في دراسته المشار إليها في الهامش السابق أن التعارض بين السياسة المصرية في شبه الجزيرة بصفة عامة وبين السياستين الأمريكية والبريطانية في هذه المنطقة كان لابد وأن يقضي إلى صدام مدمر يكون هدفه هو إنهاء الوجود العسكري المصري في اليمن في أسرع وقت ممكن قبل أن ينجي ثماره في شبه الجزيرة العربية وفقاً لما تصورته الدوائر الغربية المختلفة (إمكانية سقوط النظام السعودي أو على الأقل وصول شخصية متعاونة مع عبد الناصر إلى قيادته — استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا ودخوله بالكامل تحت نفوذ عبد الناصر) ، وقد كان وضع القوات المصرية في اليمن وتطور حركة التحرر الوطني في جنوب اليمن في ذلك الوقت يجعل من محاولة هزيمة الوجود المصري في شبه الجزيرة ذاتها عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة ، كذلك كان النظام المصري يبدو محصناً ضد محاولات الانقلاب ذات التدبير الغربي ، وهكذا بدا الحل الأشمل في توجيه ضربة عسكرية قوية استخدمت

إسرائيل أداة لها فضلاً عما كانت تحققة من مصلحة أكيدة لإسرائيل نفسها لأسباب بدئية ، ومن الواضح أن هذا الاستنتاج يذهب إلى وجود توافق ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل في عدوان يوبو (حزيران) ١٩٦٧ على مصر . انظر المرجع السابق ، ص ٤٣٩ — ٤٣٣ .

(١٨) انظر على سبيل المثال محضر مناقشات جلسى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربى يومى ٣ ، ٤ / ٨ / ١٩٦٧ فى : من محاضر إجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ... ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ، إعداد : عبد المجيد فريد ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ط ١ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨٣ — ٣٠٥ .

(١٩) انظر : خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد الثورة الخامس عشر (١٩٦٧/٧/٢٣) ، فى وثائق عبد الناصر (يناير ١٩٦٧ — ديسمبر ١٩٦٨) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥٩ .

(٢٠) انظر : احمد يوسف احمد ، مرجع سابق ، ص ٤٦٨ — ٤٧٨

(٢١) انظر : هالة أبو بكر سعودى ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى — الإسرائيلى (١٩٦٧ — ١٩٧٣) : رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٥ .

(٢٢) انظر ملوكرات الفريق أول محمد فوزى ، حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧ / ١٩٧٠) ، بيروت : دار الوحدة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ، ص ٣٢٤ — ٣٢٥ .

(٢٣) انظر بصفة عامة : د. اسماعيل صبرى مقلد ، إستراتيجية السادات والعمل العربى المشترك ، فى : السياسة الدولية ، ص ١٠ ، ع ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٨ — ٢١ .

(٢٤) انظر مثلاً : د. سعد الدين ابراهيم ، البترول والهجرة والنظام الاجتماعى العربى الجديد ، فى : السياسة الدولية ، ع ٦٢ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١١٤ — ١١٥ .

Ali E. Hillal Dessouki , The New Arab Political Order : Implications for the 1980s, in : Malcolm H. Kess and El— Sayed Yassin (eds), Rich and Poor States in the Middle East : Egypt and the New Arab Order, the American University in Cairo Press, P. 319.

(٢٥) انظر : د. محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط ٤ ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٩ .

(٢٦) انظر التفاصيل فى : محمود المرغنى ، نقود من طراز خاص : دراسة حول أموال النفط ومطويات الخازنات ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ١٩ — ٢١ .

(٢٧) قسم الدراسات الإستراتيجية فى معهد الإنماء العربى ، حول استراتيجية التصليح العربى ... والتمجة ، فى :

الفكر العربي ، ص ٢ ، ع ١٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ، ص ١٥٣ . انظر أيضاً وإن يكن من منطلق مناقض :

Col. I. Heymont, Middle East Oil and Military Balance of Power, in: Middle East Review, No 7, Winter 1975 16 ,P. 12.

(٢٨) روبرت مابرو ، الإيرادات النفطية وتكلفة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، في : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ٧ ، ١٩٧٩/٥ ، ص ٧٨ . انظر أيضاً من منظور أمريكي :

S. Fred Singer , Limits to Arab Oil Power, in: Foreign Policy , No. 30 , Spring 1978, pp. 53—67.

(٢٩) الكتابات في هذا الشأن لاجرم لها . انظر على سبيل المثال : د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، سلسلة عالم المعرفة (١٦) ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ربيع الآخر / جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ — أبريل (نيسان) ١٩٧٩ ، ص ١٠٩ — ١١٠ . د. حسين عبد الله ، الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي ، في : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ١٤ ، ١٩٨٠/٤ ، ص ٧٦ — ٧٧ . د. نادر فرجاني ، التنمية العربية بين الإمكانات والهدف ، في : المستقبل العربي ، ص ٣ ، ع ٢٤ ، ١٩٨١/٢ ، ص ٣٦ . د. فؤاد مرسى ، قضية المدخرات العربية ومستقبل نظام النقد الدولي ، في : الظليمة ، ص ١٠ ، ع ٤ ، ابريل ١٩٧٤ ، ص ٦٣ — ٧١ . كمال السيد ، البترول العربي : السلاح والسلاح المضاد ، في : الظليمة ، ص ١١ ، ع ٨ ، أغسطس ١٩٧٥ : ص ٤١ . مظهر محمد صالح المصالح الاميرالية المالية وانتقال فوائض رؤوس الأموال العربية ، في : النفط والخصمة ، ص ٥ ، (٦) ، آذار ١٩٨٠ ، ص ٤٤ — ٤٩ .

(٣٠) عادل حسين ، المال النفطي حائق للتوحيد والتكامل ، في : المستقبل العربي ، ع ٥ ، ١٩٧٩/١ ، ص ٢٣ .

(٣١) د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٩٩ وما بعدها .

(٣٣) برهان الدجاني ، صوم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط ، في : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ٨ ، ١٩٧٩/٧ ، قارن ص ٩ وص ٢٢ .

(٣٤) انظر : د. فؤاد مرسى ، أثر النفط العربي في العلاقات الدولية ، في : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ١٤ ، ١٩٨٠/٤ ، ص ٥٠ .

(٣٥) د. حامد ربيع ، الفاعلون العربي والسياسة البترولية ، مشاكل الاستراتيجية العربية (٢) ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ٥٥ .

(٣٦) محمد ناجي ، رؤية اقتصادية — ورثتنا الراجعة اقتصاد عربي متكامل ومنتهج ، في : الظليمة ، ص ١٠ ، ع ٩ ، سبتمبر ١٩٧٤ ، ص ٢١ . يوسف صايغ ، النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات ، في : الحوار العربي في

مؤتمر الطاقة العربى الثانى ، القاهرة : المركز العربى للإعلام ، أبريل — مايو ١٩٨٢ ، ص ٥٤ . أنظر أيضاً :
المراضى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٣٧) جبل مطر ، الجامعة العربية والنظام الإقليمى العربى وتحديات الثنائيات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة
« جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » — ٢٨ نيسان/ أبريل — ٢ أيار مايو ١٩٨٢ ، الحمامات ،
تونس ، ص ١١ . د. فؤاد مرسى . مرجع سابق ، ص ٥٠ . وانظر فى نفس المعنى نفس المؤلف : التكامل
النقدى العربى : المتطلبات الاقتصادية والسياسية ووسائل تحقيقها ، فى : المستقبل العربى ، ص ٣ ، ع ٢٥ ،
١٩٨١/٣ ، ص ١١٥ .

(٣٨) د. بطرس بطرس غالى ، التبرول العربى فى مواجهة تحدياته ، فى : السياسة الدولية ، ص ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو
١٩٧٧ ، ص ٧٢ . وأنظر أيضاً فى نفس المعنى : السيد زهرة ، حبة التبرول العربى : التطورات الجديدة وآفاق
المستقبل ، فى : المستقبل العربى ، ع ١٨ ذو القعدة ١٣٩٨ هـ/ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٨ م ، ص
٧٨ — ٧٩ .

(٣٩) محمد ناجى ، مرجع سابق ، ص ٢٦

(٤٠) مصطفى موسى ، الوقت التبرولى ، صراع بين أمريكا والغرب ، فى : الطليعة ، ص ١٢ ، ع ١٤ ، يناير ١٩٧٦ ،
ص ٧٧ .

(٤١) د. فؤاد مرسى ، حدث فى السبعينات : نهاية حقبة النفط العربى والمهينة الأمريكية والعريضة الإسرائيلية ، فى :
الأهالى ، ص ٥ ، ع ٦٠ ، ١٥ صفر ١٤٠٣ هـ/ اديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٧ .

(٤٢) رداً على هذا رأى آثار أحد المشاركين إلى أن الثورة النفطية لا تفسر وحدها هذه الانتكاسة القومية والوطنية بين
الأجيال العربية فى السبعينات والثمانينات ، فواقع الأمر أن الشباب فى الستينات كان ينخرط فى منظمات عقائدية
وأنظمة تقدمية ، ولم تكن هذه المنظمات أو الأنظمة قد امتنحت ، وكانت لها جميعاً مكانتها بصورة أو بأخرى ،
غير أنها للأسف تساقطت جميعها بعد ذلك بسبب ممارساتها ، وعلى هذا فإن مازع كشماعات سقط عندما
وضع موضع التطبيق ، وبالتأكيد كان للثورة المفاجئة بعض التأثير ، ولكن لو لم تكن هالك عوامل مساعدة لما
حدث هذا التأثير .

(٤٣) انظر التفاصيل فى : مذكرات محمود باض ، مرجع سابق ، ص ١١٧ — ١٢١ — أنظر أيضاً فى هذه البداية
للدور السعودى وانعكاساتها على موازين القوى فى الوطن العربى : عبد العاطى محمد أحمد ، الدبلوماسية السعودية
فى الخليج والجزيرة العربية ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (٣٥) ، أبريل ١٩٧٦ ،
ص ٥١ : أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ٤٣٣ — ٤٣٥ ، ٤٦٨ — ٤٧٠ .

(٤٤) د. غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ — دراسة فى العلاقات الدولية ، معهد
الإمام العربى ، الدراسات الاستراتيجية (٣) ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص ٦٤٤ .

(٤٥) Dessouki, op. cit., pp-331-2. انظر :

(٤٦) Ibid., p. 26.

انظر أيضاً : جميل مطر و د. علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ — ١٣٠ .

(٤٧) ثلاث مقالات لـ محمد حسنين هيكل بعنوان « الحقيقة السعودية في التاريخ العربي المعاصر » ، في : جريدة الوطن الكويتية ، أعداد ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، مايو ١٩٧٧ .

(٤٨) Dessouki, op. cit., pp. 329—30.

(٤٩) عبد العاطي محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٥٤ — ٥٥ . وانظر في تحليل تفصيل موازن لعناصر القوة السعودية ، د. غسان سلامة ، مرجع سابق ، ص ٩١ — ١٥٣ . وللتعرف على المخاوف الأمريكية على الأمن السمدي المتربة على هذا الوضع راجع : Singer, op.cit., p.322

(٥٠) Dessouki , op. cit., p. 332.

(٥١) Ibid., p. 335.

(٥٢) د. غسان سلامة ، مرجع سابق ، ص ٦٧٢ .

(٥٣) محمد حسنين هيكل في حوار مع الأهالي ، في : الأهالي ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٥٤) انظر : Dessouki , op. cit., p. 326, p. 329 and pp. 335—6 :
انظر أيضاً :

Claudia Wrigh , Iraq. New Power in the Middle East, in: **Foreign Affairs** , Vol. 58, No. 2, Winter 1979 / 80 , pp. 257—77.

(٥٥) جميل مطر ، الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٥٦) رد أحد المشاركين على هذا الرأي المتعلق بنزعة العداء العربية لمصر بأن الظاهرة المشار إليها قد تكون مجرد تعبير عن حالة الصراع القائم في الوطن العربي ودور مصر فيه ، فليس ثمة خلاف على وجود صراع داخل الوطن العربي بمعنى عدم الإجماع حتى الآن على صيغة واحدة للتحرير والتنمية والوحدة ، ومصر بمحكم وزنها تلعب دوراً رئيساً في هذا الصراع ، ومن طبيعة الأمور أن يكون هناك مؤيدون ومعارضون لهذا الدور دون أن يعني هذا بالضرورة أن من يؤيد مصر إنما يؤيدها لذاتها ، ومن يعارضها إنما يعير بذلك عن نزعة متعصبة لعدائها ، ومع ذلك فقد أشار صاحب هذا الرأي في النهاية إلى ضرورة دراسة مايقال عن نزعة العداء العربية لمصر دراسة عميقة ، لأنها إن صحت بالدرجة التي صورت بها في المن تكون ظاهرة ذات انعكاسات خطيرة على العمل العربي .

(٥٧) علق أحد المشاركين على هذا الرأي بأن الطرح الاجتماعي لمصر الناصرية كان دون شك أحد عوامل قربها جهازيها ، وإن كان يمكن اعتباره عاملاً من عوامل رفض نظم عربية لها ، كذلك تبته نفس المشارك إلى أن ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر لم تتمسك في فترات كثيرة بأن تطرح عربياً الصيغة التي ارتضتها مصرها للعدالة الاجتماعية ، بدليل الاقتراحات المتنوعة التي تحالفت فيها مصر الثورية مع نظم محافظة وبالذات ضد الخطر الإسرائيلي ، وأن القضية الأجندة بالنقاش هي ما إذا كان مسلك مصر الثورية في عدم الإصرار على إدخال القضية الاجتماعية أو عدم إدخالها في تعاملاتها العربية سليماً أم لا .

(٥٨) ربما يكون من المناسب أن نشير إلى أن هذه الرواية تصلح للدلالة على عدم وجود دور قيادي سعودي وليس على وجود دور قيادي مصري .

(٥٩) د. محمد هاشم الرميحي ، الخليج في الثمانينات : التنمية والتبعة ، في : قضايا عربية ، ص ٧ ، ع ٦ ، حزيران/يونيو ١٩٨٠ ، ص ٥٣ .

(٦٠) انظر في تفاصيل الدوافع التي أدت إلى نشأة المجلس وتطورات هذه النشأة وردود فعلها فضلاً عن بنيتها التنظيمية : عبد الحميد الخواي ، مجلس التعاون الخليجي ، في : السياسة الدولية ، ع ٦٥ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ١٢٦ — ١٣٣ . انظر أيضاً في تفصيل ردود الفعل لإنشاء هذا المجلس : عبد الله فهد النعيس ، مجلس التعاون الخليجي : الإطار السياسي والإستراتيجي ، لندن : مطبعة طه ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٤ — ١٦ .

(٦١) جميل مطر ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٦٢) النعيس ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٦٣) المرجع السابق ، ص ٦٦ — ٦٧ .

(٦٤) المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٦٥) انظر التفصيلات في : المرجع السابق ، ص ٥٥ — ٥٨ .

(٦٦) جميل مطر ، وعمل الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

(٦٧) انظر التفاصيل في : الإدارة الاقتصادية في جامعة الدول العربية ، الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وسبل تدهيها ، دراسة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري المؤتمر القمة العربي الحادى عشر (عمان) ، في : شؤون عربية ، ع ٢٤ ، نيسان/ ابريل ١٩٨١ ، جمادى الثانية ١٤٠١ هـ ، ص ١١ — ١٢ .

(٦٨) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ — ٥٩ . أنظر في نفس المعنى وإن يكن باختصار : برهان الدجاني ، مرجع سابق ، ص ١٤ . د. محمود عبد الفضيل ، اللفظ والوحدة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٦٩) أنظر في هذا المعنى : د. بطرس بطرس غالي ، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، في : السياسة الدولية ، ص ١١ ، ع ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ١٥ — ١٦ .

(٧٠) أنظر : د. عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (٢٨) ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٣٥ ، ٣٩ . أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إبراهيم إدريس ، الأس والصراع في الخليج العربي ، في : السياسة الدولية ، ع ٦٢ : أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ١٣ — ١٦ .

(٧١) أنظر بصفة عامة : أمل إبراهيم بن حسن الزباني ، علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ ، وبالذات الفصل الثالث من الباب الأول ص ٨٩ — ١٨٧ . راجع أيضا : د. عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ، الفصل الثاني ، ص ٢٥ — ٧٣ . د. صلاح المقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، في : السياسة الدولية ، ص ٩ ، ع ٣٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ١١٣ . عبد العاطي محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٧٨ — ٧٩ ، ص ٨٤ .

(٧٢) أنظر : المرجع السابق ، ص ٨٠ . د. عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٧٣) عادل حسون ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٧٤) أنظر : ياسين الأحمد ، ندوة ناصر الفكرية الثالثة : النفط في الحياة العربية ، في : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ١٣ ، ١٩٨٠/٣ ، ص ١٦٣ — ١٩٦٤ .

(٧٥) أنظر مزيدا من التفاصيل في :

Dessouki., op.cit., pp. 323—6.

(٧٦) الإدارة الاقتصادية في جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٧٧) د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ ، ١٧٢ .

(٧٨) المرجع السابق ، ص ١٧٩ — ١٨٠ . أنظر أيضا : عادل حسون ، مرجع سابق ، ص ١٨ . د. نادر فرجاني ، مرجع سابق ، ص ٢٢ . د. فؤاد مرسى ، قضية المداخلات العربية ومستقبل نظام النقد الدولي ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٧٩) د. محمود عبد الفضيل ، اللفظ والمشكلات المعاصرة للصحة العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ — ٩١ . وأنظر

في نفس المعنى :

Nazli Chouri, *Migration Process Among Developing Countries: The Middle East*, Massachusetts Institute of Technology, September 1977, pp. 4-5. J. S. Birks and C. A. Sinclair , *International Migration in the Arab Region, Rapid Growth, Changing Patterns and Broad Implications* , in : *seminar on : Populations, Employment and Migration in the Arab Gulf States*, Arab Planning Institute - Kuwait and International Labor Organization - Geneva , Kuwait , 16-18 dec. 1978, pp. 528- 7.

(٨٠) الإدارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥ . انظر أيضاً لمزيد من التفاصيل : د. محمود عبد الفضيل ، *النقط والوحدة العربية* ، مرجع سابق ، ص ٣٤ — ٣٧ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٨٢) د. سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٨٣) د. هنري عزام ، انتقال العمالة : إشكالية عربية جديدة ، نتائج واحتلالات انتقال الأيدي العاملة في الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة ، في : *المستقبل العربي* ، ص ٣ ، ع ٢٣ ، ١٩٨١/١ ، ص ٤١ . انظر في نفس الاتجاه : الإدارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥ — ١٨ .

(٨٤) د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ — ١٤٤ .

(٨٥) انظر المصلحين المشار إليهما في هامش ٨٣ ص ٤٢ — ٤٥ ، ص ١٨ على التوالي .

(٨٦) انظر على سبيل المثال :

Ahmad Yousef, *The Effects of Egyptian- Arab Relations on the Flow of Egyptian Labor to Arab Countries*, CU. MIT TAP, 1980.

(٨٧) د. محمد الربيعي ، انتقال العمالة : إشكالية عربية جديدة — رؤية حلبجية قوية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ، في : *المستقبل العربي* ، ص ٣ ، ع ٢٣ ، ١٩٨١/١ ، ص ٧٢ — ٧٤ . وانظر إلى نفس النتيجة وإن يكن على سبيل الإشارة السريعة : عادل حسين ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

Dessouki, op. cit., p.328. (٨٨)

Ibid., pp. 326-7. (٨٩)

(٩٠) انظر : د. صلاح المقاد ، *التيار الوحدوي ومواقفه في دولة الإمارات* ، في : *السياسة الدولية* ، ص ١١ ،

ع ٤٠ ، إبريل ١٩٧٥ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٩١) تضمنت الورقة الأصلية التي قدمت للندوة العلاقات العربية - الأفريقية مع الصراع العربي - الإسرائيلي في مستوى واحد هو المستوى الإقليمي ، غير أنه لوحظ أن مناقشات الندوة ركزت بعد الصراع العربي - الإسرائيلي على وضع العرب داخل النظام العالمي ككل اقتصادياً وسياسياً دون تخصيص فضلاً عن عدم تطرقها إلى موضوع العلاقات العربية - الأفريقية ؛ نظراً لأهمية الموضوع بالنسبة لفهم أثر النفط على النظام القومي العربي فإنه لم يستبعد من الصياغة النهائية لهذه الدراسة ، ولكن عدم مناقشته في الندوة قد جعل من المناسب أن يصنع مع القضايا الخاصة بصراع العرب داخل النظام العالمي على أساس أنه يمثل حالة من حالات حوار الجنوب - الجنوب الذي يمكن ، اعتماداً على نجاحه أو إخفاقه ، أن تترتب نتائج معينة بالنسبة لهذا الوضع .

(٩٢) د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ١٩ .

(٩٣) المرجع السابق . ص ٥٢

(٩٤) د. فؤاد مرسى ، أثر النفط في العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٩٥) د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٩٦) المرجع السابق ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٩٧) انظر في تعبير واضح عن وجهة النظر هذه :

John Waterbury, Ragaei El-Mallakh , *The Middle East in the Coming Decade*, New York, 1978.

(٩٨) من أوائل التحليلات التي تضمنت مبكراً في هذه العلاقة : د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

(٩٩) د. محبوب عمر ، أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي - الإسرائيلي ، في : المستقبل العربي ، ٤ ، ع ٣ ، آب (أغسطس) ١٩٨١ ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(١٠٠) د. بطرس بطرس غالي ، البترول العربي في مواجهة تحدياته ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(١٠١) د. محمد عجلان ، البترول .. السلاح .. المعركة .. المستقبل ، في : الطليعة ، ٨ ، ع ٧ ، يوليو ١٩٧٢ ، ص ١٨ .

(١٠٢) يلاحظ أن هذه الدراسة قد نشرت في أواخر ١٩٧٥ — أوائل ١٩٧٦ أي قبل التدهور في العلاقات المصرية — (١٠٣) العربية بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في ١٩٧٧ .

Heymont., op.cit., pp. 13-5

(١٠٤) يوسف صايغ ، مرجع سابق ، ص ٥٠ — ٥٧ .

(١٠٥) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ — ٥٨ .

(١٠٦) ندوة المستقبل العربي : الوطن العربي في الثمانينات (٢٣ كانون (الثاني) ١٩٨٠) ، بيروت ، ق : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ١٣ ، آذار/ مارس ١٩٨٠ ، ص ١٥١ — ١٥٢ .

(١٠٧) د. غسان سلامة ، مرجع سابق ، ص ٤١٤ — ٤١٥ .

(١٠٨) د. بطرس بطرس غالي ، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(١٠٩) د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ — ٢٤٢ .

(١١٠) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٠ — ١١ .

(١١١) المرجع السابق ، ص ١١

(١١٢) المرجع السابق .

(١١٣) د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

(١١٤) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(١١٥) د. عبد الرزاق حسن ، الحرب الاقتصادية ضد الاستعمار ، ق : الطليعة ، ص ٣ ، ع ٧ ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٣ .

(١١٦) تم الاعتماد بصورة أساسية في رصد هذه التطورات على : صلاح منتصر ، إحمائية في ميدان النفط ، ق : السياسة الدولية ، ص ١٠ ، ع ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٥١ — ٥٨ .

ونظر أيضاً : د. اسماعيل صبرى مقلد ، تصارع القوى العالمية حول البترول ، ق : السياسة الدولية ، ص ١١ ،

ع ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٤٥ . عبد العزيز المجيزي ، أزمة الطاقة والمتفورات الدولية ، في : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(١١٧) د. غسان سلامة ، مرجع سابق ، ص ٤١٧ — ٤١٨ .

(١١٨) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(١١٩) المرجع السابق ، ص ١١ — ١٢ . د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ٤٦ . وانظر لنفس المؤلف تفصيلاً في هذه النقطة : استراتيجية السادات والمعمل العربى المشترك ، مرجع سابق ، ص ٨ — ٢١ .

(١٢٠) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، د. اسماعيل صبرى مقلد ، تصارع القوى العالمية حول البترول ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(١٢١) المرجع السابق ، ص ٤٦ . وانظر في الاستخدام الترفيهى لسلح النفط :

Singer, op. cit., p. 58.

(٢٢) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢ ، وانظر في معالجة قانونية للمسألة : د. جعفر عبد السلام ، سلاح البترول وقواعد القانون الدولى ، في : السياسة الدولية ، ص ١٠ ، ع ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٤٤ — ٥٠ .

(١٢٣) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢ — ١٣ .

(١٢٤) المرجع السابق ، ص ١٢ . وانظر بصفة عامة في أسباب نجاح حظر النفط العربى في ١٩٧٣ — وإن كان يوصف في هذا المصدر بأنه نجاح نسى — د. وليد خدورى ، النفط والعلاقات الدولية والمصالح العربية ، في : المستقبل العربى ، ص ٤ ، ع ٢٧ ، آيار (مايو) ١٩٨١ ، ص ٧٩ .

(١٢٥) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(١٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(١٢٧) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(١٢٨) د. عصام الزعيم ، رؤية ماركسية للحوار العربى الأوربي ، في : السياسة الدولية ، ص ١١ ، ع ٤٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٩٤ .

(١٢٩) د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ، أنظر أيضاً :

ص ٢٠٨ — ٢١٠ .

Singer, op.cit., pp. 58-9.

(١٣٠) انظر :

(١٣١) انظر : د. حازم البيلوي ، رؤية مستقبلية لدور الأموال العربية ، في : السياسة الدولية ، ص ١٠ ، ع ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٣٧ . د. جورج قرم ، المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية ، في : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ١٤ ، نيسان/ ابريل ١٩٨٠ ، ص ٣٥ .

(١٣٢) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١٣٣) انظر : د. محمد الريسي ، النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية ، سلسلة عالم المعرفة (٥٢) ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، جمادى الآخر/ رجب ١٤٠٢ هـ/ ابريل (نيسان) ١٩٨٢ ، ص ٥٨ . انظر ايضا : د. اسماعيل صيري مقلد ، مرجع سابق ، ص ٤٩ . د. محمود عمر ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(١٣٤) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١٣٥) د. فؤاد مرسى ، مرجع سابق . ص ٥٤ .

(١٣٦) ندوة المستقبل العربي النفط والأمن القومي العربي ، في : المستقبل العربي ، ص ٢ ، ع ١٤ ، ٤ / ١٩٨٠ ، ص ١١٠ .

(١٣٧) انظر : د. قسطنطين زريق ، حلول عملية للقطبات التي تعترض الوحدة العربية ، في قضايا عربية ، ص ٧ ، ع ٧ ، تموز/ يوليو ١٩٨٠ ، ص ٨ . د. اسماعيل صيري مقلد ، مرجع سابق ، ص ٣٨ . أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد ابراهيم إدريس ، مرجع سابق ، ص ١٠ . وفي الجنود القديمة للمسألة راجع : د. محمد الريسي ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ — ١٦٠ .

(١٣٨) انظر : د. جلال أمين ، النظام الاقتصادي العربي الجديد : دور العوامل الخارجية في تطور السياسات الاقتصادية العربية ، في : السياسة الدولية ، ع ٦٢ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٦٩ .

(١٣٩) أسامة الغزالي حرب ، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ، في مجموعة من الباحثين ، السياسة الأمريكية والعرب ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ، ص ١٧٦ — ١٧٧ . وانظر في تطور اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد ما بين الستينات والسبعينات : هاله أبو بكر سعودي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ — ٥٩ .

(١٤٠) انظر : أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ — ١٧٨ .

(١٤١) المرجع السابق .

(١٤٢) د. غسان سلامة ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ .

(١٤٣) د. فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(١٤٤) أنظر : أسامة الفزالي حرب ومحمد السعيد ابراهيم إدريس ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(١٤٥) د. محمد الرميحي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ — ٤٣ .

(١٤٦) أنظر : المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٤١ ، ٤٤ — ٤٥ . أسامة الفزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .
Quandt, op.cit., p. 341.

(١٤٧) د. محمد الرميحي ، مرجع سابق ، ص ٤٩ — ٥١ .

(١٤٨) أنظر عرضاً لوجهة النظر هذه في : أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ٤٢٣ — ٤٢٥ ، ٤٣١ — ٤٣٣ .

(١٤٩) د. محمد الرميحي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(١٥٠) المرجع السابق ، ص ٥٧ — ٥٨ . أحمد يوسف أحمد ، أسلوب القوة في مواجهة سلاح الترويل العرفي ، في :
السياسة الدولية ، ص ١١ ، ج ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٩٦ .

(١٥١) د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(١٥٢) أنظر : السيد زهرة ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(١٥٣) نقلاً عن أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ٩٥ — ٩٦ ، أنظر أيضاً : أسامة الفزالي حرب ، مرجع
سابق ، ص ١٨١ — ١٨٢ .

Robert W. Tucker, Oil: The Issue of American Intervention, in: *Commentary*, January 1975, pp. (١٥٤)
27-31.

(١٥٥) ندوة المستقبل العرفي ، النفط والأمن القومي العرفي ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(١٥٦) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ٩٦ — ٩٧ .

(١٥٧) المرجع السابق ، ص ٩٩ ، ١٠١ .

(١٥٨) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ٤٨ — ٤٩ .

(١٥٩) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ٩٩ — ١٠٠ .

(١٦٠) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ٤٨ . أنظر أيضاً : أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

(١٦١) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(١٦٢) د. بطرس بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ٢٠ . أنظر أيضاً : ندوة المستقبل العربى ، النفط والأمر القومى العربى ، مرجع سابق ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(١٦٣) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(١٦٤) المرجع السابق ، ص ١٠٣ . أنظر الأساس النظرى للنتيجة الواردة فى المتن فضلاً عن مزيد من التفاصيل : ص ١٠٢ — ١٠٣ .

(١٦٥) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٦٦) د. بطرس بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ٢٠ — ٢١ .

(١٦٧) أنظر : أسامة الفزائى حرب ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ — ١٨٦ .

(١٦٨) د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ٤٢ — ٤٥ ، ٤٩ — ٥٠ .

(١٦٩) د. محمد الرميحى ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(١٧٠) المرجع السابق ، ص ٨١ . وقارن النتائج التى انتهت إليها دراسة سويدية تذهب إلى أن صناعة النفط السوفيتية قد اجتازت بالفعل مرحلة إصلاح بحيث أنها بعد أزمة قصيرة فى سنتى ١٩٨١ — ١٩٨٢ تدخل مرحلة انتاج وفير للنفط . انظر :

Petro Studies Co. , Soviet Oil Production Reform of 1980 and its Potential, 1979.

(١٧١) د. محمد الرميحى ، مرجع سابق ، ص ٨٢ — ٨٣ . أنظر مزيداً من التفاصيل فى نفس الاتجاه : د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .

(١٧٢) د. محمد الزبيحي ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(١٧٣) أنظر : المجال ، ع ٩٤ ، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٩ / صفر ١٣٩٩ ، ص ٢٨ .

(١٧٤) د. محمد الزبيحي ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(١٧٥) المرجع السابق ، ص ٨٣ — ٩٥ .

(١٧٦) أنظر : عماد محمد البار ، محمد صابر عنتر ، الترابط بين مفهوم الأمن القومي ومصالح القومية الأوربية ، في : د. حامد ربيع (مشرف) ، المضمون السياسي للحوار العربي — الأوربي : المتغيرات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٦ .

(١٧٧) أنظر : د. حامد ربيع ، التصور الأوربي لمصمود السيناري للحوار العربي — الأوربي ، في : د. حامد عبد الله ربيع (مشرف) ، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي — الأوربي (القاهرة : ٢٨ — ٢٩ مايو ١٩٧٧) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ — ص ٢٩ .

(١٧٨) عبد المنعم سعيد ، المؤلف الأوربي من حقوق الشعب الفلسطيني ، في : السياسة الدولية ، ص ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٣٠ . أنظر أيضاً في ذات المصدر : محمد سيد أحمد ، الخلفية الفكرية للحوار ، ص ٢٢٧ . وينظر في تأييد الخطوط العامة لهذا التحليل : سلامة أحمد سلامة ، رؤية سياسية : لكي لا يبق مجرد حوار ، في : الطليعة ، ص ١٠ ، ع ٩ ، سبتمبر ١٩٧٤ ، ص ١٧ . اسماعيل خليل ، الخلفية التاريخية للحوار ، في : السياسة الدولية ، ص ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٢٣ . منير محمود بدوي ، الحوار العربي الأوربي : كيف بدأ ؟ ، في : الموقف العربي ، ع ٢٢ ، ربيع أول ١٣٩٩ هـ / فبراير (شاذ) ١٩٧٩ م ، ص ٢٠٦ — ٢٠٨ . فيرجينيو رونيو ، الرؤية الإيطالية للحوار ، في : السياسة الدولية ، ص ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٤٢ . وأنظر في نفس المصدر : رينالدو أوسولا ، الحوار اقتصادياً ، ص ٢٤٣ .

(١٧٩) انظر : أنس مصطفى كامل ، التبرول وأدوات المساومة السياسية في الحوار العربي — الأوربي ، في : د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(١٨٠) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٨١) أنس مصطفى كامل ، جولة أبو ظبي في الحوار العربي — الأوربي ، في : السياسة الدولية ، ص ١٢ ، ع ٤٤ ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ١١٥ .

(١٨٢) أنس مصطفى كامل ، التبرول وأدوات المساومة السياسية في الحوار العربي — الأوربي — مرجع ساب ، ص ٥٥ .

(١٨٣) موبيس كوف دى موريل ، الرئية الفرنسية للحوار ، فى : السياسة الدولية ، س ١٣ ، ع ٤٩ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .

(١٨٤) روبرتو البيونى ، الحوار فى إطار العلاقات الأوربية — الأمريكية ، فى : السياسة الدولية ، س ١٠ ، ع ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٨٧ .

(١٨٥) انظر : د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ — ٢١١ .

(١٨٦) اسماعيل خليل ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(١٨٧) د. حامد ربيع ، نظرة مستقبلية عن الحوار ، فى : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ والنظر تحذيراً من خطورة الانسلاخ لهذا التصور الأوربى فى : سلامة أحمد سلامة ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(١٨٨) عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(١٨٩) د. فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ص ٥١ . وانظر نفس وجهة النظر تقريباً وإن يكن على نحو أكثر تفصيلاً وحدة : د. سامى منصور ، دعوة للعرب لوقف الحوار مع أوروبا الغربية ، فى : المستقبل العربى ، س ٤ ، ع ٣٤ ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ — ص ١٣٩ — ١٤٩ .

(١٩٠) د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ — ١٩٩ .

(١٩١) انظر :

Ahmed Yousef Ahmed, Arab - African Relations, Rome: Istituto Affari Internazionali, September 1980 , pp. 65-6.

(١٩٢) انظر :

Ernest J. Wilson III, The Energy Crisis and African Underdevelopment, in: *Africa Today* , Vol. 22, No.4, October. December 1975, p.12.

Ahmed , op.cit., p. 13.

(١٩٣)

Dr. Bichara Khader, Arab Funds in Africa, Paper Presented to the seminar on «Afo - Arab Cooperation» organized by Jordan Center for Studies and Information, Amman , 11-14 September 1982, p. 7.

(١٩٥) نبيه الأصغمانى ، التضامن العربى — الأفريقى ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لمؤسسة

الأهرام ، مارس ١٩٧٧ ، ص ٤٢ .

Wilson III, op.cit., p. 31.

Victor T. Le Vine and Timothy W.Lake , **The Arab- African Connection : Political and Economic Relations**, Westview press / Boulder, Colorado , 1979, p- 26-

(١٩٧) من المهم أن هذه الاستنتاجات مبنية على ملاحظة ميدانية ، أنظر : د. عبد الملك عودة ، السياسة العربية وقضايا أفريقيا ، و : السياسة الدولية ، ص ١١ ، ع ٤٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٨٤ . أنظر أيضاً وجهات نظر ويليام أتيكي موبوموا الأمين العام الإداري الأسبق لمنظمة الوحدة الأفريقية في :

An Interview With William Eteki Moboumoua by Antony J. Hughes, in , **Africa Report** , Vol, 19, No. 6, November - December 1974, p. 9.

(١٩٨) د. عبد الملك عودة ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

Ahmed, op.cit., pp.84-7.

Wilson III ,op.cit., p. 31.

(١٩٩)

Vine and luke, op.cit., p. 23.

(٢٠٠)

(٢٠١) انظر : علي أبو سن ، العرب وتحديات الحوار مع أفريقيا ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٦ - ٩ .

Ahmad, op.cit., pp. 89-90.

(٢٠٢)

(٢٠٣) يستطيع القارئ أن يجد عرضاً موثقاً للردود العربية الرسمية وغير الرسمية على هذه الانتقادات و : المرجع السابق ، ص ٨٠ - ٩١ .

(٢٠٤) زار الدكتور بطرس بطرس غالي عبر شهرين الكاميرون وكينيا وتنزانيا وملجاش والنيوبيا موفداً من الجامعة العربية لدراسة التعاون العربي - الأفريقي بعد رفع سحر النفط ، وأكد صراحة الاستنتاجات الواردة في المنش استناداً إلى ملاحظاته الميدانية في هذه الزيارات (انظر : د. بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، وزار الدكتور عبد الملك عودة في منتصف ١٩٧٥ عشر دول أفريقية هي أثيوبيا وكينيا وموريق وزامبيا وتنزانيا في شرق أفريقيا ، ونيجيريا وليبيا وسريالين وجامبيا وغانا في غربها ، وأكد أيضاً نفس الاستنتاجات (د. عبد الملك عودة ، مرجع سابق ، ص ٨٤) ، ويستطيع الباحث أن يؤكد نفس الأمر استناداً إلى زيارة قام بها لتنزانيا في أغسطس (آب) - سبتمبر (أيلول) ١٩٨٢ حيث حضر في دبلوماسيين من تنزانيا وموزين وأنجولا ، وطلبة قسم العلوم السياسية بجامعة دار السلام ، والتقى بقيادات سياسية تنزانية كان أهمها السيد سالم أحمد سالم وزير الخارجية ، ثم شارك في الفترة من ١٠ - ١٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٢ في ندوة التعاون العربي - الأفريقي التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات ، وحاضر في مجموعة من المحاضرات التي تسمى لتنزانيا ونيجيريا وبوروندي وغانا والسودان في ديسمبر (كانون اول) ١٩٨٢ ، وفي كل الأحوال كانت الانتقادات للمساعدات العربية

لأفريقيا ولسلوك الدول العربية النفطية المحافظة تبدو مسألة طاعية .

(٢٠٥) حديث مع السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في العراق ، في : التضامن ، ع ١٣ ، ١٩٨٣/٧/٩ ، ص ٦ .

الفهرس

صفحة

مقدمة	٥
تمهيد	١١

فصل تمهيدى الاطار العام لمشكلة البحث

المبحث الأول : تحديد بعض المصطلحات المستخدمة فى البحث	١٧
المبحث الثانى : نظرة عامة إلى اوضاع النظام القومى العربى	
قبل الطفرة النفطية	٢٢

الفصل الأول تأثير الثروة النفطية على الابعاد الذاتية للنظام القومى العربى

المبحث الأول : بناء قاعدة للقوة العربيه	٣٣
المبحث الثانى : التغيير فى الأدوار القيادية داخل النظام	٤٠
المبحث الثالث : ظهور نظام فرعى جديد	٥٤
المبحث الرابع : الصراعات العربيه — العربيه	٥٩
المبحث الخامس : الوحدة العربيه	٦٤

الفصل الثانى تأثير الثروة النفطية على التفاعلات الخارجيه للنظام القومى العربى

المبحث الأول : الصراع العربى — الاسرائيلى	٧٧
المبحث الثانى : وضع النظام القومى العربى داخل النظام الدولى	٩٩
خاتمه	١٢٥
ملحق : المشاركون فى الندوة	١٣٢
حاشية	١٣٣



UNITED NATIONS UNIVERSITY

هذا الكتاب هو الثالث من مجموعة المؤلفات التي تضمها مكتبة المستقبل العربية البديلة ، والتي تضم أهم نتائج برنامج بحثي لجامعة الأمم المتحدة تستغرق خمس سنوات (١٩٨١ - ١٩٨٥) يحاول الباحثون العرب الذين يعملون فيه إلقاء الضوء على عدد من العوامل التي تتوقف صور العالم العربي على ما يعتريها من تغيير وتطور .

وقد مر هذا الكتاب بمراحل عديدة ، شملت أولا مسحاً للكتابات العلمية الخاصة بأثر النفط على العلاقات السياسية العربية ، ثم كان هذا المسح موضوع تقرير غرض على عدد من صانعي السياسة في هذا المجال والشابعين لتلك القضايا من بين الصحفيين والخبراء المتخصصين في ندوة نظمها منتدى العالم الثالث في القاهرة في مارس ١٩٨٣ . ثم قام الباحث بإدماج الآراء التي أعرب عنها في الندوة مع نفس الأدبيات لتكون ثمرة هذا الجهد كتاباً مبتكراً يضم بين دفتيه خلاصة المعرفة المتوفرة حتى الآن حول دور النفط في تكوين قاعدة للقوة العربية وفي تغير الأدوار القيادية في العالم العربي وفي غو الصراعات العربية وفي السعي إلى تحقيق الوحدة العربية .

ويتناول الكتاب أيضاً أثر النفط على التفاعلات الخارجية للعالم العربي كالصراع العربي الاسرائيلي ، والعلاقات العربية الافريقية ، والحوار العربي الأوربي والعلاقات بالتوتين العظمين .

وقد أعد هذا الكتاب الدكتور أحمد يوسف أحمد الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم بجامعة القاهرة وأشرف عليه وقدم له الأستاذ أحمد بهاء الدين .

Biblioteca Nacional



0326807